إدارة حقوق الملكية الفكرية مدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية في ضوء خبرة عُمان والسعودية

إعـــــــــداد

أ.م.د/ إكرام عبد الستار محمد دياب
استاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد
كلية التربية النوعية– جامعة الزقازيق

ملخص:

تهدف الدراسة إلى طرح بعض الإجراءات المقترحة لآليات تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية في ضوء خبرة عُمان والسعودية لكون تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية تعد أحد أهم مداخل تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات ، بل وتساهم بشكل كبير في تطوير النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية واستدامة الموارد المالية بالجامعات ، ومن ثم نجاح المنظومة التعليمية ككل؛ وذلك من خلال إجراء مقارنة لآليات إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات في ضوء خبرة عُمان والسعودية، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج المقارن ، وتعرض الدراسة إطارا نظريا لآليات تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات ، يلي ذلك مقارنة بين عُمان والسعودية في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات ، ثم التوصل لمجموعة من النتائج وطرح بعض الإجراءات المقترحة التي تستهدف تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية مدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية في ضوء خبرة عُمان والسعودية للسعي نحو تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م ، وذلك بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري.

الكلمات المفتاحية: إدارة حقوق الملكية الفكرية ، البيئة التنظيمية ، سيادة الابتكار بالجامعات ، عُمان ، السعودية .

Intellectual property rights management is an introduction to enhancing the rule of the regulatory environment for innovation in Egyptian universities in the light of the experience of Oman and Saudi Arabia

Abstract:

The study aims to put forward some proposed procedures for the mechanisms of developing the management of intellectual property rights to enhance the rule of the regulatory environment for innovation in Egyptian universities in the light of the experience of Oman and Saudi Arabia because the development of management of intellectual property rights is one of the most important entrances to strengthening the rule of the regulatory environment for innovation in universities, and even contributes significantly to the development of economic growth Encouraging foreign investments and sustaining financial resources in universities, and thus the success of the educational system as a whole; This is done by conducting a comparison of the mechanisms of managing intellectual property rights as an input to enhance the rule of the regulatory environment for innovation in universities in the light of the experience of Oman and Saudi Arabia. To achieve this, the study used the comparative approach. A comparison between Oman and Saudi Arabia in the field of intellectual property rights management as an entry point to enhance the rule of the regulatory environment for innovation in universities, and then reach a set of results and put forward some proposed measures aimed at developing the management of intellectual property rights as an entrance to enhance the rule of the regulatory environment for innovation in Egyptian universities in the light of the experience of Oman and Saudi Arabia to strive towards achieving Egypt's vision 2030 AD, in line with the conditions of Egyptian society.

Keywords: Intellectual property rights management, the regulatory environment, the rule of innovation, universities, Oman, Saudi Arabia.

مقدمة:

تعد حقوق الملكية الفكرية جزءا لا يتجزأ من البيئة التنظيمية للابتكار في اقتصادات الدول المتقدمة ، وعنصر رئيس في عمليات التنمية بكافة أشكالها ، وخاصة أن العالم اليوم في طريقه نحو التحول من اقتصاد العصر الصناعي إلى اقتصاد العصر المعلوماتي وأصبحت اقتصاديات الدول ترتكز على المعرفة ورأس المال الفكري بإعتبارها مسارات أساسية لعمليات التنمية الشاملة ، وتجدر الإشارة إلى أن إدارة حقوق الملكية الفكرية تعد بمثابة ضمان للحفاظ على جميع المنتجات القائمة على المعرفة في ظل المحاولات الجادة لنقل التكنولوجيا بين دول العالم .

ويقصد بالملكية الفكرية ما يبدعه فكر الإنسان ، أي الإختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور المستعملة في التجارة ، وتنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما:

أ- حق المؤلف : الذي يشمل المصنفات الأدبية مثل الروايات وقصائد الشعر والمسرحيات والأفلام والمصنفات الفنية مثل الرسوم واللوحات الزيتية والمنحوتات وتصاميم الهندسة المعمارية ، والصور الشمسية ، والمصنفات الموسيقية ، وتشمل الحقوق المجاورة لحق المؤلف حقوق فناني الأداء في أدائهم ومنتجي التسجيلات الصوتية وحقوق هيئات الإذاعة في برامجها الإذاعية والتلفزيونية.

ب- الملكية الصناعية : التي تشمل براءات الإختراع والعلامات التجارية ، والبيانات الجغرافية ، والرسوم والنماذج الصناعية (الأمم المتحدة ،٢٠٠٥م ، ص ص ٣-٤) .

وتعد عُمان أحد أهم الدول الرائدة في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية حققت عُمان مراكز متقدمة في نتائج مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢٢م الذي أصدرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية حيث جاءت في المرتبة الأولى عالميًّا في مؤشر مخرجات العلوم والهندسة من إجمالي عدد الخريجين، والثالثة عالميًّا في مؤشر الإنفاق الحكومي لكل طالب.

وأشار المؤشر إلى تقدم عُمان في مدخلات الابتكار ٥ مراتب للأمام ، كما تقدمت في مخرجات الابتكار ٣ مراتب للأمام، وجاء ترتيبها في المؤشر ٧٩ عالميًّا من بين ١٣٢ دولة.(المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ٢٠٢٢م، ص ص ١٣٦-١٣٧)

وتجدر الإشارة إلي أن السعودية قد حققت تفوق ملحوظا في مؤشر حماية الملكية الفكرية على أكثر من ١١٤ دولة من أصل ١٤١، حيث جاءت في الترتيب ٢٧ عالميا، قافزة ٤ مراتب عن

عام ٢٠١٨ م وفق التقرير الأخير لعام ٢٠١٩ م ، فيما حققت المرتبة ٢٤ عالميا لعام ٢٠٢٠ م في مؤشر حقوق الملكية الفكرية حيث قفزت بأكثر من ١٠ مراتب مقارنة بالعام ٢٠١٩م (المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ٢٠٢٢م، ص ص ١٣٨-١٣٩).

ولم تكن مصر بمعزل عن تلك التوجهات العالمية حيث أدركت القيادة الأكاديمية بالجامعات المصرية ضرورة إدارة حقوق الملكية الفكرية بما يضمن تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ولمواكبة المتغيرات العالمية المعاصرة في مجال البحث العلمي لذلك تم إنشاء مكاتب لإدارة حقوق الملكية الفكرية بالعديد من الجامعات المصرية فضلاً عن التشجيع المستمر لزيادة المبتكرات العلمية مع احتفاظ الباحثين بحقوق الملكية الفكرية وتجدر الإشارة إلى أن من أهم إنجازات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تخريج ٦٨ شركة عن طريق الحضانات البحثية التكنولوجية واحتضان ٢٥ شركة ناشئة من أصل ١٧ تحالفاً ، وذلك بمشاركة أكثر من ١٢٠ مؤسسة بقيمة ٢٤٠ مليون جنيهاً مصرياً طبقاً لما أعلنت عنه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من إنجازات في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية ، وكان هذا التحالف بين مراكز بحثية ومؤسسات صناعية ومؤسسات مجتمع مدني وجامعات (جمهورية مصر العربية ،٢٠٢٢م ص ٣).

وتجدر الإشارة إلي أنه قد تعالت النداءات التي دعت إلى ضرورة تأسيس كيانات مستقلة في الهياكل التنظيمية للجامعات المصرية وإدارة حقوق الملكية الفكرية بهدف حمايتها وزيادة عدد العلامات التجارية والبراءات والتوجه نحو المزيد من المشاريع البحثية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ، وذلك للوصول للتمويل الذاتي واستدامة الموارد والبدائل التمويلية والمالية للجامعات كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة إيرادات المنظمة العالمية للملكية الفكرية من إيرادات براءات الاختراع بمختلف أنواعها تقدر بملايين الفرنكات السويسريه مما تعد أكبر داعم للموارد المالية بالجامعات (المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ٢٠٢٠م ، ص ٩).

واتساقا مع ما سلف بيانه فقد حرصت الجامعات المصرية على تخصيص جزء من موازنتها لدعم البحث العلمي وللتشجيع على النشر العلمي والدولي بمنح الحوافز ودعم براءات الاختراع وتعد من أشهر تلك الجامعات المصرية التي نفذت ذلك جامعة القاهرة ، وجامعة عين شمس ، والزقازيق ، وطنطا حيث أنها قامت بوضع لوائح تنفيذية لجوائز النشر الدولي عن طريق تحويل بعض الأبحاث العلمية ونتائجها إلى براءات اختراع ذات حقوق للملكية الفكرية مما أدى إلى

إحداث نقلة نوعية في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية (جامعة عين شمس ، ٢٠٢١م ، ص ص ٢-٣)

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود المصرية المبذولة في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية إلا أنه لا تزال هناك العديد من المشكلات والتي تتمثل أهمها في ضعف سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية بالرغم من الجهود المصرية الحثيثة لبعض الجامعات في ذات المجال إلا أنه ثمة قصور واضح في ممارساتها بالجامعات المصرية حيث أشارت إحدى نتائج دراسة (منى شعبان عثمان ، ٢٠٢٢م ، ص ص ٢٠٩-٢١٠) ، إلى أنه لا توجد لدى الجامعات المصرية رؤية ورسالة واستراتيجية تتبنى ثقافة ريادة الأعمال والابتكار ، بالإضافة إلى ندرة الاهتمام بسيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات علاوة على قلة وجود حاضنات أعمال للمشروعات الابتكارية داخل الجامعات بجانب غياب التعليم الابتكاري بشكل كبير في معظم التخصصات الجامعية .

-يعد ضعف تفعيل دليل الأخلاقيات والملكية الفكرية بالجامعات المصرية أحد الأسباب التي أدت إلى ضعف توجه أعضاء هيئة التدريس نحو المساهمة في تعزيزسيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية (حسنية حسين عبد الرحمن ، ٢٠٢١م , ص ص ٢٢٠-٢٢٤،٢٢٣) ، وعلى الرغم مما توصلت إليه نتائج إحدى الدراسات من ضرورة إنشاء مركز بكل جامعة للمشروعات الابتكارية تتمثل إحدى أهدافه في إدارة حقوق الملكية الفكرية تتضمن حقوق الجامعة والأقسام العلمية ، والمخترعين (أشرف محمود أحمد محمود، محمد جاد حسين أحمد ، ٢٠١٦م ، ص ٤٥٢) بالإضافة إلي أن واقع الجامعات المصرية يشير إلى ضعف الممارسات الإدارية المتعلقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية مما أضعف من دورها في تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية.

بالإضافة إلى وجود العديد من التحديات القانونية والتشريعية التي تواجه تعزيز سيادة البيئة الابتكارية بالجامعات المصرية والتي من أهمها :

-ضعف البنية التحتية اللازمة لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية مثل عدم وجود مراكز متخصصة في مجال الابتكار بكل جامعة والاقتصار على بعض المؤسسات العامة ، والصناعية مثل الهيئة العامة للاستثمار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

للشباب ، والصندوق الاجتماعي للتنمية دون وجود تعاون بين هذه المؤسسات والجامعة بشكل كبير.

-من الممكن أن تكون بعض القيادات الجامعية معوق رئيس وتحدي أساسي لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ويظهر ذلك من خلال غياب روح الفريق والمشاركة في صناعة القرارات ، والمقترحات كما أن القيادات الجامعية قد تهتم بشكل نسبي بتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار.

-ندرة إعداد الموارد البشرية المتخصصة في مجال تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية

-التحديات الروتينية والبطء الشديد وصعوبة الإجراءات وبطئ إصدار القرارات وندرة وجود لوائح منظمة للمشروعات الطلابية الابتكارية. (هناء محمد أحمد هيكل ، ٢٠٢٢م ، ص ص ٤٥٤, ٤٥٦).

واتساقا مع ما سلف بيانه أشارت نتائج دراسة (عثمان عمران خليفة، ناصر يوسف ، ٢٠١٩م ، ص ٧٣) إلى غياب التشريعات الميسرة لإدارة حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى غياب الهياكل المتخصصة في نقل وتوزيع الابتكارات علاوة علي قلة حرية الباحثين ، وضعف تسويق نتائج البحوث ، وغياب مساهمة الهيئات المساعدة والممولة لذلك بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين الجامعات والشركات الصناعية بالإضافة إلى نقص الكفاءات العلمية والتكنولوجية المؤهلة لذلك، بالإضافة إلي ندرة وجود بيئات تنظيمية للابتكار تساهم في حماية الملكية الفكرية التي تمثل القوة الفكرية الرئيسية التي تدفع بعجلة البحث والتطوير في ظل غياب إطار تشريعي يشجع منظومة التعليم والبحث بصورة مستمرة .

واتساقا مع ما سلف بيانه قد يرجع ضعف تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية إلى ضعف إدارة حقوق الملكية الفكرية بها مما ينعكس سلباً على معدلات براءات الاختراع المسجلة لصالح الجامعات المصرية حيث كانت البراءات التي يتم تسجيلها بأسماء الباحثين دون ذكر اسم الجامعة ، وذلك نتيجة لضعف إدارة حقوق الملكية الفكرية بتلك الجامعات مما ساعد في تراجع تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية(محمود عطا محمد, إيمان أحمد حسن, خالد السيد محمد ، ٢٠١٨م ، ص ٤٦٩ – ٤٧٠)

– كما أدى ضعف إدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعات المصرية إلى تراجع تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية ، والنشاط الابتكاري للأبحاث العلمية حيث توضح إحصائية مؤشر ابتكار العالمي لعام ٢٠٢١م تراجع مصر حيث حققت المركز ٩٩ عالمياً من بين ١٣٢دولة (المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ٢٠٢١م ، ص ٦) ، ولما كان بإمكان الجامعات المصرية تحقيق استدامة في تطور أعداد براءات الاختراع بالجامعات المصرية ، وذلك من خلال تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية ، ومن خلال تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعات المصرية فإن استقراء ما حققته عُمان والسعودية في ذات المجال يؤدي أمرا ضرورياً لاسيما بعد أن حصلت عُمان والسعودية على مراكز متقدمة في قائمة براءات الاختراع عالمياً مع تراجع مركز مصر بذات القائمة طبقاً لاحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (أماني السيد غبور ، ٢٠١٩م ، ص ص ٦٣ – ١٠٩ ، ص ٧٥) ، وذلك للافادة من خبرة عُمان والسعودية باعتبارهما خبرات رائدة في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية بالجامعات ومن ثم تحاول الدراسة الحالية الاجابة على السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية في ضوء خبرتي عُمان والسعودية؟

وفي سبيل ذلك ستعمد الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

١- ما الإطار النظري لتطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات في ضوء الأدبيات المعاصرة ؟

٢- ما واقع إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية في ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه؟

٣- ما واقع إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية في ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه؟

٤- ما أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية والسعودية ؟ وأسباب تلك التشابهات والاختلافات في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة؟

٥- ما أهم الجهود المصرية المبذولة في إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية في ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه؟

٦- ما الإجراءات المقترحة لتطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية في ضوء خبرتي عُمان والسعودية؟ بما يساهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ م ، وبما يتناسب مع السياق الثقافي المصري؟

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تقديم إجراءات مقترحة لتطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية في ضوء خبرتي عُمان والسعودية بالاستعانة بكل من الإطار النظري ، وخبرات الدول محل الدراسة.

ويتفرع من الهدف الرئيس مجموعة أهداف فرعية وهي كالتالي :

١- تناول إطار نظري عن تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات في ضوء الأدبيات المعاصرة .

٢- التعرف علي واقع إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية في ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه .

٣- التعرف علي واقع إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية في ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه.

٤- الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات في ضوء خبرتي عُمان والسعودية ، وتوضيح أهم أسباب تلك التشابهات والاختلافات في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة

٥- الكشف عن أهم الجهود المصرية المبذولة في تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات في ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه.

٦- التوصل إلي بعض الإجراءات المقترحة لتطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية في ضوء خبرتي عُمان والسعودية، وبما يساهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ م ، وبما يتناسب مع السياق الثقافي المصري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في:

- أن مفهوم إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية لم يلق الاهتمام الكافي من الدراسات السابقة على مستوى مؤسسات التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص على حد علم الباحثة.
- أن هذه الدراسة تأتي تزامنا مع اهتمام الوزارة بالتعليم الجامعي- كما يتضح في خطتها الاستراتيجية .
- أن لسيادة البيئة التنظيمية للابتكاربصفة عامة أهميته وتأثيره الكبير في فعالية العملية التعليمية ، وفي الفعالية الجامعية بشكل خاص مما يتطلب ضرورة تطبيقه في التعليم الجامعي بمصر ، ولتوعية المسؤولين بأهميته وآلياته .
- قد تساعد متخذي القرار بمصر في تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية في ضوء خبرتي عُمان والسعودية بما يساهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ م ، وبما يتناسب مع السياق الثقافي المصري.

مصطلحات الدراسة :

يعرض هذا الجزء المصطلحات الواردة في عنوان الدراسة ، ويأتي التحليل التفصيلي للمصطلحات بالإطار النظري للدراسة ، وذلك فيما يلي:

١- الملكية الفكرية: Intellectual Property :

إن مصطلح الملكية الفكرية Intellectual Property : كلمة مركبة من شقين ولكل شق منهما معنى مختلف، فالأول يتعلق بالملكية (الملك)، والثاني يتعلق بالفكرية (الفكر).

أ- الملكية لغويا: يقال مَلَّكَه المالَ والمُلْك فهو مُمَلَّكٌ، والمَلْكُ ما ملكت اليد من مال وخَوَل، والمِلْك احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد به، وأَمْلَكه الشيءَ ومَلَّكه إياه تَمْليكاً جعله مِلْكاً له.

معنوية فكرية، حتى لو تحولت هذه الفكرة لاحقا لشيء مادي، وتعطي الملكية الفكرية حقا لصاحبها للانتفاع بفكرته ماديا ومعنويا.

وتجدر الإشارة إلي أن الحقوق المادية للملكية الفكرية مرتبطة بفترة زمنية محددة بعدة سنوات وإن طالت، وغير مفتوحة الى ما لا نهاية، الا في بعض الأحيان فإنها تجدد تلقائيا كالعلامات التجارية، وتعتبر حماية الملكية الفكرة حق من حقوق الانسان وتحتاج إلى منظمات وحكومات وهيئات لتقوم بحمايتها ولا يستطيع الفرد حمايته بنفسه.(الهيئة السعودية للملكية الفكرية ، ٢٠٢١م ، ص١٤)

واتساقا مع ماسلف بيانه يمكن تعريف الملكية الفكرية على أنها نتاج فكرة ابداعية ابتكارية للعقل البشري يمكن تحويلها إلى منتج مادي ومعنوي، وتكون ملكا لصاحبها ، وله الحق في الاستفادة منها ماديا لعدة سنوات، وتبقى الاستفادة الأدبية الى ما لا نهاية كحقه في نسبها اليه، وهي حق من حقوقه، واجب حمايته عن طريق الانظمة المطبقة والقوانين.

ويشار للملكية الفكرية أيضا علي أنها: سلطة مباشرة يعطيها القانون للشخص على كافة منتجات عقله وتفكيره وتمنحه حق الإستثمار والانتفاع بما تدر عليه هذه الأفكار من عائد مالي للمدة المحددة قانوناً ودون منازعة أو اعتراض من أحد (عامر محمد الكسواني ، ١٩٩٨م ، ص ٦٨).

وجاء أيضاً في تعريف الملكية الفكرية : هي القواعد القانونية المقررة لحماية الإبداع الفكري المفرغ ضمن مصنفات مدركة (الملكية الفكرية الفنية والأدبية) أو حماية العناصر المعنوية للمشاريع الصناعية والتجارية (الملكية الصناعية). (مجد الدين محمد بن يعقب الفيروز بادي ،٢٠٠٥م ، ص٤١٦)

وعرفها المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات بأنها: كل ما ينتجه ويبدعه العقل والذهن الإنساني فهي الأفكار التي تتجسد في أشكال ملموسة يمكن حمايتها وتتمثل في

الإبداعات الفكرية والعقلية والابتكارات مثل الاختراعات والعلامات والرسوم والنماذج (مجلس الوزراء ، ٢٠٢٢م ، ص ٢).

وتعرف الملكية الفكرية بأنها : مجموعة حقوق تحمي الفكر والإبداع الإنساني وتشتمل على براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية وحق المؤلف وغيرها من حقوق الملكية الفكرية(طلال أبو غزالة ، ٢٠٠٨ ، ص٤) .

وتعرف حقوق الملكية الفكرية أو ما يعرف بـ(Intellectual Property rights) أنها عدة حقوق تحمي الإبداعات والابتكارات الإنسانية في عدة مجالات مثل العلوم، والصناعة، والأدب، والعلامات التجارية، والأسرار التجارية .(الأمم المتحدة ، ٢٠١٩م ، ص١٧.)

ويمكن تعريف إدارة حقوق الملكية الفكرية إجرائيا : بأنها مجموعة العمليات والإجراءات التي يتم العمل وفقاً لها ؛ وذلك بهدف الحفاظ على إنتاج العقل البشري ، وخاصة تلك المنتجات التي تتميز بالابتكارية ، والأصالة سواء منتجات أدبية أو مادية ، وإدارة تلك الحقوق من خلال العديد من المؤسسات والتي من أهمها الجامعات وذلك للحفاظ عليها ولإعطاء كل ذي حق حقه في ظل قوانين ضامنه لتحقيق ذلك .

٢ –سيادة:

تعرف السيادة لغويا: من سود، يقال: فلان سَيِّد قومه إذا أُريد به الحال، وسائِدُ إذا أُريد به الاستقبال، والجمع سَادَةٌ (مختار الصحاح، مادة: سَوَدَا، ص ٢٠٢)، ويقال: سادهم سُوداً سُودُداً سِيادةً سَيْدُودة استادهم كسادهم وسوَّدهم هو المسُودُ الذي ساده غيره فالمُسَوَّدُ السَّيّدُ.

والسَّيِّدُ يطلق على الرب والمالك والشريف والفاضل والكريم والحليم ومُحْتَمِل أَذى قومه والزوج والرئيس والمقدَّم، وأَصله من سادَ يَسُودُ فهو سَيْوِد، والزَّعامة السِّيادة والرياسة(صحاح اللغة، ولسان العرب، مادة: [سَوَدَ]، و لسان العرب، مادة: زَعَمَ، ص ٢٠٣)

يتضح مما سبق بأن السيادة تدل على المُقدم على غيره جاهاً أو مكانة أو منزلة أو غلبة وقوة ورأياً وأمراً، والمعنى الاصطلاحي للسيادة فيه من هذه المعاني.

ويشار إلي السيادة اصطلاحاً بأنها: "السلطة العليا التي لا تعرف فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها (الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، ص١٢٦).

وعرفت أيضاً بأنها: "السلطة العليا المطلقة التي تفردت وحدها بالحق في إنشاء الخطاب الملزم المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال(قواعد نظام الحكم في الإسلام، ص٢٤)

كما عرفت بأنها: وصف للدولة الحديثة يعني أن يكون لها الكلمة العليا واليد الطولى على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه(معجم القانون، ص٦٣٧)

يتضح مما سبق بأن التعريفات السابقة متقاربة ومثقفة علي أن السيادة سلطة عليا ومطلقة, وإفرادها بالإلزام وشمولها بالحكم لكل الأمور والعلاقات سواء التي تجري داخل الدولة أو خارجها.

ويمكن تعريف السيادة إجرائيا : هي مجموعة من العمليات المخطط لها ، والتي تستهدف إرساء ثقافة تعزيز البيئة التنظيمية للابتكار بشكل سائد على مستوى الجامعات المصرية

٣- الابتكار Innovation :

الابتكار في اللغة: عرف في المعجم الوجيز بأنه اختراع الشئ وانشاؤه على غير مثال سابق أو استحداث وابتكار أساليب جديدة تعوض أساليب قديمة متعارف عليها (يوسف محمد رضا، ٢٠٠٢ ، ص٤٨٣)

الابتكار اصطلاحا : عرف لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : بأنه منتج أو عملية جديدة أو محسنة (أو مجموعة منها) تختلف اختلافا كبيرًا عن المنتجات أو العمليات السابقة للوحدة والتي تم توفيرها للمستخدمين المحتملين (المنتج) أو تم وضعها في الخدمة من قبل الوحدة العملية(OECD,2019,pp.6-7)

وعرف الابتكار لدى المنظمة الدولية للمعايير (ISO) بأنه "المنتج أو الإجراء الجديد، أو المجدد بشكل مؤثر الذي يتاح للمستخدمين المستهدفين ويقدم إليهم فوائد تحمل قيمة (٥٦٠٠٠.٢٠١٩ (ISO)

(World Economic Forum ,2019, pp.12-13)

ويمكن تعريف الابتكار إجرائيا بأنه : عملية تحويل الأبحاث و الأفكار الابتكارية الجديدة ، التي تتسم بالمرونة والأصالة والإبداع والقيمة ، إلى منتجات أو خدمات أو نماذج عمل، ثم تقديمها إلى الفئات المستهدفة.

٤- البيئة التنظيمية(Organizational environment) :

تُعرَّف البيئة التنظيمية بالإنجليزية (Organizational environment) :على أنّها كلُّ ما يُحيطُ بالمنظمة من مؤسساتٍ وقوى تُؤثر بشكلٍ مباشر على أدائها، والعمليات التي تُجريها، بالإضافة إلى الموارد الخاصة بها، ويُمكن ملاحظة مدى التأثير من خلال متابعة مدى التغيير

في أداء المنظمة وتبعاته؛ تبعاً للقوى والمؤسسات المحيطة بها، وتختلف المنظمات من حيث بيئة النشاط فيه.

.(Wendy Stewart,2022,p.2).

ويمكن تعريف البيئة التنظيمية إجرائيا بأنها : المحيط الداخلي والخارجي للجامعات والتي تتأثر به ويؤثر فيها سواء محليا أو إقليميا أو دوليا .

حدود الدراسة :

تقتصر حدود الدراسة الحالية علي مايلي :

١ – الحدود الموضوعية :

تتمثل في واقع ، وآليات ، إدارة حقوق الملكية الفكرية كمداخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية ، والسعودية.

٢– خبرة عُمان والسعودية في إدارة حقوق الملكية الفكرية كمداخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات ، وذلك للمبررات التالية :

أ– عُمان:

- إيمان الحكومات العُمانية بأن حماية قطاعات الملكية الفكرية المختلفة تؤدي دورا اقتصاديا في الناتج المحلي وتعزز من قيمة السلع والمنتجات المحلية حيث إن الحماية ترتبط بمعرفة مصدر هذه السلع والمنتجات.
- لتميز عُمان في طرق وآليات صون وحماية مختلف أشكال الملكية الفكرية بما فيها براءات الاختراع والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية وحقوق الملكية الأدبية.(الأمم المتحدة ،٢٠١٩م ، ص ص ٦٣–٦٤.)

ب–السعودية:

- نظرا لمواكبة السعودية التطور في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الوطني والدولي ، وتولي هذا الموضوع اهتماماً بالغاً من حيث إبراز دور وأهمية الملكية الفكرية وآثارها , والتعريف بإجراءات وأدوات حماية الملكية الفكرية , التي من شأنها أن تسهم في دعم المجتمع المعرفي في المملكة , مشرعةً العديد من الأنظمة التي تكفل

حماية حقوق المخترع والرسوم والنماذج الصناعية والمؤلف و العلامات التجارية ، إضافة لاهتمامها بزيادة الوعي حول أهمية حقوق الملكية الفكرية داخل المجتمع السعودي .

- السعي الدائم للسعودية لمضاعفة الاستثمار في البحث العلمي والتطوير وريادة الأعمال،وبناء أنظمة متكاملة لتحفيز الابتكار وحمايته ، وتسريع وتيرة الانتقال نحو مجتمع المعرفة ، وضمان مستقبل أفضل لأبنائها ، بالاعتماد على مفهومي الاستدامة والحقوق الشاملة بما فيها حقوق الملكية الفكرية ، والاستمرار في الاحتفاء بالمبتكرين والمبدعين والنهوض بالأدوات المحفزة لذلك لإسهامهم في التقدم العلمي والمعرفي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية(المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ٢٠٢١م ، ص ص ٨٨-٨٩) .

يتضح من مبررات اختيار إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية والسعودية مدى التشابه الكبير بينها وبين إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية ، والذي يمكن أن يساعد في تحقيق أفضل استفادة ممكنة منها في تطوير الواقع الراهن لإدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية .

وإجمالا يمكن القول: إن اختيار عُمان والسعودية جاء نتيجة للتوسع في تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات ، وذلك بهدف تمكين الابتكار والابداع اتساقا مع أهداف التنمية المستدامة، ومتطلبات القرن الحادي والعشرين.

الدراسات السابقة :

تم ترتيب الدراسات من الأقدم للأحدث ، بداية بالمحور الأول والذي يتناول الدراسات العربية ، ثم المحور الثاني والذي يتناول الدراسات الأجنبية ، ثم التعقيب علي الدراسات السابقة.

المحور الأول : الدراسات العربية:

تم ترتيب الدراسات العربية من الأقدم للأحدث وذلك علي النحو التالي :

١-الإجراءات القانونية بإدارة الجامعة لحماية الملكية الفكرية في كل من الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وإمكانية الإفادة منها في مصر ، ٢٠١٩م.

هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي أهم الإجراءات القانونية بإدارة الجامعة لحماية الملكية الفكرية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وإمكانية الإفادة منها في مصر. قدمت الدراسة إطارًا مفاهيميًا تضمن مفهوم الإجراءات، الإدارة الجامعية، الملكية الفكرية ، **واستخدمت** الدراسة على المنهج المقارن، **وتوصلت** الدراسة إلي العديد من النتائج والتي أهمها الاستفادة من الخبرة الأمريكية والاسترالية في تطوير الإجراءات القانونية لحماية الملكية الفكرية بالجامعات المصرية وأشتمل على الإجراءات الوقائية المقترحة لحماية الملكية الفكرية بالجامعات المصرية، الإجراءات الوقائية المقترح إتباعها من قبل الطلاب لحماية الملكية الفكرية بالجامعات، الإجراءات الوقائية المقترح إتباعها من قبل أعضاء هيئة التدريس لحماية الملكية الفكرية بالجامعات، والإجراءات القانونية المقترح تطبيقها في حالة انتهاك الطلاب للملكية الفكرية، الإجراءات القانونية لحماية الملكية الفكرية المقترح تطبيقها في حالة انتهاك أعضاء هيئة التدريس للملكية الفكرية.

٢- إدارة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات السعودية: الممارسات والصعوبات والاستراتيجيات المقترحة ،٢٠٢١م .

هدفت الدراسة إلي التعرف على واقع ممارسة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية وتحدياتها وفرص تطويرها، **واستخدمت** الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، **وتوصلت** الدراسة إلي العديد من النتائج والتي من أهمها وجود قصور نظام الحوافز والمكافآت للباحثين واقتصار مفهوم التعليم القائم على الابتكار والملكية الفكرية على بعض التخصصات، إضافة لافتقار الجامعات لرؤية واضحة للملكية الفكرية والابتكار، التي تعد من أهم الصعوبات التي تواجه الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعات الحكومية السعودية.

٣- تدابير الحماية التقنية لحماية حق المؤلف على شبكة الإنترنت ، ٢٠٢١م.

هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي أهم تدابير الحماية التقنية لحماية حق المؤلف على شبكة الإنترنت ، **واستخدمت** في الدراسة المنهج الوثائقي وفقاً لأدبيات البحث عن الجانب النظري للدراسة وكذلك المنهج الوصفي التحليلي ، **وتوصلت** الدراسة إلى العديد من النتائج والتي من

أهمها غياب التوعية لدى معظم مستخدمي الإنترنت بأهمية المحافظة على حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة للمنشورات الإلكترونية .

٤-متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للرياضة السعودية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ، 2021م.

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي في المجال الرياضي في ضوء استراتيجية الملكية الفكرية في السعودية، **واستخدمت** الدراسة المنهج الوصفي ، **وتوصلت** الدراسة إلي العديد من النتائج والتي من أهمها أن السعودية تمتلك قوانين تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي بالأنشطة الرياضية والأنظمة واللوائح التي تحكم علاقة المستثمر بالمنظمات المحلية عموما والتي تتسق مع وثيقة استراتيجية الملكية الفكرية بالسعودية،فضلا عن التوصل إلى آلية مقترحة لجذب المستثمرين للاستثمار في مجال الرياضة والتوصية بعقد ورش عمل للعاملين بقطاع الرياضة بالسعودية حول الملكية الفكرية وأهميتها.

٥- مدى وعي طالبات كلية علوم الأسرة لمفهوم الملكية الفكرية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية ، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ،٢٠٢٢م.

هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي مدى وعي طالبات كلية علوم الأسرة لمفهوم الملكية الفكرية ، **واستخدمت** الدراسة المنهج الوصفي، **وتوصلت** الدراسة إلي العديد من النتائج والتي من أهمها وجود انخفاض في مستوى معرفة طالبات كلية علوم الأسرة بوجود دعم من داخل الجامعة لدعم الملكية الفكرية، أن مستوى معرفة الطالبات بالخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية لدعم الملكية الفكرية منخفض، أن مستوى معرفة طالبات كلية علوم الأسرة لمفهوم الملكية الفكرية وارتباطها بإنتاجاتهم مرتفع.

المحور الثاني : الدراسات الأجنبية :

تم ترتيب الدراسات الأجنبية من الأقدم للأحدث وذلك علي النحو التالي :

1- Strategies for managing intellectual property value: A systematic review, World Patent Information,2021.

استراتيجيات إدارة قيمة الملكية الفكرية: مراجعة منهجية ، معلومات حول براءات الاختراع العالمية ، ٢٠٢١م.

هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء استراتيجيات إدارة قيمة الملكية الفكرية : مراجعة منهجية ل ١٦٨ مقالة صحفية عن قيمة الملكية الفكرية ، وتحدد مفاهيم البحث الرئيسية واستراتيجيات إدارة قيمة الملكية الفكرية. باستخدام رؤى من المراجعة ، **واستخدمت** الدراسة المنهج الوصفي بمدخله التحليلي ، **وتوصلت** الدراسة إلي إلي العديد من النتائج والتي من أهمها وضع إطارًا متعدد المستويات يصف العوامل الرئيسية لإدارة قيمة إدارة قيمة الملكية الفكرية .

2- Sustainable innovation and intellectual property rights: Friends, foes or perfect strangers,2021.

الابتكار المستدام وحقوق الملكية الفكرية: أصدقاء أم أعداء أم غرباء تمامًا؟

هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي الابتكار المستدام وعلاقته بحقوق الملكية الفكرية (IPR) ، **واستخدمت** الدراسة المنهج الوصفي ، **وتوصلت** الدراسة إلي العديد من النتائج والتي من أهمها كيفية جعل حقوق الملكية الفكرية كحوافز للابتكار المستدام .

3- Importance of Intellectual Property ,2021.

أهمية حقوق الملكية الفكرية ، ٢٠٢١م

هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء على مختلف شروط حقوق الملكية الفكرية مثل البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية وحقوق التأليف والنشر وما إلى ذلك مع القواعد واللوائح المقابلة لها واحتياجاتها ودورها فيما يتعلق بشكل خاص بالسياق الهندي ، **واستخدمت** الدراسة المنهج الوصفي ، **وتوصلت** الدراسة إلي العديد من النتائج والتي من أهمها أن الحقوق البيئة المبتكرة من خلال منح الاعتراف والمزايا الاقتصادية للمبدع أو المخترع ، في حين أن الافتقار إلى الوعي بحقوق الملكية الفكرية وعدم فعالية تنفيذها قد يعيق التطورات الاقتصادية والتقنية والمجتمعية للأمة ، ومن ثم فإن نشر المعرفة بحقوق الملكية الفكرية وتنفيذها بشكل مناسب هو مطلب قصوى لأي دولة.

4- Simulation of Intellectual Property Management on Evolution Driving of Regional Economic Growth, 2022.

محاكاة إدارة الملكية الفكرية على دفع عجلة التطور للنمو الاقتصادي الإقليمي

هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي آليات سيادة مدخلات الملكية الفكرية وتطبيقها بشكل يساهم في سيادة

التنمية الاقتصادية ، **واستخدمت** الدراسة المنهج الوصفي ، **وتوصلت** الدراسة إلي العديد من النتائج والتي من أهمها أن الملكية الفكرية تؤثر على النمو الاقتصادي الإقليمي ، فضلا عن أنه يجب على الحكومات إفساح المجال لإدارة الملكية الفكرية من أجل تمكين الاقتصاد الإقليمي من الحصول على جودة عالية

5-IP Policies: Comparison of Indian HEIs' IP Policies from a Global Perspective,2022.

سياسات الملكية الفكرية: مقارنة بين سياسات الملكية الفكرية لمؤسسات التعليم العالي الهندية من منظور عالمي.

هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي استراتيجيات الابتكار والعلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) والسياسات الوطنية لحقوق الملكية الفكرية (IPR) لمؤسسات التعليم العالي ، **واستخدمت** الدراسة المنهج المقارن ، **وتوصلت** الدراسة إلي العديد من النتائج والتي من أهمها أن تنفيذ سياسات الملكية الفكرية الخاصة بمؤسسات التعليم العالي أصبحت أمرًا حاسمًا للتنفيذ الفعال ، وسيادة الابتكار .

تعليق عام على الدراسات السابقة:

إن استقراء الدراسات السابقة سالف الإشارة إليها أفضى للوصول إلى أوجه إفادة عدة لعل من أهمها:

١- بيان أهمية معالجة قضية إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات ، وأثر ذلك علي تطوير العملية التعليمية .

٢- المساهمة في توثيق مشكلة الدراسة من خلال الوقوف على الفجوات التي تقف كعثرة بين ما ينبغي أن تكون عليه إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية والممارسات الفعلية.

٣- تحديد بعض المصطلحات ذات العلاقة بقضية إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادةالابتكاربالجامعات

٤- المساهمة في اختيار الدراسة الراهنة لبعض آليات إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات .

٥- المساهمة في اختيار حالات المقارنة في الدراسة الراهنة : عُمان ، السعودية .

٦- استيضاح جهود بعض المؤسسات الدولية والإقليمية في إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات .

ويمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف والتفرد من خلال مايلي:

أ- أهداف الدراسات السابقة :

تعددت أهداف الدراسات السابقة وتنوعت حيث هدفت دراسة أسماء مراد صالح مراد زيدان : الإجراءات القانونية بإدارة الجامعة لحماية الملكية الفكرية في كل من الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وإمكانية الإفادة منها في مصر ، ٢٠١٩م، إلي إلقاء الضوء علي أهم الإجراءات القانونية بإدارة الجامعة لحماية الملكية الفكرية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وإمكانية الإفادة منها في مصر ، بينما هدفت دراسة دراسة محمد علي الصالح : إدارة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات السعودية: الممارسات والصعوبات والاستراتيجيات المقترحة ، ٢٠٢١م ، إلي التعرف على واقع ممارسة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية وتحدياتها وفرص تطويرها ، بينما هدفت دراسة فردوس عمر عثمان عبدالرحمن : تدابير الحماية التقنية لحماية حق المؤلف على شبكة الإنترنت ، مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية ، ٢٠٢١م، إلي إلقاء الضوء علي أهم تدابير الحماية التقنية لحماية حق المؤلف على شبكة الإنترنت ، بينما هدفت دراسة يوسف بن عطية الثبيتي : متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للرياضة السعودية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ، 2021م، إلى التعرف على متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي في المجال الرياضي في ضوء استراتيجية الملكية الفكرية في السعودية، بينما هدفت دراسة مريم جمال الحارثي ، سهى عيد الحربي : مدى وعي طالبات كلية علوم الأسرة لمفهوم الملكية الفكرية، ٢٠٢٢م، إلي إلقاء الضوء علي مدى وعي طالبات كلية علوم الأسرة لمفهوم الملكية الفكرية ، بينما هدفت دراسة Manal S. AlGhamdi, Christopher M. Durugbo ، استراتيجيات إدارة قيمة الملكية الفكرية: مراجعة منهجية ، معلومات حول براءات الاختراع العالمية ٢٠٢١م

إلي إلقاء الضوء علي استراتيجيات إدارة قيمة الملكية الفكرية : مراجعة منهجية ل ١٦٨ مقالة صحفية عن قيمة الملكية الفكرية ، بينما هدفت دراسة Castaldi, C الابتكار المستدام وحقوق الملكية الفكرية: أصدقاء أم أعداء أم غرباء تمامًا؟ ٢٠٢١م إلي إلقاء الضوء علي الابتكار المستدام وعلاقته بحقوق الملكية الفكرية ، بينما هدفت دراسة Dhaval Chudasama أهمية حقوق الملكية الفكرية ، ٢٠٢١م إلي إلقاء الضوء علي مختلف شروط حقوق الملكية الفكرية مثل البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية وحقوق التأليف والنشر وما إلى ذلك مع القواعد واللوائح المقابلة لها واحتياجاتها ودورها فيما يتعلق بشكل خاص بالسياق الهندي ، بينما هدفت دراسة Xiran Yang و Yong Qi: محاكاة إدارة الملكية الفكرية على دفع عجلة التطور للنمو الاقتصادي الإقليمي ٢٠٢٢م إلي إلقاء الضوء علي آليات سيادة مدخلات الملكية الفكرية وتطبيقها بشكل يساهم في سيادة التنمية الاقتصادية ، بينما هدفت دراسة فيجاي ساتيراجو : Virendra S. Ligade، سياسات الملكية الفكرية: مقارنة بين سياسات الملكية الفكرية لمؤسسات التعليم العالي الهندية من منظور عالمي ، ٢٠٢٢م ، إلي إلقاء الضوء علي استراتيجيات الابتكار والعلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) والسياسات الوطنية لحقوق الملكية الفكرية (IPR) لمؤسسات التعليم العالي.

ب-المنهج المستخدم في الدراسات السابقة :

استخدمت معظم الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية المنهج الوصفي مثل دراسة مريم جمال الحارثي ، سهى عيد الحربي ، ٢٠٢٢م ، ودراسة يوسف بن عطية الثبيتي ٢٠٢١م ، ودراسة فردوس عمر عثمان عبدالرحمن ٢٠٢١م ، محمد علي الصالح ٢٠٢١م ، ودراسة منال الغامدي ، كريستوفر م. دوروغبو: Manal S. AlGhamdi, Christopher M. Durugbo استراتيجيات إدارة قيمة الملكية الفكرية: مراجعة منهجية ، معلومات حول براءات الاختراع العالمية ، ٢٠٢١م.Castaldi, C.,الابتكار المستدام وحقوق الملكية الفكرية: أصدقاء أم أعداء أم غرباء تمامًا؟ ٢٠٢١م ، ودراسة Dhaval Chudasamaأهمية حقوق الملكية الفكرية ، ٢٠٢١م ، ودراسة Xiran Yang و Yong Qi: محاكاة إدارة الملكية الفكرية على دفع عجلة التطور للنمو الاقتصادي الإقليمي ، ٢٠٢٢م، ، ;كل هذه الدراسات استخدمت المنهج الوصفي ، بينما استخدمت دراسة أسماء مراد صالح مراد زيدان ٢٠١٩م ، ودراسة

فيجاي ساتيراجو :Kirendra S. Ligade سياسات الملكية الفكرية: مقارنة بين سياسات الملكية الفكرية لمؤسسات التعليم العالي الهندية من منظور عالمي، ٢٠٢٢م المنهج المقارن .

ج- نتائج الدراسات السابقة :

توصلت الدراسات السابقة إلي العديد من النتائج والتي أهمها دراسة أسماء مراد صالح مراد زيدان ٢٠١٩م ، فقد توصلت إلي العديد من النتائج والتي أهمها الاستفادة من الخبرة الأمريكية والاسترالية في تطوير الإجراءات القانونية لحماية الملكية الفكرية بالجامعات المصرية وأشتمل على الإجراءات الوقائية المقترحة لحماية الملكية الفكرية بالجامعات المصرية ، بينما توصلت نتائج دراسة محمد علي الصالح ٢٠٢١م إلي العديد من النتائج والتي من أهمها وجود قصور نظام الحوافز والمكافآت للباحثين واقتصار مفهوم التعليم القائم على الابتكار والملكية الفكرية على بعض التخصصات ، بينما توصلت نتائج دراسة فردوس عمر عثمان عبدالرحمن ٢٠٢١م إلى العديد من النتائج والتي من أهمها غياب التوعية لدى معظم مستخدمي الإنترنت بأهمية المحافظة على حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة للمنشورات الإلكترونية ، بينما توصلت نتيجة دراسة يوسف بن عطية الثبيتي ٢٠٢١م إلي العديد من النتائج والتي من أهمها أن السعودية تمتلك قوانين تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي بالأنشطة الرياضية والأنظمة واللوائح التي تحكم علاقة المستثمر بالمنظمات المحلية عموما والتي تتسق مع وثيقة استراتيجية الملكية الفكرية بالسعودية ، بينما توصلت نتيجة دراسة مريم جمال الحارثي ، سهى عيد الحربي ٢٠٢٢م إلي العديد من النتائج والتي من أهمها وجود انخفاض في مستوى معرفة طالبات كلية علوم الأسرة بوجود دعم من داخل الجامعة لدعم الملكية الفكرية، أن مستوى معرفة الطالبات بالخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية لدعم الملكية الفكرية منخفض، أن مستوى معرفة طالبات كلية علوم الأسرة لمفهوم الملكية الفكرية وارتباطها بإنتاجاتهم مرتفع ، بينما توصلت دراسة : Manal S. AlGhamdi, Christopher M. Durugbo ٢٠٢١م إلي العديد من النتائج والتي من أهمها وضع إطارًا متعدد المستويات يصف العوامل الرئيسية لإدارة قيمة إدارة بينما توصلت نتيجة دراسة Castaldi, C قيمة الملكية الفكرية ٢٠٢١م إلي العديد من النتائج والتي من أهمها كيفية جعل حقوق الملكية الفكرية كحوافز للابتكار المستدام ، بينما هدفت دراسة Dhaval Chudasama: أهمية حقوق الملكية الفكرية ، ٢٠٢١م إلي العديد من النتائج والتي من أهمها أن الحقوق البيئة المبتكرة من خلال منح الاعتراف والمزايا

الاقتصادية للمبدع أو المخترع ، في حين أن الافتقار إلى الوعي بحقوق الملكية الفكرية وعدم فعالية تنفيذها قد يعيق التطورات الاقتصادية والتقنية والمجتمعية للأمة ، بينما توصلت دراسة Xiran Yang و Yong Qi ٢٠٢٢م إلي العديد من النتائج والتي من أهمها أن الملكية الفكرية تؤثر على النمو الاقتصادي الإقليمي ، بينما توصلت دراسة فيجـــــاي ساتيراجو : ، Virendra S. Ligade ٢٠٢٢م إلي العديد من النتائج والتي من أهمها أن تنفيذ سياسات الملكية الفكرية الخاصة بمؤسسات التعليم العالي أصبحت أمرًا حاسمًا للتنفيذ الفعال ، وسيادة الابتكار، كما إتفقت الدراسات السابقة علي أن هناك ضرورة لعمل المزيد من الدراسات والبحوث التي تقوم بالربط بين إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية ، لذا جاءت الدراسة الحالية تحت عنوان : إدارة حقوق الملكية الفكرية مدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية في ضوء خبرة عُمان والسعودية، وذلك في ضوء نتائج وتوصيات الدراسات السابقة .

منهج وخطوات الدراسة:

تقتضى طبيعة الدراسة الحالية، وما تسعى إليه من أهداف استخدام المنهج المقارن، الذي لا يقتصر علي وصف الظواهر وإنما يقوم بتحليلها وتفسيرها في ظل ظروف مجتمعاتها والقوي الثقافية والمجتمعية السائدة فيها ويعطي بالإضافة إلي ذلك فرص الاستفادة منها بما يتفق وظروف المجتمع المصري (محمد سيف الدين فهمي ، ١٩٨٥م ، ص ص ٥٨٩- ٥٩٠) ، والذى يمكن ترجمته إجرائيا إلى الخطوات التالية:

الخطوة الأولى : تتضمن تحديد الإطار العام للدراسة، ويشمل المقدمة، المشكلة، الأهداف الحدود، الأهمية، منهج الدراسة ، وخطواته.

الخطوة الثانية : إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات في العالم المعاصر: إطار نظري.

الخطوة الثالثة : إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية: دراسة وصفية تحليلية.

الخطوة الرابعة : إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية : دراسة وصفية تحليلية.

الخطـوة الخامسـة : آليـات تطـوير إدارة حقـوق الملكيـة الفكريـة كمـدخل لتعزيـز سـيادة البيئـة التنظيمية للابتكار بالجامعات في عُمان والسعودية : دراسة مقارنة تفسيرية.

الخطـوة السادسـة : آليـات تطـوير إدارة حقـوق الملكيـة الفكريـة كمـدخل لتعزيـز سـيادة البيئـة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية : دراسة وصفية تحليلية.

الخطوة السابعة : الإجراءات المقترحة لآليات تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية في ضوء خبرتي عُمان والسعودية ، بما يساهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ م ، وبما يتناسب مع السياق الثقافي المصري .

القسم الثاني للدراسة : إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات في عالمنا المعاصر (إطار نظري) :

يعد التعليم الجامعي مادة ثرية جدا للبحث والدراسة في العديد من التخصصات ، في ظل ما يقوم به من وظائف وأدوار محورية في بناء استراتيجيات التنمية والابتكار الوطنية ، ويمكن تناول ذلك علي النحو التالي

المحور الأول : تحليل المفاهيم الأساسية وتناول أبرز القضايا المتعلقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات .

سيتم تناوله علي النحو التالي :

أولا: السياق العالمي لإدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات :

لقد مرت الملكية الفكرية منذ نشأتها بعدة مراحل، وتطورت باستمرار إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية، وقد ظهر جليا بأن تطور الملكية الفكرية كان يسير ببطء عبر العقود الماضية، الى ان بدأت حقبة التسعينات من القرن الماضي، حيث تميزت هذه الحقبة بتطور التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكان ذلك سببا في سرعة تطور الملكية الفكرية.

وكان الظهور الأول للملكية الفكرية مرتبطا باختراع الأحرف المطبعية والألة الطابعة في العام ١٤٤٠م على يد المخترع يوهانس جوتنبيرج، هذا الاختراع الذي ساهم في المؤلفات المطبوعة وانتشار الكتب بشكل كبير، حيث ساعد في نشر المزيد من الكتب ، مما جعل الكثير من المؤلفين يفكرون بطريقة تحمي حقوقهم من الضياع وتمكنهم من الاستفادة المادية منها، من هنا

كانت بدايات ظهور فكرة حقوق المؤلف بمعناها المحدود وفي عام ١٨٨٣م ثم بدأ نظام الملكية الفكرية الدولي يصبح أكثر انتشارا ، وظهرت العديد من الاتفاقيات الداعمة لذلك ، والتي من أهمها اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، ثم تلتها في عام ١٨٨٦م اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الادبية والفنية (كامل إدريس، ٢٠٠٣م، ص٣).

وفي عام ١٩٥٢م تم وضع اتفاقية جنيف لحماية حقوق المؤلف ، كشكل من أشكال تطوير الاتفاقيات السابقة، وحددت مدة الملكية الفكرية لحقوق المؤلف ٢٥ عاما بعد وفاة صاحبها (فؤاد بن ضيف الله ، ٢٠١٠، ص ١١٩٣)، ثم تم وضع اتفاقية روما في عام ١٩٦١م ، وذلك لحماية فناني الاداء ومنتجي التسجيلات الصوتية، والتي عرفت لاحقا بالحقوق المجاورة ، ومن أهم الجهود الدولية في مجال تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية كان إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) World Intellectual Property Organization، وذلك عام ١٩٧٠م ، والتي استهدفت تطوير تشريعات الملكية الفكرية علي المستوي العالمي

ثم تلي ذلك المزيد من التطوير وتم وضع اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية.(TRIPS)

واتساقا مع ما سلف بيانه فقد أضحت إدارة حقوف الملكية الفكرية في وقتنا الحاضر من أهم مفاهيم العصر الحديث، وأصبح العالم منذ الألفية الثالثة يحتفل في ٢٦ إبريل من كل عام باليوم العالمي للملكية الفكرية، ويعد هذا التاريخ تحديدا هو تاريخ دخول اتفاقية الويبو حيز التنفيذ (أحمد عبد الوهاب ، ٢٠١٣، ص٦).

وتجدر الإشارة إلي أنه بدأ الاهتمام بإدارة حقوق الملكية الفكرية بشكل كبير منذ العقود الخمسة الماضية حيث برزت إدارة حقوق الملكية الفكرية تحديداً منذ بداية القرن التاسع عشر .

ولقد تم وضع قوانين الملكية الفكرية خلال القرن التاسع عشر خلال فترة السيطرة الأجنبية ؛ فمثلا تم وضع قانون الملكية الصناعية اللبنانية عام ١٩٢٤م في ظل الوصايا الفرنسية ، وبما يتماشى مع النظام الأساسي الفرنسي ، كما تم وضع قانون براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية في البحرين عام ١٩٥٥م ، تم استعارة ونقل الكثير من النظام الأساسي في الهند قبل استقلال البحرين ، كما قامت البحرين بتعديل قانون ١٩٥٥م في عام ١٩٧٧م ؛ وذلك بعد الاستقلال لمحو تبعيتها للمملكة المتحدة ، وقانون الملكية الصناعية في

الكويت عام ١٩٥٨م ، كما قامت بإصدار قانون البراءات الأصلي الخاص بها ، وذلك عام ١٩٦٢م ، وذلك بعد الاستقلال مباشرة ، وكانت الخطوة التالية لذلك هو ضرورة الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وكانت خطوة بالغة الأهمية لأن الإنضمام لتلك المنظمة يعد بمثابة صمام الأمان والباب الواسع لحل وتخطي التحديات المالية للشعوب ؛ وذلك من لأن الانضمام لتلك المنظمة يفتح المجال أمام الدول ويمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية الكبيرة من خلال تخفيض التعريفات ، وتحرير التجارة هذا بالإضافة إلى الإعتراف بالمصداقية المالية والاقتصادية للدول الأعضاء وكان الشرط الرئيس للانضمام لمنظمة التجارة العالمية هو إخضاع أنظمة إدارة الملكية الفكرية الخاصة بالدول لفحص كامل كجزء أساسي من إجراءات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتسعي جميع دول العالم إلى وضع استراتيجيات وطنية لإدارة الملكية الفكرية ، والمقصود بذلك هو وضع وثيقة تشمل عدة قطاعات تصيغها الحكومات وتستهدف تنفيذها.

وتجدر الإشارة إلى أن حتى سبعينيات القرن الماضي لم تتمكن أي دولة عربية من سن قوانين تستهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية في مجال الطبع والنشر ، أو حتى قد بادرت في المشاركة في أي اتفاقية دولية أو إقليمية وفي أواخر السبعينيات تم وضع تشريعات أكثر حداثة عن إدارة الملكية الفكرية بل وأصبح الإلتزام بتطبيق تلك التشريعات أمرا ضرورياً وانضمت العديد من الدول إلى عضوية مجتمع التجارة الدولية ، وقد تم هيكلة الإطار القانوني الدولي لإدارة حقوق الملكية الفكرية في الأساس من خلال معاهدات تم إدارتها والتفاوض بشأنها ومن أهم تلك الإتفاقيات اتفاقية باريس لعام ١٨٨٣م واتفاقية بيرن لعام ١٨٨٦م ، واتفاقية روما لعام ١٩٦١م ومعاهدة واشنطن لعام ١٩٨٩م.

مما سبق يتضح أن إدارة حقوق الملكية الفكرية مفهوم فرض نفسه على الساحة العالمية كنتيجة طبيعية للتطور في كافه المجالات ، وذلك بهدف الحفاظ على التراث الانساني ، والابتكار ، وبراءات الاختراع الفردية ، والجماعية ، والمؤسسية ، ولإعطاء كل ذي حق حقه بشكل قانوني .

ثانيا : الإتفاقيات الدولية لإدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار:

هناك العديد من الإتفاقيات الدولية لإدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار والتي أهمها علي النحو التالي :

١- اتفاقيتي برن وباريس :

تعد الإتفاقيات الدولية أحد أهم الصيغ التي تستهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ، وتعد اتفاقيتي برن وباريس من أهم الإتفاقيات التي استهدفت تحقيق ذلك ، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي :

جدول رقم (١) الإتفاقيات الدولية لإدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار.

أهم العناصر	اتفاقية برن (الاتفاقية الدولية لحماية المصنفات الأدبية والفنية)	اتفاقية باريس
تاريخ الاتفاقية	تم وضع الاتفاقية عام ١٨٨٦م بهدف حماية حقوق المؤلف والحقوق ذات العلاقة	تم وضع اتفاقية باريس عام ١٩٦٧ م في مؤتمر ستوكهولم بهدف الحماية الدولية للملكية الصناعية التي يتسع هدفها ليتضمن براءات الاختراع ونماذج المنفعة، والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية وعلامات الخدمة والأسماء التجارية، وبيانات المصدر، وتسميات المنشأ، وقمع المنافسة غير المشروعة.
مبادئ الاتفاقية	١- مبدأ استقلالية الحماية ، ويقصد به أن الحماية مستقلة عن وجود الحماية في بلد منشأ المصنف. ٢- مبدأ الحماية التلقائية ويقصد به أن الحماية يجب ألا تكون مشروطة	١- مبدأ حق الأولوية، فيسمح لأي شخص أودع طلباً للمرة الأولى في بلد من بلدان اتحاد باريس بأن يودع طلبات لاحقة في بلد آخر

	بالإمتثال لآي إجراءات شكلية. ٣- مبدأ المعاملة الوطنية الذي تتمتع بموجبه المصنفات الناشئة في دولة متعاقدة بالحماية نفسها الممنوحة للمصنفات الناشئة عن مواطني دولة متعاقدة أخري.	من بلدان الاتحاد في خلال فترة الأولوية وهي شهراً لبراءات الاختراع بدءاً من تاريخ الطلب الأصلي . 2- ٢-مبدأ المعاملة الوطنية ، وتعني أن جميع مواطني البلد الموقع على اتفاقية باريس (المعروفة باتحاد باريس) يتمتعون بالحماية وسبل الانتصاف من الانتهاكات التي يتمتع بها مواطنو أي بلد آخر موقع عليها. ويمنح مواطنو البلدان الأخرى الذين يعيشون في أحد بلدان اتحاد باريس أو يمتلكون مؤسسات حقيقية وفعلية فيها، المعاملة نفسها. أما . وتحت هذه الاتفاقية أيضاً البلدان على إنشاء خدمة الملكية الصناعية وسجل عام حيث يتم تسجيل جميع التفاصيل حول البراءات والعلامات التجارية الممنوحة بشكل دوري.

يتضح من الجدول السابق أن اتفاقيتي برن ، وباريس تعد من أهم الإتفاقيات التي ساهمت في إدارة حقوق الملكية الفكرية ، وتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار وفقا لمبادئ محددة تستهدف حفظ حقوق الملكية الفكرية على الرغم من أن الفرق بين الاتفاقيتان ما يقرب من ٨١ عام إلا أن تلك الاتفاقيات حفظت حقوق الملكية الفكرية الفردية والجماعية ، والمؤسسية ، ووضعت مبادئ لإدارة حقوق الملكية الفكرية .

2-إتفاقية تريبس:

تعد اتفاقية تريبس من أهم الاتفاقيات التي تناولت إدارة حقوق الملكية الفكرية وتقوم إتفاقية تريبس بالعديد من الوظائف ، والتي يتمثل أهمها في الوظيفة الأولي والتي تتمثل في تنظيم وإدارة العلاقات الخاصة بإدارة الملكية الفكرية فضلاً عن ضبط العلاقات بين الشركاء التجاريين ، فضلاً عن السعي الدائم نحو احتواء الخلافات بين الشركاء وجائت معظم أحكام اتفاقيه تريبس خاصة المادة (٧) مؤكدة على طبيعة العلاقة بين إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكاربصفة عامة والابتكار التكنولوجيا ونقل التكنولوجي علي وجه الخصوص ، وكل هذا بهدف تحقيق الحماية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك من خلال ضبط العلاقة ، وتحقيق التوازن ما بين الحقوق والواجبات ، وتمثلت الوظيفة الثانية لاتفاقية تريبس في وضع أهداف ، وسن القوانين وصياغة سياسات تستهدف إدارة الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكارعلى أوسع نطاق .

وتجدر الإشارة إلي أنه تم وضع إتفاقية تريبس للعديد من الأسباب والتي من أهمها على النحو التالي:

أ- تم وضع اتفاقية تريبس ؛ وذلك للحاجة إلى التنسيق والتنظيم بين النصوص الدولية الأساسية التي تتناول قضية إدارة الملكية الفكرية.

ب- للتقليل من حجم العقبات والتحديات التي تواجه التجارة الدولية.

ج -للتشجيع المستمر والتأكيد على أهمية إدارة حقوق الملكية الفكرية الابتكارية ولا تزال اتفاقية تريبس من أهم الاتفاقيات التي أكدت على أهمية إدارة وحماية حقوق الملكية الفكرية فهي اتفاقية شاملة تضمنت جميع حقوق الملكية الفكرية.

ومن الجدير بالذكر أن إتفاقية تريبس تعتبر إلزامية لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية حتى الأعضاء الذين لم يصدقوا على اتفاقيات برن ، وباريس ، وروما ، وعلى معاهدة واشنطن بل

وألزمت اتفاقية تريبس معظم دول العالم بضرورة سن القوانين التي تحمي براءات الاختراع أو تعديل القوانين السائدة بالإضافة إلى ضرورة استحداث أدوات إدارة و تسجيل حقوق الملكية الفكرية .

بناء على ما سبق تم منح فتره سماح مدتها خمس سنوات إضافية بموجب المادة ٦٥.٤ للدول النامية لتعديل وتوفيق أوضاعها ، وتم منح الدول المتقدمة فترة سماح مدتها سنة بموجب المادة ٦٥.١ ؛ وذلك لمنح جميع دول العالم فترة كافية لتوفيق أوضاعها

ومن الجدير بالذكر أن اليمن كانت من أشهر الدول العربية في ذلك الوقت والتي كانت تسعى جاهدة للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية بل واستغرقت فترة طويلة امتدت ل١٤ عاماً من المفاوضات المعقدة إلى أن انضمت إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠١٤م ؛ وبناء على ذلك إلتزم نظام إدارة الملكية الفكرية اليمني بالعديد من التغييرات ، والتي تتناسب مع متطلبات اتفاقية تريبس ، وجاءت أهم تلك التغيرات نتيجة لانضمامها إلى إتفاقية باريس عام ٢٠٠٠م:

-إنشاء مكتب لإدارة الملكية الفكرية كسلطة إدارية عامة في وزارة الصناعة والتجارة عام ٢٠٠٣م.

- وضع قانون جديد شامل خاص بالبراءات والمعلومات غير المفصح عنها وتصاميم الدوائر المتكاملة ونماذج المنفعة وذلك عام ٢٠١١م.

مما سبق يتضح أن تعد إتفاقية تريبس بمثابة نقلة نوعية في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية حيث قامت بوضع العديد من الوظائف الحاكمة بالإضافة إلى وضع مجموعة من المرتكزات لإدارة حقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمي .

ثالثا : قوانين الويبو النموذجية الخاصة بإدارة حقوق الملكية الفكرية :

تعد قوانين الويبو النموذجية الخاصة أحد أهم القوانين التي تم وضعها تحديداً لتوضيح آليات إدارة حقوق الملكية الفكرية على جميع المستويات ، وتم وضعها لتحديد أهم القضايا والتحديات المطلوب التغلب عليها في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية على جميع المستويات كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (٢) القانون النموذجي الأول والثاني لقوانين الويبو

أهم العناصر	القانون النموذجي الأول	القانون النموذجي الثاني

تاريخ الإقرار	تم إقراره عام ١٩٧٢م	تم إقراره عام ١٩٧٥
تحت رعاية	مركز التنمية الصناعية للدول العربية	مركز التنمية الصناعية للدول العربية بالتعاون مع الحكومة التونسية
أهم القضايا والتحديات المطلوب التغلب عليها	١- توافق القانون النموذجي مع معاهدة التعاون بشأن البراءات. ٢- حماية الاختراعات الصغيرة. ٣- ترخيص الحقوق.	وضع الصيغة النهائية للمشروع المنقح واعتماد النص النهائي للقانون النموذجي .

يتضح من الجدول السابق أن قوانين الويبو النموذجية الخاصة جاءت متمثلة في القانون النموذجي الأول ، والذي كان عام ١٩٧٢م ، ثم تلاه القانون النموذج الثاني والذي جاء في العام ١٩٧٥م أي بعد النموذج الأول بثلاثة أعوام ، وكان الهدف منه هو وضع الصيغ النهائية للقانون النموذجي الأول بعد تنقيحه .

رابعا : أهمية إدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعات :

تتمثل أهمية إدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعات في أنها تُعد مورداً اقتصادياً مهما يعزز التنافسية الاقتصادية للدول، ويعد التوسع في الاقتصاد الإبداعي سبب رئيس في مساعدة الاقتصاد على تخطي الأزمات والركود، خاصة في ظل ما تعاني منه في الوقت الحالي أغلب دول العالم.

كما تُسهم إدارة حقوق الملكية الفكرية في تشجيع الإبداع والابتكار، إذ يؤدي الحفاظ على تلك الحقوق إلى تشجيع الأفراد على مزيد من الإبداع وتسجيل تلك الإبداعات وتطويرها بشكل مستمر وتراكمها معرفيا ، وفكريا

والواقع أن الموارد الفكرية لدى أي دولة أصبحت مورداً مهما لا يقل عن مواردها البشرية والطبيعية، كما تعتمد الكثير من المنتجات التي يتم تصديرها على مدى الارتكاز على الأبحاث العلمية والتطويرية.

ومواكبة للتطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم في السنوات القليلة الماضية، فإن مجال الملكية الفكرية أضحي مجالاً للمنافسة بين الدول لا يقل عن التنافس الاقتصادي والعسكري فيما بينها، ومن أبرز الأمثلة علي ذلك الصراع الأمريكي- الصيني حول هذا الأمر حيث دفع الإدارة الأمريكية السابقة "إدارة الرئيس دونالد ترامب" إلى إصدار أمر بمنع الشركات التقنية الصينية من شراء الشركات التقنية الأمريكية لسبع سنوات قادمة.

مما سبق يتضح أن إدارة حقوق الملكية الفكرية أصبحت بمثابة أحد أهم القوى التي ترتكز عليها الدول ، والتي يمكن من خلالها التحكم في الموارد بشكل يخدم مصالح الدول .

خامسا : مبادئ إدارة حقوق الملكية الفكرية :

تتعدد مبادئ إدارة حقوق الملكية الفكرية والتي أهمها علي النحو التالي :

١ -مبدأ المدى الزمني لإدارة حقوق الملكية الفكرية:

يعد مبدأ المدى الزمني لإدارة حقوق الملكية الفكرية من أهم المبادئ حيث يتم حماية حقوق الملكية الفكرية لمدة زمنية معينة وعند انتهائها تخرج خارج الحماية ويتم إدراجها ضمن الملكية العامة وبذلك يصبح من حق أي إنسان أن يستخدم حق الملكية الفكرية دون أي شروط من صاحب الحق وذلك بمجرد إنتهاء المدى الزمني لحماية حقوق الملكية الفكرية ومن ثم تعمل مكاتب الملكية الفكرية علي مستوي الجامعات وفقا لمدة الحماية المنصوص عليها بقانون براءات الاختراع في العديد من الدول.

٢ -مبدأ ملكية حقوق الملكية الفكرية:

يعد مبدأ ملكية حقوق الملكية الفكرية من أهم مبادئ إدارة حقوق الملكية الفكرية حيث أنه يؤكد على حق المخترع المنتسب لجامعة ما بالانفراد بحقوق الملكية الفكرية ولا يسمح لأي شخص باستخدام حق الملكية الفكرية دون الحصول على إذن من صاحب الحق أو دون وجود سبب قانوني.

(Jeong, B, 2002.,pp.363-392)

٣ -مبدأ إقليمية حقوق الملكية الفكرية :

يعد مبدأ إقليمية حقوق الملكية الفكرية من أهم المبادئ ويقصد بهذا المبدأ أن حقوق الملكية الفكرية صالحة فقط في البلد الذي منحت فيه الحقوق أو يعترف بها فيه ٤٧ ويقصد بهذا أن

حقوق الملكية الفكرية المكتسبة بموجب قوانين بلدا ما صالحة فقط داخل أراضي ذلك البلد وليس خارج حدودها ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أنه قد تتمتع العلامات التجارية ، والبراءات التي يتم منحها العلماء يعملون في جماعات في بلد معين بالحماية في بلد آخر ما لم يكن البلدين طرفا في اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف وتغطي حقوق الملكية الفكرية في جامعتي البلدين ، وبذلك يتمتع العلماء المخترعين الذين يعملون في جامعة ما ببراءة الاختراع في بلد آخر بشرط دخول البلدين في اتفاقية عمل مشتركة.

(Coggio, B., & Gordon, J., (n.d.).,pp. 1-12).

٤ -مبدأ المسؤولية الجزائية وحماية حقوق الملكية الفكرية :

يعد مبدأ المسؤولية الجزائية وحماية حقوق الملكية الفكرية من أهم المبادئ حيث أن تسجيل براءات الاختراع بإسم الجامعة يعطي الحق لصاحب البراءة بالمطالبة بحقه القانون عن طريق الجامعة التي يعمل بها بما يسهم في حفظ الحقوق القانونية بإجراءات آمنة تحميه من التعدي على حقوق الملكية الفكرية ، وبصفة عامة يتم تطبيق الإجراءات الجنائية بهدف معاقبة من يقوم بالقرصنة أو بتقليد العلامة التجارية ، ولا يدخل التعدي على البراءات في معظم الأحيان ضمن حيز حماية حقوق الملكية الفكرية ، ويرجع ذلك لأن الوسيلة المهمة في حماية حقوق الملكية الفكرية هي فرض تدابير الحماية فعلى سبيل المثال تنص اتفاقية تريبس على أنه إذا كان لدى أصحاب الحقوق سببا للاشتباه في احتمالية قرصنة أو تزوير علامات تجارية فإنه يجوز لهم تقديم طلب إلى السلطات الإدارية المختصة يطلبون فيه حظر هذه السلع وعدم الترويج لها في السوق ، وتعرف هذه الطريقة بالحماية الإدارية والحماية الموازية "بالنظام ذي المسارين"

(Baldwin, J. R., Hanel, P., & Sabourin, D.,, 2001, pp. 86-111)

مما سبق يتضح أن هناك العديد من المبادئ التي تقوم عليها إدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعات المعاصرة ، وتعد تلك المبادئ بمثابة مرتكزات يتم الرجوع إليها ، ومن خلال تلك المبادئ سالفة الذكر يضمن العلماء والمخترعين بالجامعات على مختلف مسمياتها البحثية والجامعات الذكية وجامعات الجيل الرابع وجامعات الجيل الخامس إدارة حقوقهم القانونية وفقا لما جاء في الاتفاقيات الدولية مما يحفظ حقوق الملكية الفكرية لديهم.

المحور الثاني : تحليل المفاهيم الأساسية وتناول أبرز القضايا المتعلقة بالابتكار في الجامعات :

ويمكن تناولها علي النحو التالي :

أولا : السياق العالمي للتطور التاريخي للابتكار في الجامعات في عالمنا المعاصر :

قامت الدول النامية في سبعينيات القرن الماضي بالاشتراك في مجموعة من المبادرات بهدف تقليص الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة حيث ظهر اعتقاد بعد نهاية الإحتلال في القرن الماضي بأن نقل التكنولوجيا بين دول الشمال ودول الجنوب قد يساهم في تحقيق التنمية في الدول التي حصلت على الإستقلال حديثاً إيمانا من هذه الدول بأن التطور الاقتصادي والاجتماعي يرتبط بالتطور التكنولوجي

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة بوليفيا ، والبرازيل قد قامت برفع مشروع قرار برعايتهما المشتركة إلى اللجنة المعنية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والمعنون "دور براءات الاختراع في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية " ، وأعلن نص القرار ١٧١٣ (الدورة ١٦) أن تطبيق نظام براءات الاختراع العالمي يجب أن يستهدف متطلبات البلدان النامية وذلك عام ١٩٦١م ، واستهدف هذا القرار مواجهة نظام الملكية الفكرية الدولي ، وذلك لتقصيره في تلبية ومواكبة متطلبات التنمية بالدول النامية ، وذلك للتغلب على مخاوف ضعف الوصول إلى المعرفة والخبرة في مجال العلم والتكنولوجيا لأنها قاصرو على الدول المتقدمة دون الدول النامية ، وفي عام ١٩٦٤م أوصي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في اجتماعه الأول من خلال قراراته الصادرة عنه بأن على الدول المتقدمة تشجيع أصحاب التكنولوجيا الحائزة على براءات اختراع أو غير الحائزة عليها ومساعدتها في تيسير نقل التراخيص ، والتوثيق التقني والتكنولوجيا الجديدة إلى الدول النامية ، وشراء التراخيص التكنولوجية ذات الصلة وأشار القرار إلي أنه على الهيئات الدولية المعنية ، والتي من أهمها مكتب الإتحاد الدولي لحماية الملكية الفكرية والأمم المتحدة أن توظف الامكانيات من أجل اعتماد تشريعات ذات علاقة بنقل التكنولوجيا الصناعية إلى الدول النامية ، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الدولية التي تتناسب مع تلك الدول (دليل الإعداد وثيقة العلم والتكنولوجيا والابتكار ، ٢٠١٩م، ص ص ١-٢).

وفي ذات العام اعتمد مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي قرارا أكد فيه على مدى أهمية وصول المعرفة والخبرة في مجال العلوم التطبيقية والتكنولوجية من أجل تسريع عمليات التنمية الإقتصادية في الدول النامية بهدف زيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد وأكد على أن تبادل المعلومات والخبرات الأكثر انتشاراً في مجال العلوم التطبيقية والتكنولوجية من الممكن أن

يكون سبباً في تيسير التنمية المستدامة للعلاقات الاقتصادية الدولية والتصنيع ، وتعهدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بإيجاد طرائق ووسائل لتيسير التكنولوجيا من خلال علاقتها الوطيدة مع (الأونكتاد) .

وفي بداية ثمانينيات القرن الماضي طلبت مجموعة الدول ٧٧ وهي مجموعة الدول النامية أن يتم إجبار أصحاب براءات الاختراعات الأجنبية على العمل في الدول التي منحتهم تلك البراءات ، ولكن كان هذا السبب سبب رئيس في فشل المؤتمر الدبلوماسي الذي تم عقده وذلك لأن الدول المتقدمة رفضت هذه التدابير وفي عام ١٩٩٥م شجع اتفاق تريبس للاختراعات والابداعات من خلال العديد من الآليات القائمة على التسويق وذلك في ظل سياسة موحدة للتسويق ، ويعد هذا الاتفاق وثيقة واحدة معيارية وصارمة تستهدف تحقيق المساواة بين جميع الدول بصرف النظر عن قدراتها التكنولوجية ومتطلباتها الاقتصادية (الأونكتاد ، ٢٠١٤م ، ص ٣)

وبالنسبة لخطة ٢٠٣٠م أيضاً لم تعتمد منهجاً واحداً يناسب الجميع في إدارة حقوق الملكية الفكرية لأن مراحل التنمية المتعددة تتطلب إدارة حقوق الملكية الفكرية بشكل مختلف .

مما سبق يتضح أن تضمين نقل التكنولوجيا لتصبح مكونا أساسياً في الاتفاقيات التي تستهدف مساعدة الدول النامية ، وضمان تنمية أكثر إنصافا ، ويعتبر نقل التكنولوجي أمرا ضرورياً لمساعدة الدول النامية في بناء قدراتها الابتكارية الخاصة إلا أن ذلك لا يعد كافيا فتجدر الإشارة إلى أنه على الدول النامية أن تجعل أولوياتها القصوى تنمية قدراتها الابتكارية على المدى الطويل لكون ذلك يعد أحد متطلبات تحقيق المجتمعات والاقتصادات المستدامة .

ثانيا : إدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعات ومراكز البحوث:

تحظى الملكية الفكرية بأهمية كبيرة لدى الجامعات ، ومراكز البحوث حيث تؤكد تلك المؤسسات التي لا تستهدف الربح على أهمية الأثر الإيجابي للملكية الفكرية وعلاقتها بالحفاظ على السمعة الأكاديمية للجامعات ، ومراكز البحوث ، بالإضافة إلى تحقيق الاستدامة في التطوير والبحث العلمي علاوة علي تحفيز الشركات الناشئة الجديدة، وبالرغم من أن الجامعات ومراكز البحوث التي لا تستهدف الربح تهتم بتعميم نتائج البحوث بهدف تطوير المعرفة بدلاً من تحقيق الربح فهي تعتبر الملكية الفكرية الابتكارية أحد أهم الحلول التي تساعد الجامعات ومراكز البحوث على تحقيق الاستدامة المالية وتمويل البحوث بها وعلى الرغم من ذلك لا يزال هناك

العديد من التحديات القائمة التي تواجه الجامعات ومراكز البحوث والتي من أهمها المعرفة التي يجب أن تدرج تحت قانون الملكية الفكرية والمعرفة التي يجب أن تتاح للجميع بشكل كامل وهذا يتوقف بشكل رئيسي على إطار القيمة المضافة التي تقدمها تلك المؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي(Aris Kaloudis, Arild Aspelund, Per M. Koch, 2019,pp.63-65)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اتجاها يؤكد على أهمية التوسع في منح براءات الاختراع في المجال الأكاديمي ويرجع ذلك إلى الرغبة في سيادة الملكية الفكرية من خلال التشريعات ، وتعد الحوافز والموارد المالية من أهم العوامل التي تساعد في إنتشار الملكية الفكرية حيث لا تعتبر الملكية الفكرية لمؤسسه ما كافية لتحفيز الباحثين كي يصبحوا مخترعين بدون موارد مالية مستدامة تساعدهم على ذلك ويتم وضع هذه الحوافز في ضوء مبادئ توجيهيه وطنية قائمة علي الممارسات الجيدة ولكي تؤسس الجامعات الحد الأساسي اللازم في إدارة حقوق الملكية الفكرية قامت بإنشاء مكاتب لنقل التكنولوجيا تستهدف جسر الفجوه بين الاختراعات والتسويق كما تقوم الحكومات بمساعدة الجامعات ومراكز البحوث في إدارة الملكية الفكرية بها لكن هناك مجموعة من التحديات التي تعيق إدارة حقوق الملكية الفكرية ، والتي من أهمها إمكانية الوصول إلى مهنيين ذوي خبرة في نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من التساؤلات المطروحة في هذا المجال والتي تتمثل في هل يتم تأسيس شركات ناشئة لتسويق الملكية الفكرية أم يتم ترخيص التكنولوجيا .

وتجدر الإشارة إلى أن رؤساء الجامعات والحكومات علي مستوي العالم يؤكدون على أهمية الشركات الناشئة فهي تعد من أفضل الطرق التي تساعد في دراسة كل العوامل المرتبطة برؤية ورسالة المؤسسة والأهداف الإستراتيجية والقيم الجوهرية لها ، وبالمهارات الواجب توافرها في فريق العمل ، والتكنولوجيا والسوق ، والباحثين كل هذه العوامل التي تساهم في إدارة حقوق الملكية الفكرية التي تستهدف سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات.

.(Marion Walsmann,2021,pp.100-102)

يتضح مما سبق أن الجامعات ومراكز البحوث تحاول إيجاد حلول لإدارة حقوق الملكية الفكرية ، وأيضاً ينبغي على الحكومات أن تؤدي دورها في تقديم المبادئ التوجيهية حول منح براءات

الاختراع الأكاديمية وترخيصها بشكل قانوني يساعد في حماية الملكية الفكرية ومن ثم سيادة البيئة التنظيمية للابتكار.

ثالثا : إدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعات وتحقيق التنمية المستدامة :

تعتبر التكنولوجيا والابتكار من أهم الأدوات التي تستهدف تحقيق التنافسية والتنمية المستدامة لذلك تؤدي سيادة البيئات التنظيمية للابتكار وحمايتها وتعميمها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقائمة على مجموعة من الأبعاد الإجتماعية والاقتصادية والبيئية ، والتي تؤثر في مستوى الإنتاجية والتنمية وتتأثر بها مجموعة من المؤسسات والعوامل والسياسات والتي تنعكس آثارها على الاستثمارات في الاقتصاد والذي يعتبر القلب النابض للتنمية المستدامة

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة حقوق الملكية الفكرية تساهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث من خلال المساهمة في ايجاد فرص للعمل في القطاعات المتعددة التي تعتمد على حقوق الملكية الفكرية حيث توفر فرصاً للعمل في العديد من الدول علي سبيل المثال لا الحصر ففي مثلاً روسيا تم توفير وظائف بنسبة ٧,٣٪ ، بالإضافة إلي توفير ٦,٥٪ وظيفة في الإتحاد الأوروبي ، وأيضاً تم توفير ٥,٤٪وظيفة في كندا ، فضلاً عن المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

EUROPEAN UNION,INTELLECTUAL PROPERTY OFFICE, 2022) ,pp.62-64.

يتضح مما سبق أن هناك علاقة وطيدة بين إدارة حقوق الملكية الفكرية وتحقيق التنمية حيث يعد الإنتاج الفكري ، وحمايته سبب رئيس في تحقيق سيادة الدول من خلال القوة الناعمة التي تتمثل في الإنتاج والابتكار العلمي التي تمكن الدول من تحقيق الصدارة ، والتميز ، والتنافسية.

المحور الثالث : طبيعة العلاقة بين إدارة حقوق الملكية الفكرية وسيادة البيئة التنظيمية للابتكار في الجامعات :

تعد عملية إدارة حقوق الملكية الفكرية عملية في غاية الأهمية عند نقل التكنولوجيا حيث تبدأ دورة الابتكار عند وجود اختراع جديد يتطلب التعميم أو التسويق بهدف تحقيق المنفعة المجتمعية ، ومن ثم التنمية ، وتجدر الإشارة إلى أن أهداف التنمية المستدامة التي تتكون من ١٧ هدفاً و ١٦٩مجالا مرتبط بالتربية المستدامة ، وهناك العديد من الاتفاقيات التي تؤثر في

التنمية المستدامة ، وتشمل أحكاما تتعلق بنقل التكنولوجيا والتي تعد وثيقة الصلة بالملكية الفكرية(United Nations2022,pp.2-4)

واتساقا مع ما سلف بيانه فإن دورة الابتكار القائمة على تسويق أي اختراع تعتمد على العديد من العوامل والتي من أهمها طبيعة احتياجات السوق بالإضافة إلى طبيعة الاحتياجات التكنولوجية .

ويعتبر التسويق مرتكز رئيس وروح الابتكار والقلب النابض له ويشكل عدد البراءات الممنوحة في مجال معين أو قطاع في بلد ما مؤشرا مؤسسيا ووطنيا مساعدا حول الانجازات في عالم الابتكار ولكن بالنسبة إلى هذا المجال بالتحديد أو هذا القطاع فقط وليس معبر عن مستوى الابتكار في الدولة بشكل عام ، وتعد عمليات إدارة حقوق الملكية الفكرية بداية من إيجاد الأفكار الجديدة إلى حيث طرحها في الأسواق بمثابة وجه يتواكب مع وجهه الآخر والذي يتمثل في عمليات ومراحل الابتكار

(منى رضوان عبد الكريم النخالة ، ٢٠١٥م ، ص ص ٢٢-٢٣)

وفي البلدان الصناعية تعتبر إدارة حقوق الملكية الفكرية جزءا من البنية التحتية التي تدعم الاستثمارات في عمليات التطوير والبحث والتي تؤدي إلى الابتكار وتؤثر في إدارة حقوق الملكية الفكرية تأثيراً إيجابياً في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من خلال استقطاب التكنولوجيا الأجنبية التي تتمثل في المنتجات الرأسمالية .

وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة الملكية الفكرية تشكل مساهمة مهمة للقطاعات الإبداعية والابتكارية لاقتصاد الدول عبر تشجيع الاستمرار في التطوير الدائم من خلال العمليات البحثية ، هذا علي الرغم من أن الملكية الفكرية تعتبر أمرا إقليميا في حين أن الابتكار أمرا دولياً ، واتساقا مع ما سلف بيانه يعد نقل وتعميم التكنولوجيا والابتكار ذو علاقة قوية وجوهرية بين الملكية الفكرية والتنمية المستدامة ويعكس كل منهما هدف الملكية الفكرية كما جاء في المادة (٧)من اتفاق تريبس والتي جاءت على النحو التالي تسهم إدارة حقوق الملكية الفكرية في تشجيع روح الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجي المعرفة التكنولوجية ومستخدميها بالاسلوب الذي يحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات (عفاف محمد نديم ، ٢٠١٨م ، ص ص ٢٢-٢٣).

كما تعتبر حقوق الملكية الفكرية مرتكزا أساسياً في النظام القانوني لإطار عمل الإسكوا لسياسة الابتكار وتجدر الإشارة إلى أن تعد ريادة الأعمال أداة أساسية لمكافحة البطالة وتأمين الفرص للشباب ولتحقيق سيادة ريادة الأعمال ، ويسعى صناع السياسات والجهات المعنية نحو تحقيق نقلات نوعية بهدف سيادة البيئة التنظيمية للابتكار على أرض الواقع فدائما ما يختارون حاضنات أعمال ، وشركات ناشئة واعدة ، ومؤسسات متميزة تضم باحثين واعدين ، وتدفع لهم الدعم مقابل الحصص غالبا ، ويتضمن هذا الدعم الاستثمار وإمكانيات الوصول إلى شبكة الأعمال ، ومساحات العمل المشتركة ، وتنجح المبادرات التي تضم القطاع الخاص ، والقطاع العام والمنظمات غير الحكومية في سيادة الابتكار ، وريادة الأعمال وهذا بدوره يدفع الابتكار إلى البحث الدائم عن القيمة كي يتم التسويق والترويج له (وسيمة مصطفى هنشور ، ٢٠١٧م، ص ص ٣٦٠-٣٦١).

وتجدر الإشارة إلى أن الابتكار يتطلب جهوداً معقدة والتي من أهمها اكتشاف عمليات ومنتجات جديدة ، وتطويرها ، والحفاظ عليها ، وتسويقها وتجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن يرتبط الاختراع بشكل مباشر بعمليات التسويق والترويج ، فالاختراع يشتمل على مراحل الابتكار الأولى ، والتي تتمثل في اكتشاف وإيجاد أفكار جديدة ، وصونها من خلال حقوق الملكية الفكرية وبشكل محدد براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية ، وحقوق المخترع/ة أما الابتكار فيركز على التسويق ويتضمن مرحلتين أو أكثر بعد عملية الاختراع ويدرك رواد الأعمال أهمية المنتجات في مراحلها المبكرة ثم يتم تحويلها إلى شيء يمكن أن يحقق من خلاله الربح على أرض الواقع .(إبراهيم قويدر جلول ، ٢٠١٨م ، ص ص ٣٧-٣٨).

مما سبق يتضح أن هناك علاقة واضحة بين إدارة حقوق الملكية الفكرية وتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات ، وظهر ذلك من خلال أن إدارة حقوق الملكية الفكرية تحفظ حق الابتكار من خلال تسجيل براءات الاختراع ومقاضاة من يخترقها ويقوم بقرصنتها مما يحفظ حق الباحثين المبتكرين والمخترعين مما يحفظ التراث الإنساني عبر حفظ الحقوق .

القسم الثالث للدراسة : إدارة حقوق الملكية الفكرية مدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية : دراسة وصفية تحليلية.

وضعت الحكومة العُمانية مجموعة من الخطط التنموية ، وتعد الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦م –١٩٨٠م من أهم تلك الخطط ، ولقد حددت الخطة أهداف البلاد الاجتماعية ، والاقتصادية ، ومنها الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال إعادة تشكيل دور الحكومة في الاقتصاد. كما وسعت نطاق مشاركة القطاع الخاص وعملت على تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني (تقرير الإسكوا ، ٢٠١٧م، ص٣) ، وفي عام ١٩٩٦م وبناءً على تعليمات جلالة السلطان قابوس بن سعيد ، ثم وضع خطة طموحة مصممة لقيادة السلطنة نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنوعاً من خلال استخدام عائدات النفط لتعزيز الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، ولتدريب المواطنين بشكل أفضل ورفع مستويات المعيشة ، ثم تم وضع رؤية عُمان ٢٠٢٠م وأصبح بعدها الاقتصاد العُماني يتبع مساراً تحولياً ، وتم إطلاق خطة جديدة هي رؤية عُمان ٢٠٤٠م بتوجيهات من السلطان وتعد تلك الخطة دليلاً مرجعياً للتخطيط المستقبلي لأنها تضم الوقائع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وقد تم توجيهها نحو مستقبل عُمان (رؤية عُمان ، ٢٠٤٠م، ص٣).

وتتمتع عُمان بإمكانية إنشاء شبكة ابتكارية للشركات الناشئة تتناسق مع الأهداف الوطنية لتصبح مركزا إقليمياً للشركات الناشئة وعلى الرغم من إنشاء عدة حاضنات وصناديق في الأعوام القليلة الماضية.

وقد تمت صياغة هذه الخطة الشاملة على أساس توافق الآراء على نطاق المجتمع، ومن خلال مشاركة مجموعات اجتماعية مختلفة. وتشكل رؤية غمان ٢٠٤٠م الوثيقة التوجيهية لتطوير برامج التنفيذ الوطنية بما فيها الخطة الخمسية المقبلة ٢٠٢١–٢٠٢٥م .

ويمكن تناول أهم جهود إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية على النحو التالي :

أولا : واقع إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية:

هناك العديد من الجهود التي تعبر عن واقع إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية ، والتي من أهمها قيام مجلس البحث العلمي في عُمان بإعداد استراتيجية وطنية للابتكار في عام ٢٠١٧م تهدف إلى إعداد نظام وطني للابتكار برؤية موحدة وسياسة واضحة من أجل تحقيق أهداف محددة وأولويات معدة مسبقاً. وتشكل تلك

الاستراتيجية خارطة طريق للمبتكرين ، ولكل من يرغب في تخطي السلع والخدمات التقليدية للوصول إلى اقتصاد إبداعي قائم على المعرفة وتشغل الاستراتيجية الوطنية للابتكار عدة مبادرات لتعزيز قنوات الابتكار وضمان الاستدامة ، وبذلك أصبحت عُمان بفضل استقرار حكومتها، وانخفاض معدلات الضرائب فيها نسبياً، واعترافها بدور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية، وجهة استثمارية جاذبة لرواد الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب .

وتجدر الإشارة إلى أن عُمان تتمتع باقتصاد مرتفع الدخل وتمثل أحد الاقتصادات الأسرع نمواً وهي تشغل أحد المراكز الـ ٥٠ الأولى في قيادة السلام في العالم ، ولا يعتمد اقتصادها على موارد النفط والغاز فحسب بل يقوم أيضاً على أنشطة اقتصادية متنوعة كالصيد والصناعات الخفيفة والزراعة ، وتتضمن المبادرات التي سيتم نشرها صياغة سياسات وتشريعات وطنية، وإنشاء حاضنات ابتكارية ومراكز للبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا وتحسين الاتصالات الدولية ، ومضاعفة عدد الأعمال التجارية والحاضنات الابتكارية في الجامعات والمعاهد ، وتعزيز الابتكار والإبداع بين رواد الأعمال المحليين، بالإضافة إلى تطوير مناهج دراسية تشجع على الإلمام بمهارات القراءة ، والعلوم والرياضيات ، وتأتي الاستراتيجية نتيجة تحليل رؤية عُمان ٢٠٤٠م (معهد الاقتصاد والسلام ،٢٠١٩م ، ص ٩٦) ، وكما يوضح الشكل رقم ()

الشكل رقم (١) رؤية عمان ٢٠٤٠م

يتضح من الشكل السابق تحليلات الخبراء الذين ساعدوا في تنظيم الاستراتيجية الوطنية للابتكار، فقد قام الخبراء بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتحليل التحديات الواردة في سياسات الاستراتيجية الوطنية للابتكار، ووافقوا من خلال ذلك على أربع ركائز أساسية: التنويع الاقتصادي والملكية الفكرية ونقل المعرفة، ورأس المال البشري، والتكامل المؤسسي والاجتماعي (https://www.trc.gov.am/trcweb/about/chairman-message).

مما سبق يتضح أن ركيزة الملكية الفكرية تتمحور حول نقل المعرفة إلي تطبيق نظام حماية فعال لحقوق الملكية الفكرية يفيد إنتاج أفكار وسلع وخدمات ابتكارية على الصعيدين الوطني والدولي.إلى جانب تحويل عُمان إلى مجتمع قائم على المعرفة، وقد ساعدت هذه الركيزة على تطوير استراتيجية وطنية للملكية الفكرية في عُمان ، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية وبمساعدة الويبو وتشتمل الاستراتيجية المقترحة على سبع مبادرات حول قضايا محددة، بما فيها ثقافة الملكية الفكرية ، وبناء القدارت في مجال الملكية الفكرية، والبنية التحتية للملكية الفكرية، وتمويل أنشطة حقوق الملكية الفكرية

ثانيا : آليات إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية:

هناك العديد من الجهود التي استهدفت إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سياد ة البيئة التنظيمية للابتكار ويعد قانون الملكية الصناعية رقم ٦٧لعام ٢٠٠٨م ، الصادر بموجب المرسوم السلطاني هو أساس قانون الملكية الفكرية بشكل رئيسي في عُمان ، وينظم هذا القانون حماية واستخدام براءات الاختراع ونماذج المنفعة ، والرسومات الصناعية ، والعلامات التجارية والأسرار التجارية ، والمؤشرات الجغرافية. وطبوغرافيا الدوائر المتكاملة، وحمايتها من المنافسة غير المشروعة في السلطنة.

وتجدر الإشارة إلى أن القرار الوزاري رقم ١٠٥ لعام ٢٠٠٨م يحدد الأنظمة التنفيذية لهذا القانون ، أما قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فقد سن بموجب المرسوم السلطاني رقم ٦٥ لعام ٢٠٠٨ م وتم وضعه للقيام بحماية المصنفات الإبداعية في مجالات الأدب والفنون والعلوم. وتجدر الإشارة إلى أن عُمان تتمتع بعضوية عدد من الاتفاقيات ، والمعاهدات ، والبروتوكولات الدولية بما فيها منظمة التجارة العالمية ، ومجلس التعاون الخليجي، واتفاقية برن، والويبو، واتفاقية باريس ، ومعاهدة التعاون ، وبروتوكول مدريد والمخصصة بالبراءات.

وتجدر الإشارة إلى أن عُمان أصبحت في عام ٢٠١٧م الدولة الرابعة التي طبقت قانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد صدر المرسوم السلطاني رقم ٣٣ في ٢٥يوليو ٢٠١٧م ليكون نافذاً في الحال، وفي عام ١٩٨٧م أقرت لجنة التعاون التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي هذا القانون ، وتم التصديق على تعديلات القانون في عامي ٢٠٠٦م و ٢٠١٣م ، ولم تصدر الأنظمة التنفيذية إلا في بداية ديسمبر ٢٠١٥م ، وهذا ما

جعل إنفاذ القانون ممكناً. منذ ذلك الحين، قامت البحرين وعُمان والكويت والسعودية باستبدال قوانينها الوطنية الخاصة بالعلامات التجارية بقانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي(مجمع الابتكار مسقط K2022، ص٤ .(https://www.ipm.om/ar/Pages/Explore.aspx

مما سبق يتضح أن سجل الملكية الصناعية في وزارة التجارة والصناعة المكتب الوطني المسؤول عن تسجيل صكوك الملكية الفكرية، كالبراءات،والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافية ، ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية، وتصاميم (طبوغرافيا) الدوائر المتكاملة .

ثالثا : إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية :

هناك العديد من الجهود المبذولة بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية والتي من أهمها على النحو التالي :

١-مجلس البحث العلمي :

يعد مجلس البحث العلمي من أهم الجهود التي تم بذلها من قبل الجامعات العُمانية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار، حيث أنشئ مجلس البحث العلمي في عام ٢٠٠٥م ، وتتمثل رؤية المجلس السعي نحو جعل عُمان مركزاً إقليمياً للابتكار والريادة في مجال الأفكار والمنتجات والخدمات الجديدة، وأكبر قدرة بحثية على المستوى ، وتتمثل مهمته في تهيئة بيئة تنظيمية للابتكار تستجيب للاحتياجات المحلية وأوجه التنمية الدولية، وتعزيز التناغم الاجتماعي، وزيادة ريادة الأعمال التي تساعد الصناعة على النمو من خلال الإبداع والتميز .

كما يتمثل الهدف الرئيس للمجلس في تطبيق حقوق الملكية الفكرية وحمايتها وإدارتها ومساعدة المبتكرين وتمكينهم من الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات ، كما هو موضح في الشكل التالي :

المصدر: مجلس البحث العلمي في عُمان، متوفر على الموقع https://www.trc.gov.om/trcweb/about/structure

الشكل رقم (٢) الهيكل التنظيمي لمجلس البحث العلمي بعُمان

يتضح من الشكل السابق أن الجامعات العُمانية تسعي نحو إرساء ثقافة بحثية بعُمان تتفاعل بشكل فعال مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المحلية وتتوفر فيها البنية التحتية التي تخدم صناعة السياسات القائمة على الأدلة. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، تم تحديد أهداف متعددة، مثل تحقيق التميز البحثي ، ووضع آليات للقدرة البحثية ، والحفاظ على القيمة، وبناء نقل المعرفة ، وتوفير بيئة ممكنة للبحث والابتكار (https://www.trc.gov.am/trcweb/about/chairman-message).

وتتعدد الخدمات التي يقدمها مجلس البحث العلمي فمنها تقديم المشورة والمساعدة حول استخدام قواعد البيانات من جهة ، فضلاً عن الوصول إلى البراءات وقواعد البيانات العلمية والتقنية ، من جهة أخرى، وهذا ما يمنح المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ميزة تنافسية من خلال زيادة قدرتها على الاستعلام عن المنافسة والمجلس متخصص في قطاعات مختلفة بهدف تعزيز الاقتصاد المتنوع، وهو يغطي مجالات عدة منها الزراعة ، والهندسة الكيميائية،

وعلوم الأغذية ، والكيمياء والهندسة المدنية والهندسة الكهربائية والإلكترونية. وتتوفر هذه الخدمات أيضاً باللغة الإنجليزية ويستطيع غير المقيمين أيضاً الاستفادة منها، وقام مجلس البحث العلمي بمبادرات ومشاريع كثيرة مثل مجمع الابتكار في مسقط ، وإنشاء مركز عُمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية ، والمكتبة العلمية الافتراضية العُمانية، والشبكة العُمانية للبحث العلمي والتعليم، ومعهد تكامل التقنيات المتقدمة.

مما سبق يتضح أن مجلس البحث العلمي يعد من الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الجامعات العُمانية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار.

٢-مجمع الابتكار مسقط:

يعد مجمع الابتكار بمسقط من أهم الجهود التي تم بذلها من قبل الجامعات العُمانية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار، حيث يقع مجمع الابتكار مسقط بالقرب من جامعة السلطان قابوس ويمتد على مساحة ٥٤٠ ألف متر مربع، ومن المفترض أن يتم تنفيذه على ثلاث مراحل على مدى عشر سنوات. وتضم المرحلة الأولى، التي بدأت في مارس ٢٠١٣م ، بناء المبنى الرئيسي لمركز الابتكار والمركز الاجتماعي، وورشة التصنيع. وفي المرحلة الثانية يتم إنشاء مؤسسات تصب اهتمامها في قطاعي الصحة والطاقة وبناء مسجد وفندق . أما المرحلة الثالثة فتشتمل على بناء مؤسسات القطاعات الغذاء والتكنولوجيا الحيوية والمياه والبيئة، وعلى بناء مدرسة دولية. ويوفر مجمع الابتكار مسقط مساحات لإنشاء مراكز للبحث والتطوير من قبل المستثمرين المحليين والأجانب (مجمع الابتكار مسقط ،٢٠٢٢م ، ص٣ https://www.ipm.om/ar/Pages/Explore.aspx).

ويضم مجمّع الابتكار مسقط على برنامج حاضنات أعمال يتم توفيرها لورواد الأعمال والمبتكرين الذين يؤسسون شركات ناشئة، بيئةً تمكن من الابتكار، وهو يرعى المستأجرين ويمكنهم من الوصول إلى منشآت المجمّع وتستطيع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومعها رواد الأعمال والشركات الناشئة التي تركز في أعمالها على القطاعات الأربعة الغذاء ، والصحة ، والتكنولوجيا الحيوية والمياه ، والبيئة، أن تقدم طلباً إلكترونياً إلى حاضنة الأعمال ، ويوفر المجمع أيضاً إمكانيات استثمار طويلة الأمد للمؤسسات الكبيرة من خلال توفير أراض يمكن استئجارها لأغراض التطوير والبحث ، ويمكن للشركات المحلية الكبيرة وشركات البحث المتعددة الجنسيات التي تركز على القطاعات الأربعة الرئيسية أن تقدم طلباً

إلكترونياً أيضاً ، ويعمل برنامج الحاضنات على تحضير السياسات و الوثائق القانونية ، بما فيها ما يتعلق بالملكية الفكرية والتسويق ، ويهدف هذا المشروع إلي تعزيز البحث العلمي والابتكار ، وإلى تحفيز التعاون المحلي والدولي بين القطاعات الأكاديمية والخاصة والصناعية (.https://www.squ.edu.om/Centres ,2022,p.17) .

وتجدر الإشارة إلى أنه يعتبر أحدث مشروع لتطوير العلوم والتكنولوجيا في عُمان ، ويركز مجمع الابتكار على المؤسسات في قطاعات الطاقة والغذاء والتكنولوجيا الحيوية والصحة والمياه والبيئة التي توفر الوصول الأساسي إلى المنشآت والخدمات والقدرات .

مما سبق يتضح أن مجمع الابتكار بمسقط يعد من الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الجامعات العُمانية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار.

٣- الشبكة العُمانية للبحث العلمي والتعليم:

تعد الشبكة العُمانية للبحث العلمي والتعليم من أهم الجهود التي تم بذلها من قبل الجامعات العُمانية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار، حيث تستهدف الشبكة العُمانية للبحث العلمي والتعليم تدعم تنمية بيئة تنظيمية وطنية فعالة للابتكار، من خلال توفير بنية تحتية يمكن الحفاظ عليها لمجتمع التعليم والبحث في عُمان مخصصة ومصمّمة بحسب احتياجاته. ويعزز ذلك نمو الابتكار، والبحث والتعليم والتعاون الإلكتروني الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس البحث العلمي هو الذي أطلق الشبكة العُمانية للبحث العلمي والتعليم ودعمها بالشراكة مع مقدم خدمة الإنترنت على الصعيد الوطني ، مما يساهم في تقديم خدمات إلكترونية ورقمية تساهم في تطوير البحث العلمي والتعليم وخدمات الاتصالات الدولية والتداول بالفيديو ، مما يساهم في تقديم أعلى مستوى من الخدمات البحثية .

مما سبق يتضح أن الشبكة العُمانية للبحث العلمي والتعليم تعد من أهم الجهود التي تم بذلها من قبل الجامعات العُمانية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار

٤-جامعة السلطان قابوس :

تأسست جامعة السلطان قابوس عام ١٩٨٦م وتعد أقدم وأكبر جامعات عُمان الرسمية وتتمثل مهمتها في تحقيق التميز في التعليم والتعلم والبحث والابتكار وخدمة المجتمع وتشجيع المتعلمين

على التحليل العلمي ومبادئ التفكير الابداعي ومشاركة المعرفة وتطويرها ونشرها كما تستهدف دائما التعاون مع المجتمعات المحلية والدولية ، وتضم الجامعة مركز للابتكار وريادة الأعمال الملكية الفكرية التي يؤسسها الموظفون والمتعلمين، وكما هو موضح في الشكل التالي :

المصدر: جامعة السلطان قابوس. متوفر على الموقع https://www.squ.edu.om/ied/in/ip.

الشكل رقم (٣) خطوات إدارة حقوق الملكية الفكرية بجامعة السلطان قابوس

ومن الشكل السابق يتضح أن مركز الملكية الفكرية يتكون من ثلاثة أقسام ، يتمثل القسم الأول في الملكية

الفكرية، ويتمثل القسم الثاني في دعم مبادرات الطلاب، ويتمثل القسم الثالث في حدة نقل التكنولوجيا. وتهدف دائرة الابتكار وريادة الأعمال إلى توظيف حقوق الملكية الفكرية التي تملكها جامعة السلطان قابوس بالاستناد إلى احتياجات الصناعة والجامعة والكلية والبلد وتسوق هذه الدائرة بحوث الجامعة أجل تعزيز الروابط بينها وبين شركاء الصناعة المحتملين وهذا مما يجدد ويستحدث فرصاً أكبر لإشراك الهيئة التعليمية في البحوث المدعومة ، وتبقي الدائرة على تفاعل وثيق ومستمر مع الصناعة لتحديد فرص البحث القادرة على مساعدة الصناعات ، كما تقدم للجامعة ولمراكز بحوثها خدمات استشارية مدروسة ومحدثة بشأن سياسة الملكية الفكرية الخاصة بها، وتساعد الجامعة أيضاً في إنشاء وتطوير مجمع للبحث وحاضنات للتكنولوجيا

ويساهم مكتب التعاون الدولي بالجامعة في تحقيق أهدافها من خلال مساعدتها في القيام بعمليات التدويل. وقد تطور دور المكتب مع الوقت ليتضمن اتفاقات وعضويات منظمات دولية

والمبادرات العالمية. وبرامج الباحثين ، وتبادل الطلاب ، وورش عمل مشتركة ، وقد توسعت أعمال ووظائف الجامعة ليصل إلى المشاركة في مشاريع وشراكات في أنحاء العالم، أحدثها المدرسة الصيفية الناجحة بشأن الملكية الفكرية التي نظمت في عام ٢٠١٨م بالتعاون مع الويبو والجامعة هي المؤسسة العامة الوحيدة التي تمتلك مراكز للبحوث والتعليم تركز على جميع مناطق العالم وتشارك في المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية والمشاريع التعاونية الدولية، وهي تضم اثني عشر مركزاً للبحث وعشرة مراكز دعم تغطي قطاعات متعددة في الاقتصاد

مما سبق يتضح أن جامعة السلطان قابوس تعد من أهم أهم الجهود التي تم بذلها بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار.

٥- دائرة الابتكار وريادة الأعمال :

تعد دائرة الابتكار وريادة الأعمال من أهم الجهود التي تم بذلها من قبل الجامعات العُمانية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار وتجدر الإشارة إلى أن دائرة الابتكار وريادة الأعمال لها العديد من الأهداف وتتمثل أهم أهدافها في توضيح غاية الملكية الفكرية وقيمتها، وتشجيعها من خلال تقديم حصة من المكافآت الملموسة الناتجة عن تسويق هذه البحوث والاختراعات ، وتحديد الملكية، وإدارة الحقوق المرتبطة بمنتج البحث ، والتوزيع والتسويق. والاعتراف بالبحوث والاختراعات.

وقد قامت دائرة الابتكار وريادة الأعمال بعمل وثيقة مفصلة تفصيلاً جيداً تتضمن تيسير حماية حقوق الملكية الفكرية التي أنشأتها الجامعة ، فضلاً عن تعزيز الابتكارات ، كما جاء في هذه الوثيقة تفسيراً واضحاً لطبيعة سياسة الملكية الفكرية وتتواكب هذه السياسة مع قانون حقوق المؤلف العُماني ، ومع قانون الملكية الصناعية ، كما تنص سياسة الملكية الفكرية أيضاً على أن تساعد الجامعة في تيسير تسويق حقوق الملكية الفكرية من خلال تحديد أصحاب التراخيص المحتملين، ويحق لها أيضاً مقاربة الاتفاقات بشأن الملكية الفكرية والتفاوض حولها، وتجدر الإشارة إلى أن الاختراعات القابلة للحصول على براءات الاختراع، يتم اعتبارها والتعامل معها علي أنها نتيجة مباشرة جزءا من أنشطة وأبحاث الجامعة ، أو أما المصلفات الأكاديمية التقليدية، فتبقي ملكية حقوق المؤلف من حق مؤلفها،أن يقوم المؤلف باستخدام موارد الجامعة لإيجاد المصنف، بما فيها البرمجيات.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم منح الجامعة جميع حقوق المؤلف لجميع المواد التعليمية الأصلية التي طورها موظفو جامعة السلطان قابوس، ويتم توزيع العائدات التي تنتج عن الاستفادة من حقوق الملكية الفكرية بقيمتها الصافية للجامعة بنسبة ٣٠٪ ، وللمبتكر بنسبة ٧٠٪ (جامعة السلطان قابوس، https://www.squ.edu.om/Centres,2022,pp.11-12)

مما سبق يتضح أن دائرة الابتكار وريادة الأعمال تعد من أهم الجهود التي تم بذلها من قبل الجامعات العُمانية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار.

٦- الصندوق العُماني للتكنولوجيا:

يعد الصندوق العُماني للتكنولوجيا من أهم الجهود التي تم بذلها من قبل الجامعات العُمانية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار، وهو بمثابة منصة تستهدف تحقيق السيادة في الاستثمارات حيث يمتلك الصندوق العُماني للتكنولوجيا ثلاثة مشاريع استثمارية هي: الاستثمار في المرحلة المبكرة للأفكار تحت اسم البرنامج الاستثماري تكوين ، ومرحلة التسريع باسم البرنامج الاستثماري مسرعة الوادي، ومرحلة النمو باسم البرنامج الاستثماري جسور. ويتطلع الصندوق العُماني للتكنولوجيا إلى يحول عُمان إلى وجهة يفضلها رواد الأعمال المحليون ، والدوليون، وأن يصبح مركز الابتكار في المنطقة، وأن يجذب شركات التكنولوجيا الناشئة ورؤوس الأموال الاستثمارية.

وتجدر الإشارة إلى أن ترتكز طبيعة عمل الصندوق العُماني للتكنولوجيا على تحديد الأفكار الرائدة في القطاع التكنولوجي والتقني ورواد الأعمال الذين يملكون أفكاراً ومشاريع ذات إمكانيات عالية للنمو في مجال التكنولوجيا والابتكار التقني، وذلك ضمن المنطقة الجغرافية التي تغطي عُمان والشرق الأوسط من خلال خطة تدريجية على مراحل تشمل الاستثمار ، والتعاون ،والتوجيه.

كما يهدف الصندوق العُماني للتكنولوجيا الى وضع عُمان على خريطة سيادة وريادة الاقتصاد المعرفي في الشرق الأوسط حيث يعمل بشكل فعال على جذب المشاريع الواعدة لإطلاق عملياتها في عُمان بهدف تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام .

مما سبق يتضح أن الصندوق العُماني للتكنولوجيا يعد من أهم الجهود التي تم بذلها من قبل الجامعات العُمانية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار.

رابعا : أهم القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية:

١-العوامل الجغرافية :

تعد العوامل الجغرافية من أهم القوى الثقافية المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية التي استهدفت تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية حيث تقع عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين خطي عرض ٤٠ , ١٦ و ٢٠ , ٢٦ درجة شمالا وبين خطي طول ٥٠ , ٥١ و ٤٠ , ٥٩ درجة شرقا، وتطل على ساحل يمتد أكثر من ٣١٦٥ كيلومتر يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتدا إلى بحر عُمان حتى ينتهي عند مسندم شمالا، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج العربي. وترتبط حدود عُمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع السعودية غربا، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالا.

ومن هذا الموقع تسيطر عُمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضا اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها. وتبلغ مساحة عمان حوالي ٣٠٩,٥٠٠ كيلومتر مربع. تتميز جغرافية عمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم حيث يقع مضيق هرمز بوابة الخليج العربي) إلى رأس الحد أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي المطل على المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس كبير يتجه من الشمال الشرقي للسلطنة إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له ٣٠٠٠ متر في منطقة الجبل الأخضر (سلطنة عُمان ، ٢٠٢٣م، ص ص ١-٢) .

واتساقا مع ما سلف بيانه يظهر أثر العوامل الجغرافية والتي تتمثل في الأطراف المترامية للدولة والتي تسمح بمرور البضائع والتجارة فستوجب الأمر ضرورة وضع قوانين وتشريعات حاكمة لضمان حقوق الملكية علي مستوي الدولة بكافة مؤسساتها بما فيها الجامعات .

٢- العوامل الاجتماعية :

تعد العوامل الاجتماعية من أهم القوى الثقافية المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية التي استهدفت تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية ، وظهر ذلك جلياً من خلال قضايا حماية الموروثات والمعارف التقليدية والفلكلور ومن بينها الصناعات التقليدية والحرفية

حيث تشكل جزءا أساسيا في هذه الحماية وتلقى اهتماما كبيرا من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وقد شكلت اللجنة الحكومية لحماية الموروثات والمعارف التقليدية وتعتبر السلطنة من بين الأعضاء المؤسسين لهذه اللجنة ، التي إنشأت بعد منتدى الوايبو الدولي عن الملكية والمعارف التقليدية هويتنا ومستقبلنا " في ٢١ و ٢٢ يناير ٢٠٠٢م ، وإدراكا من السلطنة لما لهذا الموضوع من أهمية في حياة المجتمع علي وجه العموم وعلي الجامعات علي وجه الخصوص ، حيث حافظت عمان على أرث حضاري متنوع ، وقد حافظ الإنسان العماني على هذه الموروثات والمعارف لأنها تمثل واقعه الحضاري ، وذلك من خلال الصناعات الحرفية التي تمارسها الأسر العمانية في جميع مناطق السلطنة ، حيث تعد الصناعات الحرفية بالسلطنة تراثاً غنياً له حضور شامل في مختلف نواحي المجتمع العماني ، وهي من أهم مظاهر الحياة التراثية التي تعبر عن العادات الإجتماعية المتوارثة وتتبع من صميم المميزات الشخصية الثقافية والهوية العمانية ، وتعد عامل من عوامل الإنتعاش الإقتصادي للمناطق والولايات ، وهي مصدر دخل أيضاً لعدد كبير من الأفراد والأسر المشتغلة في هذا القطاع " إن هذا التأكيد على أهمية الصناعات التقليدية في السلطنة يتواكب مع الأهداف التي وضعتها المنظمة في برامجها لحماية الموروثات والمعارف التقليدية ، ويساعد السلطنة في المضي قدما وعلى الطريق الصحيح لحماية تراثها ومعارفها التقليدية من خلال اللجوء للجامعات للحصول على براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية لتشجيع الابتكار .

(يحيى محمد أحمد غالب، ٢٠١٩. ص١١٩ – ١٢١).

واتساقا مع ما سلف بيانه يظهر أثر العوامل الاجتماعية والتي تمثلت في رفع ثقافة ووعي المجتمعي العماني تجاه مدي أهمية إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالمجتمع العُماني بكافة مؤسساته بما فيها الجامعات العُمانية ومراكز البحوث.

٣- العوامل السياسية:

تعد العوامل السياسية من أهم العوامل المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بعُمان ، حيث بدأ اهتمام عُمان بحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال صدور قوانين حماية التراث القومي وحماية المخطوطات ، وكذلك قانون المطبوعات والنشر، وجميع هذه القوانين صدرت قبل مفاوضات جولة الأورجواي وظهور إتفاقية الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة (تريبس) التابعة لمنظمة التجارة العالمية وقبل أن تنضم عُمان إلى

المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وهذه التشريعات ذات علاقة مباشرة بالحفاظ على الموروثات والمعارف التقليدية والفلكلور ، ومرتبطة أيضاً بحماية حقوق المؤلف ، وتأكيدا لهذا الإهتمام الكبير تم إنشاء وزارة التراث الثقافة والتي قامت بدورها في إيجاد المؤسسات الكفيلة بتنفيذ هذه القوانين إلى جانب الوزارات الأخرى مثل وزارة التعليم العالي والجامعات ومراكز البحوث التي تقوم بتنفيذ قانون المطبوعات والنشر ومن بين التشريعات المهمة التي صدرت في عُمان قانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٦٨/٨٧ بتاريخ ٥/١٠/٨٧ و الذي تم تعديله بالمرسوم السلطاني ٣٨/٢٠٠٠م وأصبح يعرف بقانون العلامات والبيانات والأسرار التجارية والحماية من المنافسة الغير مشروعة ، بالإضافة إلى قانون حماية حقوق المؤلف وقد صدر بالمرسوم السلطاني رقم ٧/١٩٩٦م بتاريخ ٨/٦/١٩٩٦م .

(مرسوم سلطاني، ١٩٩٦م، ص ص ٢-٣).

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية في أبريل ١٩٩٤م في مراكش بعد اختتام جولة الأورجواي في ديسمبر ١٩٩٣م ، والتي كانت من بين إتفاقياتها إتفاقية الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة (تريبس) ، والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير ١٩٩٦م بالنسبة للبلدان المتقدمة . دخلت قضية إدارة حقوق الملكية الفكرية عهداً جديداً ، فقضية إدارة حقوق الملكية الفكرية وتطورها التاريخي أكثر الموضوعات صعوبة وتعقيدا وتشابكاً سواء كان فيما يتعلق بالتفاوض حول التوصل إلى إتفاقية دولية بشأنها أو صياغة التشريعات الوطنية الخاصة بها أو وضع تلك التشريعات موضع التنفيذ .

(منظمة التجارة العالمية ، ١٩٩٤، ص ص ٣-٤).

واتساقا مع ما سلف بيانه فإن عُمان تولي اهتماما كبيرا لموضوع إدارة حقوق الملكية الفكرية وبناء عليه انعكس ذلك علي كافة مؤسساتها وعلي وجه الخصوص الجامعات العُمانية ومراكز البحوث فقد اتخذت خطوات كبيرة في شتى مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والفكرية وذلك لمواكبة التطورات العالمية .

وفي ضوء ذلك وختاما ، يمكن القول إن إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية تمثل نموذجاً متميزا ، وذلك من حيث تحقيق الابتكار والتحول من نماذج الجامعات الكلاسيكية إلى الجامعات الابتكارية بل وامتدت لتشمل تعديل البني التحتية لبعض الجامعات لتتناسب وطبيعة البيئات التي تتناسب مع براءات الاختراع

والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية ، وكذلك تعد خبرة فريدة جديرة بالدراسة من ناحية جماهيرية التعليم الجامعي بها فثمة نتيجة مفادها أن إدارة حقوق الملكية الفكرية وسيادة البيئة التنظيمية للابتكار وجهان لعملة واحدة والطريق الحقيقي لتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتكار العلمي والتكنولوجي الذي حققته الجامعات العُمانية من خلال إدارة حقوق الملكية الفكرية بهدف تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ويمكن التدليل على ذلك من خلال ما يلي:

١- إن توفير نظم وقواعد تضمن حقوق الملكية الفكرية للمواطن العماني والاهتمام بالبحوث والتطوير في عُمان بل ويشجع الباحثين العمانيين على الإبتكار الإبداع الفني الأدبي وبالتالي سيعزز على رفع مستوى التقدم التكنولوجي والفني والأدبي في عُمان .

٢ -إن إعداد حماية العلامات التجارية يحمي المستهلك المحلي من عمليات الغش التجاري التي تأتي نتيجة لتزوير تلك العلامات ، كما أن الحماية ستمتد لتشمل الصناعة التي قد تعاني من تزوير العلامات التجارية فيما يتعلق بالمكونات وقطع الغيار مما يكون له مردود سلبي على تلك الصناعات وسلامة منتجاتها . وقد صدر مؤخراً قانون حماية المستهلك ٨١/٢٠٠٢م بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٢م ، كما تم إنشاء دائرة حماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة.

٣ -كما تفرض إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التزامات على الدولة المنضمة إليها فهي توفر حقوق مماثلة لهذه الدولة ، ويمكن الإستفادة منها في المجالات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لحماية المنتجات المحلية في مجالات الإبتكار والأدب والفن وخاصة التراث والفلكلور وغيرها من المنتجات التي يتم تزويرها وتقليدها . وكذلك سيؤدي تطبيق الإتفاقية إلى زيادة نمو صناعات البرمجيات ويعتبر القطاع من القطاعات الناشئة وفي أمس الحاجة ، الأمر الذي سيعزز نموها وازدهارها محليا وزيادة قدرتها على المنافسة.

٤ -إن ضمان إدارة حقوق الملكية الفكرية وفقا لأسس ثابتة وبما يتفق مع المعايير الدولية سيشجع الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى عمان ، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل وتطوير المنتجات بما يزيد قدرتها على المنافسة إلى جانب تطوير الأسس التكنولوجية في عُمان .

٥- إن توفير الحماية القانونية الوطنية من خلال إصدار التشريعات الضرورية أو من خلال الإتفاقيات الدولية سيساعد وبشكل واسع على إنتشارها ويدفع الجيل الجديد إلى المساهمة فيها

وهذا ما أكد عليه المرسوم السلطاني رقم ٢٤/٢٠٠٣ بإنشاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية بضرورة تطوير الموروثات التقليدية وتدريب اليد العاملة العمانية الجديدة والحرفيين لزيادة إنتاجهم الأمر الذي سيساعد بدوره في رفع مستوى الإنتاج والعمل على إيجاد مصادر للدخل القومي .

٦- أن نجاح إدارة حقوق الملكية الفكرية في تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية جاء نتيجة القناعة العُمانية بمدي أهمية الابداع والابتكار كأحد أعمدة الدولة الراسخة.

٧- التوسع في استخدام مصطلحات حماية وصيانة وحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وجماهيرية التعليم الجامعي في الخطابات الرسمية على المستوى السياسي والاقتصادي والأكاديمي ووفرة الأوراق البحثية ، والوثائق ، والمؤلفات والدراسات العُمانية في هذا المجال.

٨- يعد الاهتمام بإدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعات العُمانية أحد أهم الآليات التي ساعدت في المساهمة الكبيرة في التنمية والتحديث علي مختلف المجالات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩- تعد إدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعات العُمانية بهدف تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار أحد أهم محاور أجندتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخططها الإستراتيجية.

١٠- أن نتائج المسابقات العالمية تعد مصدرا رئيسيا تعتمد عليه الحكومة العُمانية في تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية بهدف تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات ، فضلاً عن رسم الخطط والمشروعات المستقبلية ، وذلك لزيادة قدرتها التنافسية في السباق العالمي في مجال حقوق الملكية الفكرية .

١١- أن تحليل نظم التعليم الجامعي العالمية يؤكد أن الجامعات العُمانية أصبحت من الجامعات التي تهتم بإدارة حقوق الملكية الفكرية بهدف تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ويظهر ذلك في انتشار براءات الاختراع والعلامات التجارية وصون حقوق الملكية الفكرية.

١٢- التوسع في انشاء الجامعات العُمانية بمعايير عالمية وبشكل يساهم في أداء خدمات ثقافية واجتماعية عنصرا رئيسيا للتحديث والتنمية المجتمعية الشاملة والابتكار بالمجتمع العُماني فضلا عن امتلاك سياسات و مناخ جاذب لاستقطاب أفضل الكفاءات البشرية وأعضاء هيئة

التدريس والعلماء للاستفادة منهم في تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية بهدف سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات .

القسم الرابع للدراسة : إدارة حقوق الملكية الفكرية مدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية : دراسة وصفية تحليلية.

تنص رؤية السعودية ٢٠٣٠م على أن نمو التجارة الدولية جزء لايتجزأ في تشريعات متعددة تتعلق بإدارة حقوق الملكية الفكرية، وكذلك في تقديم المساعدة للجهات المعنية لتحسين بيئة العمل واستقطاب كبار المستثمرين العالميين ، ووفقا لرؤية ٢٠٣٠م تم الربط بين التمتع بأسلوب حياة صحي ، وتعزيز الثقافة والترفيه، بالإضافة إلى تطوير المدن السعودية، وذلك في مسار إدارة حقوق الملكية الفكرية التي تساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي والثقافي وفي ازدهار الاقتصاد السعودي

(السجل الرسمي لجميع حقوق الملكية الفكرية في السعودية ، ٢٠٢٠م ، ص ص ٢-٣).

وتجدر الإشارة إلى أن السعودية عضو في مجلس التعاون الخليجي، وطرف في عدة معاهدات تديرها الويبو وتتعلق بإدارة حقوق الملكية الفكرية، لا سيما معاهدة التعاون بشأن البراءات .

ويمكن تناول أهم جهود إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية على النحو التالي :

أولا : واقع إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية:

هناك العديد من الجهود التي تم بذلها والتي من أهمها إصدار أول قانون بشأن البراءات وفقاً للمرسوم الملكي رقم ٣٨ لعام ١٩٨٩م ، وتم استبداله لاحقاً بالمرسوم الملكي رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٤م ، ويتم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في السعودية من خلال إجراءات تُطبق على السلع المزوّرة، داخل البلاد وعلى حدودها ، وفي هذه الحالة وعندما يمتلك صاحب حقوق الملكية الفكرية سند تسجيل في السعودية يتعلق بالحق المنتهك ذي الصلة يكون من حقه تقديم شكوى لإدارة الجمارك للحجز على السلع المستوردة المنتهكة لبراءة الاختراع ، ويتم تقديم بيان دعوى أمام لجنة منازعات شبه قضائية مؤلفة من ثلاثة أخصائيين في القانون وخبيرين تقنيين

(آمال زيدان عبدالله ،٢٠١٤م ، ط ١ ، ص٢٣).

وتتمتع اللجنة بصلاحية البت في المنازعات والطعون الناتجة عن القرارات التي تصدر بشأن وثائق الحماية، وفي الدعاوى القضائية الجزائية جزاء انتهاك البراءات. أما قراراتها فهي قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بالرياض التي تخضع قرارتها بدورها للطعن أمام محكمة الاستئناف الإدارية. ولا يترتب على تقديم الدعاوى أمام اللجنة أي رسوم ولا تمر الدعاوى بأي مراحل إجرائية قبل المحاكمة، كما أن العملية لا تتطلب جلسات استماع إلا في حال قررت اللجنة خلاف ذلك. وعادة ما يستغرق صدور قرار اللجنة فترة تتراوح بين ١٦ و ٢٤ شهراً، وبما أن إدارة حقوق الملكية الفكرية وتسجيلها لم تكن تابعة لوزارة محددة، كان حصرها ضمن هذه الهيئة يهدف إلى تقوية الحماية، وتنظيم بيئة أقوى لإدارة حقوق الملكية الفكرية وتمكينها .

(ماجد الجميل ، ٢٠١٧م ، ص ص ٢٢-٢٣).

ويقوم عملها الأساسي على إدارة الملكية الفكرية وتقديم خدمات تتعلق بهذه الملكية، وإنشاء الملكية الفكرية وتسويقها، وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وفي أهدافها الاستراتيجية، تعتبر الهيئة صاحبة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وتعمل الهيئة على إدارة حقوق الملكية الفكرية من خلال وضع قوانين الملكية الفكرية وأنظمتها وزيادة الوعي بشأن قيمة حقوق الملكية الفكرية،والتعاون بشكل وثيق مع وكالات الإنفاذ من أجل حماية الملكية الفكرية، وأيضاً مع منظمات الملكية الفكرية، وتعزيز مصالحها المتعلقة بالملكية الفكرية في الخارج ، وتنسيق وتنمية البيئة التنظيمية للملكية الفكرية في السعودية ، وتوفير البيانات المتعلقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية ، وتغطي هذه الهيئة جميع مجالات الملكية الفكرية، بما فيها حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وبراءات الاختراع

كما هو موضح في الشكل التالي :

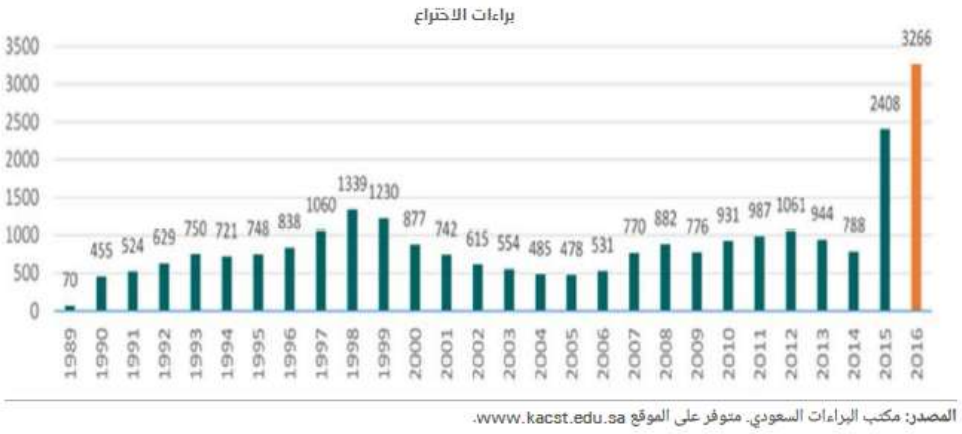

الشكل رقم (٤) براءات الاختراع

يتضح من الشكل السابق أهم براءات الاختراع والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية .

ثانيا : آليات إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية :

هناك العديد من الجهود التي تم بذلها من أجل إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار وتعد الهيئة السعودية لإدارة حقوق الملكية الفكرية من أهم تلك الآليات ، وتعد أحدث الهيئات المؤسسية وأكثرها تطوراً في المنطقة العربية لكونها تتميز بتطبيق أفضل الممارسات الدولية من أجل تعزيز التنافسية ، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تأسيسها في ٢٧مارس ٢٠١٧م باعتبارها هيئة تابعة لوزارة التجارة والاستثمار (2022,pp.44-, https://saip.gov.sa/ar/home/45) وهي إحدى مبادرات نظام التجارة والاستثمار ضمن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م ، وذلك بهدف جذب رأس المال الأجنبي وإدارة حقوق الملكية الفكرية وتستهدف بطريقة مباشرة تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع ودعم تطوير ثقافة إدارة حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تحول السعودية إلى مركز للملكية الفكرية في المنطقة .

(الهيئة السعودية للملكية الفكرية ،٢٠١٩م، ص ص ١٦-١٨)

واتساقا مع ما سلف بيانه قامت السعودية بتنفيذ العديد من المبادرات في عالم ريادة الأعمال والابتكار الرقمي، والتكنولوجيا بداية من تحديث الأطر التنظيمية ، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل، وبناء القدرات، وصولاً إلى تسريع الشركات الناشئة واحتضانها والاستثمار فيها ٢١٨، ثم جاءت رؤية ٢٠٣٠م لتحدد أهدافاً وغايات تستهدف تحويل اقتصاد السعودية من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة (مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية ،٢٠٢٠م، ص ص ٢٣-٢٤).

ثالثا : إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية:

هناك العديد من الجهود التي تم بذلها من قبل الجامعات السعودية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بها والتي من أهمها على النحو التالي :

١- **جامعة الملك سعود :** تعد جامعة الملك سعود أول جامعة سعودية تم تأسيس عام ١٩٥٧م في الرياض ، وهي الجامعة الأكثر شهرة في البلاد ، وقد منحت أكثر من ٥٠ براءة اختراع محلية ،وتضم هذه الجامعة أكثر من ٢٠ مركزاً ومعهداً بحثياً، وفيها كراسي بحثية، وبرنامج زمالة عالم، بالإضافة إلى برنامج استقطاب العلماء الحائزين على جائزة نوبل ٢٣٢ ، وحصلت علي المركز التاسع والأربعين بين أفضل ١٠٠ جامعة في العالم منحت براءة اختراع المنفعة الأمريكية في عام ٢٠١٥م ، وتضم الجامعة برنامجاً لإدارة حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، وبرنامجاً للملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا.(*ksu.edu.sa* جامعة الملك سعود) .

وتجدر الإشارة إلى أن السعودية تحتوي على ٤٠ جامعة، تم تأسيس أغلبها بعد عام ٢٠٠٠م ، ويعد برنامج إدارة حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا بجامعة الملك سعود أحد أبرز البرامج التي تعمل على تقديم خدمات متكاملة تتعلق بقضايا إدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعة ولا سيما خدمات اتفاقات نقل التكنولوجيا وإعداد وإدارة برامج الملكية الفكرية ، التمثيل القانوني في الحصول على حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها وخدمات التدقيق بحسابات الملكية الفكرية ، والحرص عليها بالإضافة إلى خدمات تقييم انتهاكات الملكية الفكرية ، وتقييمها وترخيص

الملكية الفكرية وفقا للنظام الداخلي لبرنامج إدارة حقوق الملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا (وزارة التعليم العالي السعودية ، ٢٠٢٢م ، ص ص ١-٢)

مما سبق يتضح أن مجلس البحث العلمي يعد من أهم الجهود التي تم بذلها من قبل الجامعات السعودية بهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار.

٢ -جامعة الملك فهد للبترول والمعادن:

تم تأسيس جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران عام ١٩٦٣م ، وتعد مؤسسة تعليمية رائدة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتجدر الإشارة إلى أنها تمتلك دليلاً مفصلاً للملكية الفكرية يوفر إطاراً جامعيا لتحديد الملكية الفكرية ، وحمايتها وإدارتها وتسويقها ، وتتمثل رؤيتها في أن تصبح مؤسسة بارزة معروفة بكفاءة خزيجيها في المنافسة عالمياً، وبحوتها المتقدمة وريادتها في اكتشافات الطاقة على مستوى العالم .٢٣٦، وتضم الجامعة مكتباً للملكية الفكرية داخل مركز الابتكار الخاص بها، وقد منحت أكثر من ٢٥٠ براءة اختراع في جميع أنحاء العالم، خصوصا في الولايات المتحدة وكندا واليابان ، أما معدلات التوزيع فيها فهي ٧٥ في المائة للجامعة و ٢٥ في المائة للمخترع .

ويطرح مركز الابتكار العديد من البدائل أمام رواد الأعمال المبتدئين ، ويقدم لهم المساعدات من خلال مساعدتهم لتخطيط المشاريع ، وفي استطلاعات السوق ، وكيفية كتابة دراسات الجدوى ، تدريبهم علي كيفية تطوير الأعمال التجارية والاستعلام عن السوق ويقدم أيضا العديد من الخيارات لمساعدة رواد الأعمال في أي مرحلة من المراحل ، ويدير مركز الابتكار في جامعة الملك فهد الأفكار بحسب مقاربته لمفهوم الابتكار،بإثبات المفهوم لمشاريع الابتكار التي تشكل فتحاً مهماً. وتتوفر أيضاً خيارات إضافية لمناهج الابتكار التي تعتبر مفاهيم في ريادة الأعمال ، أو أسلوب الإدارة الذي يتبعه فهو يقضي إما بالمنح المباشر لبراءة الاختراع للمشروعات التي تتبع منهجاً تدريجياً للابتكار(جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، ٢٠٢٢م ، ص ص ٩-١٠)

٣-جامعة الملك عبدالعزيز: تم تأسيس جامعة الملك عبدالعزيز عام ١٩٦٧م ، وتتميز بالريادة في مجال التعليم العالي ، وفي عام ٢٠١٣م قامت الجامعة بإنشاء وحدة إدارة استثمار الملكية الفكرية ، ومنحت ما يقارب ٥٠ براءة اختراع أمريكية بين عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٧م ، وتجدر الإشارة إلى أن وحدة إدارة حقوق الملكية الفكرية تقدم خطة لتسويق براءات الاختراع، بما في

ذلك المشاركة في المطبوعات العلمية التقنية ، وإطلاق حملات إعلانية، والتواصل مع شركات التسويق والترويج للاختراعات ، كما تقدم اتفاقية نموذجية بين الجامعة والمخترع تقضي بأن يتم التوزيع على النحو التالي ٦٠٪ للجامعة و ٤٠٪ للمخترع (https://dar.kau.edu.sa/content.aspx?Site_ID=٩١٠٨١) ، كما تضم برنامجاً لتنمية الإبداع ومختبراً لتنمية الابتكار والإبداع يساعد المبتكرين على تنفيذ أفكارهم وإنجاز النموذج الأولى (https:news.ksu.edu.sa/ar/node 274/١١٢١٨٠).

٤-مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية :

تتميز مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بأنها تسعي نحو تحقيق أهداف استراتيجية ترتكز على تطوير بنية تحتية للبحث والتطوير بمراكز تعمل بكامل طاقتها في جميع التخصصات العلمية، وجعلها رائدة إقليمية في مجال ملكية البراءات وإصدارها وتُعتبر مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية جهة منظمة تستهدف البحث في العلوم والتقنية، ووكالة للتمويل، ومنفذة رئيسية للسياسات وتعمل مبادرات برنامجها وأدوات سياستها على توجيه السعودية في طريقها نحو تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة.

كما تقدم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية سياسة وطنية لتطوير العلوم والتقنية، وتضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذها ، كما تدير مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مكتب البراءات السعودي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجامعة قد ساهمت بشكل ملحوظ في التحوّل التدريجي ، والتغيير العلمي والتكنولوجي والابتكاري الجديد في السعودية

(مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ٢٠٢٢م ، ص ٦)

كما هو واضح في الشكل التالي :

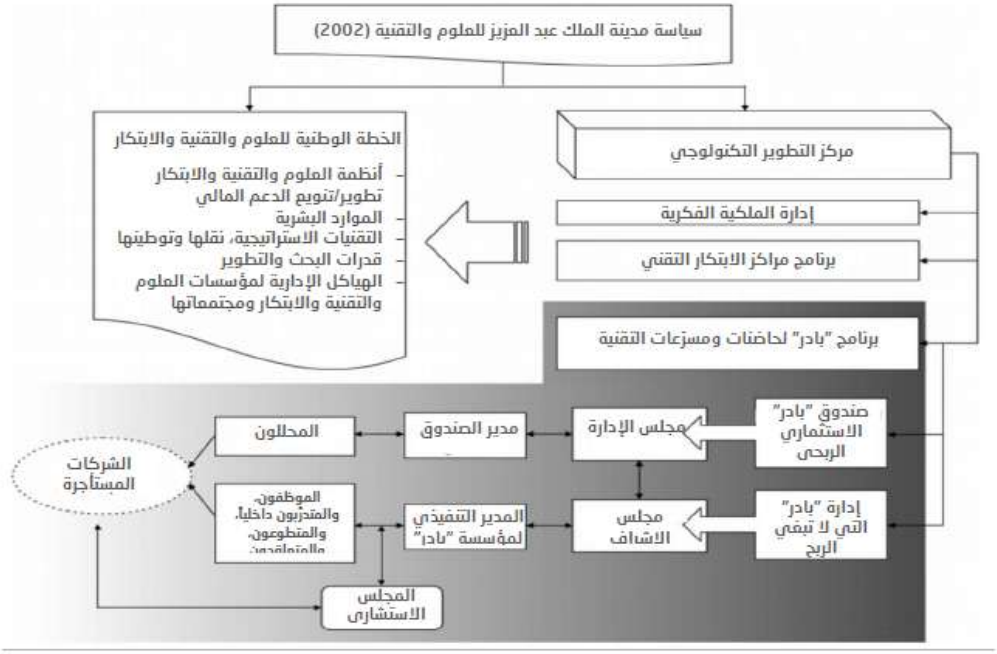

المصدر: Khorsheed, Al-Fawzan and Al-Hargan, 2014, p. 240.

الشكل رقم (٥) سياسة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

يتضح من الشكل السابق أن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية تعزز مجال البحث والتطوير وتجمع بين الصناعة والمؤسسات الأكاديمية والحكومة وهي المحفز الأكبر للانتقال القائم على المعرفة وتشكل مورداً مهماً للبيئة التنظيمية الوطنية للابتكار، فضلا عن أنها تساهم بشكل كبير في تعزيز البحث والتطوير التقني وتبادل المعلومات والخبرات بالإضافة إلى المساهمة في التنسيق مع الأجهزة الحكومية، والمؤسسات العلمية، ومراكز البحوث وتعزز هذه الجامعة الابتكار الوطني، والتعاون الدولي ونقل التقنية بين مؤسسات البحوث والمؤسسات الصناعية ، أما الخدمات التي تقدمها فلها الحصة الكبرى من مساهمات القطاع العام في مجال رفع مستويات المعلومات العلمية والتقنية في السعودية، وهناك العديد من برامج التخطيط الاستراتيجي الأساسية في المدينة والتي من أهمها برنامج مراكز الابتكار التقني والبيئة التنظيمية الوطنية للابتكار بالتعاون مع مجموعة الأغر ، وبرنامج بادر
(https://www.gccpo.org/DefaultEn.aspx ,2022,p245)

وبرنامج إدارة الملكية الفكرية الذي يدير عملية تطوير الملكية الفكرية من خلال العمل مع المخترعين بهدف إنشاء العمليات والسياسات والأنشطة التي تنقل الملكية الفكرية من مرحلة

التخطيط إلى مرحلة التسويق (. Khorsheed, Al-Fawzan and Al-Hargan, 2022.p243).

رابعا : أهم القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية :

١- العوامل الجغرافية :

تعد العوامل الجغرافية من أهم القوى الثقافية المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية التي استهدفت تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية حيث تقع السعودية في جنوب غرب قارة آسيا ، تبلغ مساحة الدولة (٢،٢٥٠،٠٠٠) كيلومترًا الموقع الفلكي بين دائري عرض ١٥ درجة – ٣٣ درجة شمال خط الاستواء ، وخطي طول ٣٤ درجة – ٥٦ درجة شرق خط غرينتش ، تقع السعودية في نطاق الصحاري الاستوائية الساخنة ، موقع السعودية بالنسبة للبحار والدول المجاورة لها وقد أعطى هذا الموقع ميزات أبرزها يطل على واجهتين بحريتين هامتين (البحر الأحمر والخليج العربي) مما أعطاها أهمية اقتصادية في التصدير والاستيراد تحدها مجموعة من الدول العربية وتربطها علاقات قوية مجموعة دول تحيط السعودية وتشترك معها في حدود سياسية، واعترافا بالأهمية الاستراتيجية للملكية الفكرية في تمكين البلد من تحقيق طموحاته، وبالدور المحوري الذي تضطلع به حقوق الملكية الفكرية في حفز نمو الشركات والقدرة التنافسية، والأداء الاقتصادي الوطني، أنشأت مؤخراً حكومة السعودية الهيئة السعودية للملكية الفكرية، بصفتها السلطة الوحيدة المختصة بالملكية الفكرية في السعودية ، وهذه المبادرة المهمة تحث على إحراز تقدم في بناء ثقافة للابتكار في السعودية، والجهود التي تبذلها الهيئة السعودية للملكية الفكرية وغيرها من السلطات الحكومية من أجل تهيئة مناح مؤات للاستثمار وإتاحة اقتصاد وطني أكثر تنوعا وقدرة على المنافسة تذكي الوعي بالملكية الفكرية وتعزز نمو الشركات **(المملكة العربية السعودية ، ٢٠٢٣م ، صر ص ٥-٦).**

واتساقا مع ما سلف بيانه يظهر أثر العوامل الجغرافية والتي تتمثل في الأطراف المترامية للدولة فضلا عن خصوصية السعودية بمواسم الحج والعمرة ، وكثرة الوافدين ، فستوجب

الأمر ضرورة وضع قوانين وتشريعات حاكمة لضمان حقوق الملكية علي مستوي الدولة بكافة مؤسساتها بما فيها الجامعات ..

٢ – العوامل الاجتماعية :

تعد العوامل الاجتماعية من أهم القوى الثقافية المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية التي استهدفت تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية السعودية حيث إلتزمت ببناء ثقافة للملكية الفكرية وبتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البلد. وتعمل الهيئة بفعالية على تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال مجموعة من البرامج التي تركز على الآتي: إذكاء الوعي بالملكية الفكرية (من أجل توسيع نطاق فهم مزايا نظام فعال للملكية الفكرية)؛ وتمكين الملكية الفكرية (للتشجيع على استخدام نظام الملكية الفكرية بشكل أكثر فعالية)؛ وإنفاذ الملكية الفكرية (لمكافحة التعديات على الملكية الفكرية والاستخدام المتعسف لحقوق الملكية الفكرية).

ومن أجل ذلك، أطلق عدد من المبادرات العملية. فمثلاً أنشئت مراكز الملكية الفكرية لكي تقدم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة المشورة والتوجيهات العملية التي تحتاجها لوضع استراتيجيات للملكية الفكرية من أجل إدارة مشاريعها القائمة على الابتكار وحمايتها والاستفادة منها بفعالية. وتعمل أيضاً الهيئة السعودية للملكية الفكرية مع أكاديميتها للملكية الفكرية من أجل إطلاق عدد من برامج التعليم في مجال الملكية الفكرية، بما في ذلك معاهد صيفية للملكية الفكرية، وبرنامج ماجيستير مشترك للملكية الفكرية، وبرنامج للمدربين في مجال الملكية الفكرية.

ونظراً إلى أن الهيئة هيئة مستقلة للملكية الفكرية ذات منظور عالمي، فهي تعمل أيضاً على توطيد دعائمها كمركز ريادي للملكية الفكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(المملكة العربية السعودية ، ٢٠٢٣م ، ص ص ١٦–١٨)

واتساقا مع ما سلف بيانه يظهر أثر العوامل الاجتماعية والتي تمثلت في رفع ثقافة ووعي المجتمعي السعودي تجاه مدي أهمية إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالمجتمع السعودي بكافة مؤسساته بما فيها الجامعات السعودية ومراكز البحوث.

٣ – العوامل السياسية :

تعد العوامل السياسية من أهم القوى الثقافية المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية التي استهدفت تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية وكذلك، حيث وسّعت الحكومة نطاق تعاونها مع مجموعة من الفروع الدولية ووقعت اتفاق تعاون رسمي مع إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية والمكتب الأوروبي للبراءات ومكتب اليابان للبراءات، ومكتب كوريا للملكية الفكرية، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، والويبو. وتهدف هذه الاتفاقات إلى تيسير تبادل الخبرات في مجال الملكية الفكرية ودعم مواصلة تطوير النظام الوطني للملكية الفكرية. وهذه الإسهامات المهمة أساسية للمضي قدماً بهدف الهيئة لكي تصبح سلطة متقدمة في مجال الملكية الفكرية. ووقعت الهيئة أيضاً اتفاقات الطريق السريع لمعالجة البراءات مع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية ومكتب اليابان للبراءات، ومكتب كوريا للملكية الفكرية. وهذه الاتفاقات تسرع إجراءات البراءات من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالبراءات بين المكاتب المشاركة، مما يؤدي إلى تخفيف العبء على فاحصي البراءات وتحسين جودة البراءات.

وتقر السعودية بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية لتمكين المبتكرين والمبدعين والشركات المبتكرة الصغيرة والكبيرة، من الاستفادة من القيمة الاقتصادية لأصولهم غير المادية. وسيتيح تعزيز الابتكار والإبداع والنمو التجاري بهذه الطريقة للسكان بوجه عام الاستفادة من الوصول إلى تدفقات مستمرة من التكنولوجيات الجديدة والمنتجات الإبداعية، وكذلك من مزايا اقتصاد مزدهر. ويعِد التطور الأخير لمشهد الملكية الفكرية في السعودية بتحقيق مكاسب كبيرة ويشكل خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف المحددة في الرؤية السعودية لعام ٢٠٣٠م.

واتساقا مع ما سلف بيانه يظهر أثر العوامل السياسية ، والتي تمثلت في المشاركة في العديد من الاتفاقيات التي تؤكد علي مدي أهمية إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالمجتمع السعودي بكافة مؤسساته بما فيها الجامعات السعودية ومراكز البحوث.

(الأمم المتحدة ، ٢٠٢٠م ، ص ص ٩٢-٩٥.)

وفي ضوء ذلك وختاما ، يمكن القول أن السعودية تمثل نموذجا متميزا في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات ، والتحول من نموذج

الجامعات الكلاسيكية إلى الجامعات الابتكارية ، واستحداث بعض الشبكات والمجالس التي تهتم ببراءت الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية وكلها تستهدف تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات.

١-أن نجاح السعودية في إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات يستند إلي إيمان القيادة السياسية بمدي أهمية براءات الاختراع وتحقيق الميزة التنافسية.

٢- يعد التوسع في انشاء الجامعات بمعايير عالمية وبشكل يساعد عمليات وأنشطة وخطوات براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية.

٣- أن نجاح إدارة حقوق الملكية الفكرية بهدف تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية قد ساهم وبشكل كبير في التنمية والتحديث وزيادة براءات الاختراع ، وقيادة الابتكار السعودي.

٤- تعد الأولوية التي تعطيها الحكومة السعودية وتصدرها أجندتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخططها الإستراتيجية.

٥- أن نتائج المسابقات العالمية تعد مصدرا رئيسيا تعتمد عليه الحكومة السعودية في تطوير سياسات إدارة حقوق الملكية الفكرية ورسم الخطط والمشروعات المستقبلية بهدف الحفاظ على ما حققته الجامعات السعودية خلال السنوات الماضية وزيادة قدرتها التنافسية.

٦- أن تحليل نظم التعليم الجامعي العالمية يؤكد أن الجامعات السعودية أصبحت في مقدمة الدول التي تساعد في انتشار براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والإبداع.

٧- أصبحت الجامعات السعودية تمثل عنصرا رئيسيا للتحديث والتنمية المجتمعية الشاملة والابتكار بالمجتمع السعودي فضلا عن توفير سياسات و مناخ جاذب لاستقطاب أفضل الكفاءات البشرية من أعضاء هيئة التدريس والعلماء.

٨- التوسع في استخدام مصطلحات الابتكار والابداع والتحول والتغيير وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وصون حقوق الملكية الفكرية بالجامعات السعودية وجماهيرية التعليم الجامعي في الخطابات الرسمية على المستوى السياسي والاقتصادي والأكاديمي .

القسم الخامس للدراسة : آليات تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات في عُمان والسعودية : دراسة مقارنة تفسيرية.

في ضوء ما تم عرضه في أقسام الدراسة السابقة حول تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات في عُمان والسعودية ، والعوامل البنيوية الثقافية المؤثرة فيها ، يتطرق القسم الراهن إلى المقارنة التفسيرية ؛ وفيها يتم عقد مقارنة بين حالات المقارنة ؛ بهدف الوقوف على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينهم ، وتفسير ذلك في ضوء مجموعة من مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة ، وذلك وفقا للمحاور التي تم الإشارة إليها في حدود الدراسة ، وينبغي التأكيد في هذا السياق أن الوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف ليس غاية في ذاته ؛ فالأهم من ذلك هو تفسير تلك الأوجه ؛ بهدف تقديم أطر علمية للإجابة على أسئلة مؤداها : لماذا تلك التشابهات؟ وفي المقابل لماذا تلك الاختلافات ؟ ومن ثم الخروج بمنطلقات عامة ؛ يمكن من خلالها طرح مقترحات تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية .

أولا : أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية والسعودية:

يمكن تناوله علي النحو التالي :

١- أوجه التشابه و الإختلاف بين واقع إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية والسعودية.

هناك تشابه بين عُمان والسعودية في سيادة البيئة التنظيمية للابتكار خاصة أن تلك الدول قد مرت بالعديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبيرة ، وسعت لتكون بمثابة مركزاً مزدهرا للابتكار ولسيادة وريادة الأعمال ، ويعد التطور التكنولوجي بالإضافة إلى البرامج الرقمية من أهم المتغيرات التي طرأت على المجتمع العُماني والسعودي ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **المصلحة العامة** : والمقصود بها أنها عملية حماية حقوق الملكية الفكرية وممارستها يجب أن تكون متوازنة وأنه يجب الحفاظ على التوازن بين عامة الجمهور ، ومصالح أصحاب الحقوق وفي اتفاقيات الملكية الفكرية، غالباً ما تحمى المصلحة خلال نظام يوفر أوجه

مرونة في تطبيق حقوق الملكية الفكرية، مثل الاستثناءات على حق المؤلف، الترخيص الإجباري للبراءات . والتقييدات.(رشيد بنعياش ، ٢٠١٤م ، ص٣).

وتختلف عمان والسعودية في طبيعة الإجراءات التي يتم اتخاذها وفقا لطبيعة كل جامعة أو مركز بحثي وتختلف هذه الإجراءات من حيث الشكل وليس المضمون فالمضمون واحد وخاصة عندما يتم تطبيق بنود إتفاقية واحدة تطبقها الدولتين ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **الشفافية** والتي تعد ركن أساسي من أركان اتفاقية تريبس التي تشترك فيها البلدين، والتي تؤكد علي ضرورة ضمان استقرار البيئة التجارية وإمكانية التنبؤ بها. وبموجب قاعدة الشفافية، ينبغي أن تعزز البلدان الأعضاء كافة معايير الشفافية في إدارة تجارتها الخارجية ويجب الإعلان عن القوانين واللوائح المعمول بها، والاتفاقيات التجارية، وأحكام المحاكم، والقرارات الإدارية، ما لم يكن الكشف عنها يضر بإنفاذ القانون أو بالمصلحة العامة أو بالمصالح التجارية المشروعة للأطراف المعنية.(المنظمة العالمية للملكية الفكرية ،٢٠٢٢م ، ص١٩) .

٢- أوجه التشابه و الإختلاف بين آليات إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية والسعودية.

تتشابه عُمان والسعودية في بدايات الاهتمام بتأهيل الموارد البشرية بمستوى عالي من الإبداع والابتكار ففي الستينيات كان معدل التحصيل العلمي يمثل الحد الأدنى في العالم إذ لم يكن يتلقى من هم في عمر ال ١٥ سنة وما فوقها أكثر من سنة واحدة من التعليم ، ومع نهايات القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة ، ازدادت نسب تعليم الكبار حيث وصلت إلى ١٥٠٪ وأصبحت عُمان والسعودية مراكز جذب واستقطاب للشركات والمواهب الأجنبية فعُمان والسعودية تم تصنيفهم علي أنهم دول تتمتع بالقدرة على أن تصبح مركزاً إقليمياً للشركات الناشئة و للتكنولوجيا ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **الأصالة** والذي يقصد به أن يكون المؤلف قادر علي تقديم إبداعاً مستقلا مما يعني في الأساس أنه لا يمكن نسخ المصنف من مصنف آخر(المنظمة العالمية للملكية الفكرية ،٢٠٢٢م ، ص ٣٦) .

أيضا تختلف عمان والسعودية في طبيعة الممارسات الإدارية بمعني أن لكل جامعة ولكل مركز بحثي رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية تتم الخطوات والآليات في ضوئها ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **إقليمية الملكية الفكرية** : والتي يقصد بها أنها صالحة فقط في البلد الذي منحت فيه الحقوق أو يُعترف بها فيه. وهذا يعني مبدئياً أن حقوق الملكية الفكرية المكتسبة

بموجب قوانين بلد ما صالحة فقط داخل أراضي ذلك البلد وليس خارجها، فمثلاً، لا تتمتع البراءات والعلامات التجارية الممنوحة لشركة ما في البلد "ألف" بالحماية في البلد "باء" ما لم يكن البلدين طرفا في اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تغطي الملكية الفكرية. وكقاعدة عامة، لكي تتمتع براءات شركة ما وعلاماتها التجارية بالحماية في البلد "باء"، لابد لها أن تودع طلباً لتمنح تلك الحماية في البلد "باء". وعلى النقيض من ذلك، لم تكن تُفرض أي قيود جغرافية على حقوق الملكية التقليدية بالنسبة للسياح الذين يجولون العالم، أينما حلوا وارتحلوا تكون الملابس والهواتف المحمولة والكاميرات والممتلكات الأخرى التي يحملونها محمية بموجب قوانين البلد الذي يزورونه(المنظمة العالمية للملكية الفكرية ،٢٠٢٢م ، ص٣٩) .

٣- أوجه التشابه و الإختلاف بين إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية والسعودية.

تتشابه عُمان والسعودية في زيادة الاهتمام بسيادة البيئة التنظيمية للابتكار ، والشركات الناشئة لاسيما في عُمان حيث ارتفعت استثمارات الأسهم في شركات التكنولوجيا الجديدة عام ٢٠٢٠م وقامت عُمان أيضاً بإنشاء صندوق للإستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي ، والتكنولوجيا بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد ، وإيجاد فرص عمل واعدة للشباب ، وتشجيع مؤسسات التمويل والبنوك على المساهمة في دعم المبادرات التي تؤكد على أهمية الملكية الفكرية بطرق تمكنها من تحقيق أهدافها ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **الاقتصاد المعرفي** بأنه: " هو مجموعة من العمليات القائمة على المعرفة وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة من خلال الإفادة من المعلومات الثرية وتطبيقات التكنولوجيا المتطورة.

(عبد الرحمن الهاشمي، فائزة العزاوي ، ٢٠٠٧م ، ص ٦)

أيضا تختلف عمان والسعودية ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم **الإدارة الجماعية:** والتي تعد أحد الخيارات ضمن نظام حق المؤلف التي تتطلب أو تسمح لأصحاب الحقوق بإدارة حقوقهم من خلال منظمة للإدارة جماعية، فقد لا تكون إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة بشكل فردي خياراً واقعياً دائماً. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للمؤلفين أو فناني الأداء أو المنتجين الاتصال بكل محطة إذاعية على حدة للتفاوض بشأن التراخيص والأجر مقابل استخدام أغانيهم. ومن ناحية أخرى، ليس من العملي لمحطة إذاعية أن تطلب إذنًا خاصاً من كل مؤلف وفنان ومنتج لاستخدام كل أغنية. (المنظمة العالمية للملكية الفكرية ،٢٠٢٢م، ص٤٤)

وبالتالي تيسر منظمات الإدارة الجماعية إدارة الحقوق لصالح الطرفين والعائد الاقتصادي لأصحاب الحقوق.

القسم السادس للدراسة : آليات تطوير إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية : دراسة وصفية تحليلية.

يمكن تناول ذلك علي النحو التالي :

أولا : واقع إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية :

هناك العديد من الجهود المبذولة من قبل بعض الجامعات المصرية في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية والتي تستهدف الحصول على براءات الاختراع للمبدعين والمبتكرين من المنتسبين للجامعات المصرية ومن أهم الجامعات المصرية التي تتميز بإدارة حقوق الملكية الفكرية هي (الجامعة الأمريكية ، جامعة عين شمس ، حلوان ، المنصورة ، أسيوط ، الإسكندرية ، بني سويف ، بنها)

(المنظمة العالمية للملكية الفكرية،٢٠٢٢م، ص ص ٢-٣).

وسوف تتناول الدراسة الحالية أهم تلك الجامعات والتي تتمثل في : الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، جامعة عين شمس ،حلوان ، المنصورة ، وذلك على النحو التالي :

ثانيا : آليات إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية :

هناك العديد من الجهود التي بذلتها الجامعة الأمريكية بالقاهرة بهدف سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بها والتي من أهمها إنشاء مكتب نقل للتكنولوجيا وهو عبارة عن مكتب يهدف إلى تطوير استراتيجيات إدارة حماية الملكية الفكرية في الجامعة ، ومنح التراخيص لرواد الأعمال من الأكاديميين ذوي الإمكانيات التنافسية في التسويق التجاري وتسويق التكنولوجيا ، وتوزيع العائد الاقتصادي ، كما يدعم نقل التكنولوجيا بالجامعة والاستثمار التجاري ، وترخيص الاختراعات ، والابتكارات التي يتم التوصل إليها من خلال إجراء البحوث العلمية بالجامعة (https://pgsr.mans.edu.eg/about-musg/current- news/intellectual-property-brochure 2023,pp.7-8

(

وتجدر الإشارة إلى أن التوجه نحو سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعة الأمريكية بالقاهرة يعد أولوية خاصة أن أحد الأهداف الإستراتيجية للجامعة هو تعزيز التميز التشغيلي من خلال رقمنة العمليات والأنظمة ، واستدامة الابتكار ، وقد تم تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي عن طريق دعم وتشجيع التعاون البحثي ، وإبرام العديد من الاتفاقيات المحلية لتسهيل عملية الوصول إلى المصادر الفكرية للجامعة من قبل الباحثين

. (الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٢٢م ، ص٣)

وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة تولي اهتماماً كبيراً بإدارة حقوق الملكية الفكرية كأداة فاعلة لسيادة البيئة التنظيمية للابتكار وساعد في ذلك مساهمة مكتب نقل التكنولوجيا في تشجيع ودعم تسويق نتائج الأبحاث العلمية كما حقق العديد من المشروعات والشركات الناشئة ، وسبل نشر الثقافة المتعددة لسيادة البيئة التنظيمية للابتكار ، والتي كان لها مردود اجتماعي واضح وأكبر دليل على ذلك كمية الاستثمارات التي تم تحقيقها من قبل شركات ناشئة بالجامعة ، والتي تعدت ١٠ ملايين دولارا أمريكيا .

كما قامت الجامعة الأمريكية بالقاهرة بتنفيذ منصة بدء التشغيل وهي عبارة عن برنامج يستهدف بناء قدرات رواد الأعمال من ذوي المشروعات الناشئة وتحفيز وسيادة البيئة التنظيمية للابتكار التكنولوجي بمصر واستغرق ثمانيه أسابيع ، وتبنت تنفيذه حاضنة أعمال بالجامعة الأمريكية بدعم من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات التابعة لكلية بابسون بالولايات المتحدة الأمريكية ، والتي حققت استثمارات تصل في المجمل إلي ١٠ مليون دولاراً أمريكيا (- https://www.aucegypt.edu/, 2022,pp.5-6)

وهناك العديد من الجهود التي بذلتها جامعة عين شمس بهدف سيادة البيئة التنظيمية للابتكار والتي من أهمها وضع دعم الابتكار في أولويات أهدافها ؛ وبذلك تساهم في تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ؛ وذلك من خلال الاهتمام بمشاركة أرباب العمل والتدويل ،وأصبح توجه الجامعة هو تحقيق التميز في برامج ريادة الأعمال والشركات المرتبطه بها والتي أصبحت الآن داخل الحرم الجامعي .

وبذلت جامعة عين شمس المزيد من الجهود بداية من رؤيتها التي تمثلت في أن تصبح جامعة عين شمس ذات ميزة تنافسية عالمية في إدارة منظومة ابتكارية في التعليم ، والمعرفة ، والبحث ، وخدمة المجتمع كما وضعت جامعة عين شمس مجموعة من القيم التي تبنتها ، والتي تتمثل

في ضمان الجودة ، وتقييم الأداء ، تكافؤ الفرص ، التميز ، الابتكار ، الإنفتاح على العالم ، كما جعلت من أبرز أولوياتها الابتكار ، وريادة الأعمال ، التدويل ، الشراكة بين المجتمع والصناعة ، وأرباب العمل ، فضلاً عن عمل أبحاث علمية إجرائية ، تطوير البنية التحتية ، دعم المستقبل المهني ، الارتقاء بالتصنيف الدولي ، وضمان الجودة ، وتقييم الأداء باستمرار (جامعة عين شمس ، ٢٠١٨م ، ص ص ١-٣)

، وبذلك تستهدف جامعة عين شمس في رؤيتها التأكيد على أهمية المنظومة الابتكارية القائمة على الابداع والانجازات العلمية المحمية بحقوق الملكية الفكرية بما يحقق سيادة البيئة التنظيمية للابتكار في قلب الجامعة

ومن أهم تلك الجهود أيضا هو قيام جامعة عين شمس بإنشاء مركز الابتكار وريادة الأعمال ويتبع إدارياً نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث وجاء ذلك وفقا لما أقرته رؤية ، ورسالة ، وقيم وأولويات جامعة عين شمس من تميز في مجال الابتكار وريادة الاعمال ، وتمثلت أهم أنشطة مركز الابتكار وإدارة الأعمال في الوصول إلى تمويل المشروعات البحثية فضلاً عن توفير المعلومات الخاصة بالأعمال ، والسوق بالإضافة إلى الخدمات الموجهة للعمل المشترك في المراحل الأولية لرجال الأعمال والإرشاد الفني ، والتشاور ، وبرامج التدريب ، وورش العمل ، وتأجير مكاتب للشركات الناشئة

ASU Innovation Hub, 2022, p. 14 1))

وتمثلت رؤية مركز الابتكار وإرادة الأعمال بجامعة عين شمس في أن يصبح الابتكار إقليميا رائداً وريادة الاعمال والإبداع محوراً ونموذجا للتعاون الدولي ييسر التفكير الذي يخدم التخصصات المتعددة مع دعم الابتكارات ، والتنفيذ ، وأنشطة ريادة الاعمال والابتكار ، والتعاون ، بينما تمثلت رسالته في توفير أفضل بيئة ممكنة للابتكار الذي يحفز ويشجع الكيانات المبتكرة ، والمشاركين ويطور أفكارهم ، وأعمالهم ، ومفاهيمهم ، ويقدم خدمات واستشارات متميزة تساهم في مساعدة المشاركين على زيادة المعرفة ، وتنمية مهاراتهم ، والوصول إلى أهدافهم بطرق تتسم بالأصالة و الابتكارية.

وتمثلت القيم الجوهرية بهذا المركز في الابداع ، الالهام ، النجاح ، التطوير ، العمل بروح الفريق ، التحليل ويتضح من ذلك أن جهود مركز الابتكار وريادة الأعمال تركز على التعاون

الدولي في مجال البحث وتعد هذه من أبرز حقوق الملكية الفكرية والتي تدعم سيادة البيئة التنظيمية للابتكار .

هناك العديد من الجهود التي بذلتها جامعة المنصورة والتي من أهمها إنشاء كيانات تنظيمية تسهم في سيادة البيئة التنظيمية للابتكار تمثل أهمها في مكتب نقل وتسويق التكنولوجيا ، ومكتب دعم الابتكار وبراءات الاختراع ، ومكتب المشروعات والمنح والتعاون الدولي وقد ساهم مكتب نقل وتسويق التكنولوجيا في تنفيذ مجموعة من الأنشطة والانجازات التي سعت نحو تطوير ريادة الأعمال الابتكارية وتهيئة الطلاب من خلال ورش العمل ، ومعسكرات الابتكار ، والتدريبات وريادة الأعمال ، وتوزيع الدعم على المشروعات البحثية حيث تم توفير دعم مالي يقدر ١٢٦ ألف جنيهاً لدعم ٦ مشروعات بحثية لصالح كليتي الحاسبات والمعلومات والهندسة ((http://tico.mans.edu.eg,2022,pp.7-8

كما ساهم مكتب دعم الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا بجامعة المنصورة في مجال سيادة البيئة التنظيمية للابتكار حيث عمل المكتب على حماية حقوق الملكية الفكرية ، ونشر ثقافة الابتكار ، وتوفير البيئة الداعمة للابداع والابتكار ؛ وذلك من خلال استدامة الدعم التقني والفني وفي عام ٢٠٢١/٢٠٢٠م تم تسجيل ٢٤ طلب براءة اختراع موزعين على النحو التالي ١١٪ من خارج الجامعة ، ٧٨٪ لصالح أعضاء هيئة التدريس ١١٪ لصالح طلاب الدراسات العليا

((http://tico.mans.edu.eg/index.2020,pp.5-6

كما تعد من أبرز جهود مكتب المشروعات والمنح تقديم الإستشارات في خطوات الحصول على التمويل المالي للمشروعات البحثية في المجالات التكنولوجية ، بالإضافة إلى عمل شراكات بحثية وتعليمية وعلمية وذلك بهدف نقل الخبرات ، والتبادل العلمي ، علاوة علي التواصل مع الجامعات الدولية ، والهيئات في الخارج بهدف زيادة التعاون ، وقد تم المكتب بالمشاركة في معرض القاهرة الدولى السادس للابتكار بستة أجهزة وتم الحصول على دعم لأربعة مشروعات عام ٢٠٢٠/٢٠١٩م وكل هذه الانجازات كانت في ضوء الجهود الداعمة للمخترعين ، وتمكينهم من نشر ابتكاراتهم، وعلى الرغم من الجهود السابقه التي استهدفت إدارة حقوق الملكية الفكرية بهدف سيادة البيئة التنظيمية للابتكار إلا أن لازالت جامعة المنصورة أمامها مجموعة من التحديات ، والتي من أهمها ضعف تقديم الحوافز التشجيعية الداعمة

للمبتكرين ، فضلاً عن غياب اللوائح التنظيمية المنظمة للمشاريع الابتكارية ، فضلاً عن ضعف مساندة الجامعة للمبتكرين أصحاب الأفكار الابتكارية ، بالإضافة إلى ندرة رواد الاعمال (إيمان بهاء عبد الغفور محمد عطوه ، مجاهد محمد محمد إبراهيم مطر ،٢٠٢١م، ص ص ٧٩:٩٩

يتضح مما سبق أن مصر بذلت المزيد من الجهود في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية بهدف تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار إلا أن الوضع الراهن يستوجب بذل مزيداً من الجهود ، وذلك لتخطى التحديات ولمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين

ثالثا : إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات :

تعد الجامعة الأمريكية بالقاهرة من أوائل الجامعات التي وضعت وثيقة لإدارة حقوق الملكية الفكرية ، وتم اعتمادها من مجلس الاساتذة عام ٢٠١٤م ، وتناولت هذه الوثيقة مجموعة من الإرشادات لأعضاء هيئه التدريس والطلاب ، والموظفين ، كما تناولت أهم المبادئ والممارسات الإدارية ذات العلاقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، كما تضمنت الوثيقة أيضا معايير رعاية الجهات الخارجية أو المشروعات أو المسابقات ، وأشارت الوثيقة إلي أنه انه يجوز لعضو هيئه التدريس ، أو الطلاب ، أو الموظفين المخترعين التنازل عن الحقوق الملكية الفكرية للجماعة والاستفادة منها ، وذلك من خلال مكتب نقل التكنولوجيا

كما تضمنت وثيقة إدارة حقوق الملكية الفكرية أيضا الاختراعات والبراءات ، والتراخيص بالإضافة إلى سياسات حقوق التأليف والنشر وتؤكد على أهمية سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ، واتخاذ اتجاها واضحاً لتسويق التكنولوجيا وحماية مصالح الأطراف المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحديد مفهوم البراءة والاختراع بتلك الوثيقة وموقفها عند تطبيقها بشكل كامل أو جزئي من قبل أعضاء هيئة التدريس ، والطلاب ، والباحثين ، والموظفين بالجامعة ما لم يكن قد حصل الطالب علي دعما مالياً من الجامعة علي شكل منح ، أو رواتب ، أو أجور ، أو قام بتوظيف موارد الجامعة والاستفادة منها بأشكال متعددة (American University in Cairo, 2014 , p.4)،

وتعد جهود الجامعة الأمريكية بالقاهرة من أهم الجهود الواعدة على مستوى الجامعات المصرية ، وذلك لحرصها على وضع أطر إجرائية لإدارة حقوق الملكية الفكرية تضمن سلامة نظام حماية حقوق الملكية الفكرية بالجامعة بما يساعد على دعم براءات الاختراع ؛ وذلك لسيادة

البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعة مستقبلاً واتساقا مع ما سلف بيانه يتضح أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة تقدم دعماً واضحاً خاصة لنتائج الأبحاث التي تستهدف خدمة المجتمع وبمشاركة الجامعة لمؤسسات إنتاجية أو بحثية من الخارج .

وتعد جامعة عين شمس من أهم الجامعات التي اهتمت بوضع أسس لإدارة حقوق الملكية الفكرية ؛ وذلك بتشكيل لجنة لإدارة حقوق الملكية الفكرية على مستوى كلية الآداب والتربية كمرحلة أولى ، وتم رفع بعض الوثائق ذات العلاقة على موقع كلية الآداب جامعة عين شمس كقانون لإدارة حقوق الملكية الفكرية المصري ، وبراءات الاختراع(٨٢/لسنة ٢٠٠٢م) ، وقرار رئيس مجلس الوزراء (٢٢٠٢/لسنة ٢٠٠٦م) بشأن تعديلات بعض أحكام اللائحة التنفيذية من الكتاب الثالث لقانون براءة الاختراع ، وحقوق الملكية الفكرية (٨٢/لسنة ٢٠٠٢م)، واتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والعلمية ، اللائحة التنفيذية لمعاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلفين ١٣٣، وفي عام ٢٠١٢م قام مركز تطوير التعليم الجامعي بكلية التربية جامعة عين شمس بإصدار دليلاً لإدارة حقوق الملكية الفكرية ، ولضوابط براءات الاختراع

(هناء عوده خضري أحمد ،٢٠١٢م ، ص ص ٢٢٠ -٢٢٢).

والمدقق للممارسات الإدارية بجامعة عين شمس والمتعلقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية يجد أن التعاون والابتكار والتحفيز من أهم المعايير التي تطبقها تلك الجامعة ، بل وقامت بإقرارها بهدف سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ، ولنقل المعرفة ، وتحقيق مزايا إقتصادية للجامعة ، وذلك من خلال توظيف إبداعات عقول منتسبيها إلى منتجات ، وخدمات ذات عائد وقيمة اقتصادية يتم توظيفها كموارد مالية ذاتية ، وبديلة للجامعة ، وفي العام الجامعي ٢٠٢٢م قامت جامعة عين شمس بإعلان معايير إدارة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها وتضمنت ١٥ مادة(جامعة عين شمس ،٢٠٢٢م ، ص ٣)

يتضح مما سبق أن إدارة حقوق الملكية الفكرية بجامعة عين شمس قد شملت كافة التشريعات التي أصدرتها الدولة وتعديلها بعض مواد لوائحها التنفيذية ؛ وذلك بشأن إدارة حقوق الملكية الفكرية بل وكانت جامعة عين شمس دائمة الحرص على تنفيذ تلك التشريعات ؛ وذلك لإدارة حقوق الملكية الفكرية وسيادة البيئة التنظيمية للابتكار بها .

وتعد جامعة حلوان من أهم الجامعات المصرية التي وضعت وثيقة لإدارة حقوق الملكية الفكرية ، بل وتعد تجربة جامعة حلوان تجربة رائدة في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية ، وقد يكون

ذلك مؤشرا على اتجاهها نحو التأسيس لسيادة البيئة التنظيمية للابتكار على مستوى الجامعة ، وكلياتها ، وأقسامها حيث سعت نحو تطوير البحث العلمي من خلال استحداث برامج دراسية بمرحلة الدراسات العليا في مجال الملكية الفكرية الصناعية والأدبية والفنية والاستشارات ذات العلاقة ، وتطبيقا لتوجه الجامعة نحو إدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعة على مستوى مصر ، والشرق الأوسط في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية.

وتجدر الإشارة إلى أن جامعة حلوان تعمل ببنود قانون ١٥١ لسنة ٢٠٢٠م ، والذي يتناول إصدار قانون حماية البيانات الشخصية (جمهورية مصر العربية ، ٢٠٢٠، ص ٣١) كما توظف الجامعة العديد من الممارسات ، والتي من أهمها دعم ، وتشجيع المبتكرين في مجال العلوم والتكنولوجيا وفقاً لنص المادة ٩ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠١٩م ،

(جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٨م، ص ص ٦، ١٣)

على أنه يجوز التعاقد مع أحد الباحثين المطورين لإنشاء وتنمية الوادي التكنولوجي من خلال التعاون بين الجامعة والشركات التكنولوجية في عملية الابتكار كما يتضمن القرار بنود ، ومواد تتضمن إجراءات إنشاء حاضنات تكنولوجية ، وأودية بالجامعات بما في ذلك المشاركة ، والاحتضان ، والتمويل ، والإستفادة المادية من خلال تحديد العائد المادي من الخدمات ، وتنفيذ ، ومتابعة ورقابة الأنشطة الابتكارية للمبتكرين وتم إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٠١٦م.

ووفقاً لقانون الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م ، والذي أكد على أن المعهد من حقه أن يقوم بنشاطاته المتعددة على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال إدارة وحماية وصيانة كافة حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها وفقاً لهذا القانون كما عزز الدستور المصري ٢٠١٤م على دعم المبتكرين ، والذين يساعدون في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والثقافية ، والتكنولوجية ، والاجتماعية

(http://niip.helwan.edu.eg/2023,pp.2-3)

وتعد جامعة المنصورة من أهم الجامعات المصرية التي وضعت مجموعة من المعايير لإدارة حقوق الملكية الفكرية بها ، والقائمة على تحقيق عوائد اقتصادية ملموسة من خلال الأبحاث الابتكارية ، ودعم البحث والتطوير والاعتراف بما يتم تحقيقه من الابتكارات البحثية ، وفي عام

٢٠٢٠م قامت جامعة المنصورة بإعلان دليلاً حديثاً لإدارة حقوق الملكية الفكرية بها وتضمن هذا الدليل مفهوم براءات الاختراع والملكية الفكرية ، وأهمية حماية الملكية الفكرية ، والعلامات التجارية ، وحق المؤلف ، وتم إصدار هذا الدليل من خلال مكتب دعم الابتكارات وبراءات الاختراع التابع لقطاع الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية بجامعة المنصورة ، (https://pgsr.mans.edu.eg/about-musg/current- news/intellectual-property-brochure,2023,pp.5-6).

وفي عام ٢٠٢٢م وضعت جامعة المنصورة قاعدة بيانات لإدارة حقوق الملكية الفكرية ، وهدفت اغلى تعزيز السمعة البحثية لجامعة المنصورة ، وتحقيق المنفعة العامة للبحوث العلمية فضلاً عن تعزيز مخرجات البحوث العلمية ، وتسهيل تسجيل ومراقبة الممتلكات الفكرية ، والاعتراف بمساهمات المخترعين وأصحاب المصلحة الآخرين ، وحماية الملكية الفكرية وإدارتها ، وضمان توزيع المنافع الاقتصادية العائدة من تسويق الملكية الفكرية بطريقة عادلة ، وتقديم إطار قانوني وإجراءات بشأن إدارة حقوق الملكية الفكرية

(جامعة المنصورة ، ٢٠٢٢م، ص٣).

يتضح مما سبق أن العامل المشترك بين الجامعات المصرية والمتعلق بإدارة حقوق الملكية الفكرية بهدف سيادة البيئة التنظيمية للابتكار هو التعاون في الابتكار ، والاعتراف ودعم البحث والتطوير ، وندرة الآليات التي تحث على التنافسية كآلية واضحة لإدارة حقوق الملكية الفكرية في العديد من الجامعات مما قد يؤثر على سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بها.

يتضح مما سبق أن معدلات براءات الاختراع التي ترتبط بإدارة حقوق الملكية الفكرية ، والتي تضع مكانة الجامعة في مراكز متقدمة ، وفي تحقيق شراكات بحثية متميزة تحتاج إلى مزيداً من الدعم على الرغم من وجود بعض الكيانات التنظيمية التي تستهدف سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية ، وأن لبعضها أنشطة يمكن أن تساهم في وضع الجامعات المصرية في مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية وتجدر الإشارة إلى أن بعض الجامعات تفتقر إلى إدارة حقوق الملكية الفكرية مما أضعف من سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بها ؛ ومن ثم فإن الجامعات التي تتمتع بإدارة واضحة ومعلنة لحقوق الملكية الفكرية تحقق تميزاً في سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي المصري.

واتساقا مع ما سلف بيانه يتضح أنه توجد أنظمة داعمة لسيادة البيئة التنظيمية للابتكار ببعض الجامعات المصرية ، وتمارس الجامعات الأخرى بعض الآليات ذات العلاقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية إلا أن تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار يحتاج إلى استدامة رعاية توجهات البحث والتطوير باستمرار وبذل المزيد من الجهد في هذا المجال.

رابعا : أهم القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية :

هناك العديد من القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات والتي من أهمها على النحو التالي ::

١- العوامل الجغرافية :

بلغ عدد السكان في مصر عام ٢٠٢٣م حوالي ١٠٧,٩٣٣,١١٣ نسمة (قرابة ١٠٨ مليون نسمة) (معهد التخطيط القومي جمهورية مصر العربية ، ٢٠٢٣م ، ص (١) ، وهذا مؤشر علي الزيادة السكانية المتضخمة ؛ إذ إنها بدورها تؤثر بالسلب على مؤشرات جودة التعليم مثل معدلات الاستيعاب ومعدلات القبول بالجامعات، مما انعكس بالسلب علي الجامعات المصرية ، وذلك من خلال غياب الإستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية رغم اتخاذ مصر العديد من الخطوات المهمة والجادة لتحسين البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات على مدى السنوات العشر الماضية إلا أن تلك الإستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية غائبة في ضوء النداءات العالمية التي تؤكد على ضرورة التحديث المستمر لإستراتيجيات إدارة حقوق الملكية الفكرية ، وتعزيزها باستمرار ، وذلك لمواكبة التطورات الإقليمية والدولية في مجال الابتكار والتنمية المستدامة (الأمم المتحدة ، ٢٠١٩، ص ص ٨٩-٩٠) ولكن تعد الزيادة السكانية المفرطة وطبيعة توزيع الجامعات داخل مصر من أهم التحديات التي تواجه إدارة حقوق الملكية الفكرية ومن ثم تراجع سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات.

٢-العوامل الاجتماعية:

تعد العوامل الاجتماعية من أهم العوامل المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية ، وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التعليمية في مصر لها دور أساسي في توجيه وضبط المسار التعليمي إلا أن مركزية القرار في السياسة التعليمية قد انعكس بصورة سلبية على جميع عناصر المنظومة التعليمية ، وعدم الاستفادة من

آليات اللامركزية، كل ذلك ينعكس سلبا على الكفاءة الداخلية والخارجية، وعلى مستوى جودة المنتج النهائي للنظام التعليمي وهو الطالب الجامعي الذي يتوقع أنه قد أعد معرفيا ومهاريا ووجدانيا ليتمكن من الالتحاق بسوق العمل ، إلا أنه وبسبب تحديات منهجية ناتجة عن عدم كفاية التنسيق الوطني والدولي، بما في ذلك النقص في الشفافية (الأمم المتحدة ، ٢٠١٩، ص ص ٩٠-٩١) ، بالإضافة إلى عدم صياغة التشريعات بفعالية أو عدم تغطيتها نطاقاً واسعاً؛ علاوة علي النقص في الموارد البشرية والتمويل والخبرة العملية ، بالإضافة إلى النقص في المعرفة لدى أصحاب الحقوق وعامة الأفراد بشأن حقوقهم .

٣- العوامل السياسية:

تعد العوامل السياسية من أهم العوامل المؤثرة في إدارة حقوق الملكية الفكرية وتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية ، وخاصة في ظل تراجع التشريعات والقوانين المنظمة لعملية إدارة حقوق الملكية الفكرية ، بالإضافة إلى غياب استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية ، الذي يترافق مع ضعف أنظمة إدارة حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها بشكل سلبي على البيئة التنظيمية للابتكار. بالإضافة إلى ذلك، يشكل تدني الإنفاق على البحوث والتطوير والنقص في مستوى التعليم والوعي والثقافة بشأن حقوق الملكية الفكرية(الأمم المتحدة ، ٢٠١٩، ص ص ٩٠-٩١) ، عوامل رئيسية في إضعاف هذه البيئة في مصر.

القسم السابع للدراسة: نتائج الدراسة والاجراءات المقترحة:

في ضوء ما ورد في الإطار النظري واستناداً إلى ما تم عرضه عن إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية والسعودية، يمكن توضيح أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتقديم بعض الإجراءات المقترحة للإستفادة من إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية والسعودية بما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

أولا : نتائج الدراسة:

يمكن تناولها على النحو التالي:

١ -نتائج تتعلق بفلسفة إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات.

أ- يعد للتطور العلمي المعاصر الآن تأثير واضح على مستوى العالم على طبيعة وفلسفة إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات فقد تطلب ذلك أن تشتمل على القوانين والتشريعات والسياسات لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين والتي تمثلت : الوصول إلى أفكار وعلوم جديدة من خلال تسجيل المزيد من براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية ، وغرس ثقافة الابتكار والابداع والتجريب بالجامعات .

ب – تعد إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات جسراً يربط بين الجامعات والمجتمع ويحقق أحد أهم وظائف الجامعة والتي تتمثل في خدمة المجتمع إذ تمتاز بكونها تقدم من خلالها أنشطة وعمليات ابتكارية وتستهدف من وراء ذلك تنمية الابتكار والابداع وتسجيل المزيد من براءات الاختراع .

ج- هناك العديد من العوامل الأساسية الحاسمة حتى تكون إدارة حقوق الملكية الفكرية مدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات والتي من أهمها الإستجابة السريعة للتقنيات والممارسات الحديثة ، وأن يتوافر بها موارد ومرافق تفوق تلك الموجودة في الجامعات التقليدية التي لا تهتم بالابتكار ، بالإضافة إلى توفير المزيد من المنح والمشروعات البحثية المدعومة ، ودعم الشراكات البحثية.

د – تختلف طبيعة الجامعات التي تشجع إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار عن الجامعات التقليدية التي لا تقوم بذلك إذ تستدعى طبيعة إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار أن تكون القيادات الجامعية قادرة على تيسير المبادرات وتوفير مناخ تنظيمي قادر على إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ، والحرص الدائم على توفير متطلبات نجاح ذلك.

هـ – تعتبر إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات بمثابة آلية ؛ إذ يمكن من خلالها التعرف على المهارات الإبداعية والابتكارية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية المبتكرة ومن ثم نشر هذه الأفكار على مستوى الجامعات.

٢ – نتائج تتعلق بإدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية :

أ– ساهمت إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية في الاهتمام بتسجيل المزيد من براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية ، وبالتالي تقديم ابتكارات جديدة علي جميع الأوساط الوطنية والدولية ، ومن ثم تصدرها قوائم براءات الاختراع نظرا لدورها الرائد في تنمية الابتكار والابداع.

ب– يتم تنفيذ أنشطة وعمليات إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية فرق العمل الجماعية، وذلك لضمان نجاح إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار في ضوء السياسة العامة والاهتمام بكافة الأمور التي تساعد في إنجاح ذلك ألا وهي الجوانب المالية والتنظيمية والأكاديمية.

ج – تستهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ، والسعى إلى تحقيق هدف مشترك يتمثل في تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العُمانية.

د – تحرص الجامعات العُمانية علي أن تنفذ سياسات عالية الدقة في مجال تسجيل براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية، وذلك للتأكد من تطبيق جميع متطلبات إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار.

هـ– تطبق الجامعات العُمانية خطط دراسية يتم تطويرها بصورة مستمرة ؛ إذ أن تلك الجامعات تسعى نحو تنظيم المنهج وتنسيقه ضمن سلسلة من المعرفة المتتابعة بشكل متسلسل ومترابط وابتكاري وابداعي على مدى سنوات من خلال استخدام أحدث الإستراتيجيات في مجال براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية.

و– أدركت إدارة التعليم الجامعي أن نجاحها في سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات يرتبط بشكل كبير بنجاحها في إدارة حقوق الملكية الفكرية لذا سعت جميع الجامعات التي قامت بتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار إلى تحسين الأداء الإداري، وتطوير المعرفة وممارسات تسجيل براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية ، وتقييم نتائج الأنشطة والعمليات الخاصة بالابتكار والابداع بصورة مستمرة.

ز- حرصت الجامعات العُمانية على إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ؛ وذلك لتحقق مجموعة من المهام المزدوجة والتي تجمع بين عمليات التعليم والتعلم ، وإطلاق العنان للخيال والابتكار والابداع والحث علي تسجيل المزيد من براءات الاختراع.

٣ -نتائج تتعلق بإدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية :

أ- لقد ساهمت إدارة حقوق الملكية الفكرية بالجامعات السعودية في تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار و في انتشار الأفكار الجديدة المتعلقة بالمساهمات الفريدة في مجال الابتكار والابداع بالجامعات .

ب - لقد نجحت إدارة حقوق الملكية الفكرية في تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية ، وذلك من خلال تقديم الدعم للمخترعين والمبتكرين والمبدعين من خلال السعي نحو التأكيد على التعليم المتكامل القائم على الابتكار والابداع.

ج- يتم تنفيذ أنشطة وعمليات إدارة حقوق الملكية الفكرية من قبل وحدات ومراكز على درجة عالية من الخبرة والمهارة في إدارة حقوق الملكية الفكرية، في ظل تطبيق آليات تنفيذ الأنشطة والعمليات القائمة على الابتكار والابداع بهدف سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات.

د يتميز تطبيق أنشطة وعمليات إدارة حقوق الملكية الفكرية في ظل وجود معايير واضحة تخص الابداع والابتكار وبراءات الاختراع فمنها وجود رؤية ، ورسالة ، وأهداف إستراتيجية ترسم أهم ملامح إدارة حقوق الملكية الفكرية ، بالإضافة إلى وجود آليات واضحة لتقييم تلك الأنشطة والعمليات بالإضافة إلى وجود أدلة على الابتكار والتجريب للتأكد من أن إدارة حقوق الملكية الفكرية تعزز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات السعودية.

هـ- تضم مجالس إدارات الجامعات السعودية ومراكز البحوث مسئولا عن متابعة إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ، ليشارك في وضع سياسات مجلس الإدارة ، ويساهم في تقديم كل الخدمات التي تضمن دعم سيادة البيئة التنظيمية للابتكار .

و - تستهدف أنشطة وعمليات إدارة حقوق الملكية الفكرية كل مبتكر ومبدع وتتعامل على أنه فرد فريد و يتمتع بمزيجا من الاستعداد التنموي و الثقافي والمواهب التي تميزه عن غيره ويتضح

، ذلك من خلال وضع مقررات دراسية معدلة ومتطورة تستهدف تنمية الابتكار والابداع وتسجيل المزيد من براءات الاختراع ,

ز – تستهدف أنشطة وعمليات إدارة حقوق الملكية الفكرية جميع الباحثين ؛ وذلك حرصا على بناء مجتمع متعلم و متنوع ومتوازن .

ح – تركز أنشطة وعمليات إدارة حقوق الملكية الفكرية علي العديد من الأساليب التي تساهم في دعم الابتكار والابداع وبراءات الاختراع .

ط – تستهدف إدارة حقوق الملكية الفكرية التأسيس لمناخ جامعي إيجابي ؛ وذلك من خلال التأكيد على أهمية الأنشطة الجامعية ، والتي تستهدف التركيز على آليات التعلم القائم علي الابتكار والابداع.

ثانيا : الإجراءات المقترحة:

استطاعت الجامعات العُمانية والسعودية إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات غير أن كل منهما قد سلك طريقا فريداً ومميزا في مسار رحلته ، وفي هذا المحور سوف يتم تقديم اقتراحات لصناع السياسات لتنفيذ إدارة حقوق الملكية الفكرية كمدخل لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات ، وذلك في ضوء محاور الدراسة المتمثلة في (واقع ، وآليات ، وإدارة حقوق الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات العمانية والسعودية) : وذلك على النحو التالي :

١. نشر ثقافة الملكية الفكرية لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ، وذلك من خلال دمج تعليم الملكية الفكرية مع المقررات الأخلاقية والأدبية بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، فضلا عن استدامة بناء قدرات جميع العاملين في القطاعات الخدمية ، ومن بينها القطاعات التعليمية ؛ وذلك لمساعدتهم على المشاركة بأفكارهم الإبداعية ، وجعلها موضع الدراسة ، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة تعليمية ترتكز على موضوعات تستهدف رفع الوعي لدى الأطفال والشباب بمدى أهمية الملكية الفكرية والابتكار بالإضافة إلى إعلاء قيمة براءات الاختراع والابتكار لدى الأجيال الصاعدة.
٢. دعم الابتكار واستدامة السعي نحو زيادة معدلات براءات الاختراع ، وذلك من خلال التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية ، ومراكز التميز البحثي علي مستوي

الجامعات المصرية مما ينعكس على تنمية الاقتصاد القومي ، وتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية.

٣. رفع الوعي بقوانين الملكية الفكرية ، وذلك من خلال التعريف بأهمية إدارة حقوق الملكية الفكرية ، ومراجعة قانون إصدار براءات الاختراع ؛ وذلك لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار على مستوى الجامعات المصرية.

٤. تفعيل الممارسات البحثية التي تستهدف تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار ، وذلك من خلال إنشاء مزيداً من المراكز البحثية ، والمراكز التعليمية ، وكيانات وهيئات متخصصة في حقوق الملكية الفكرية بالجامعات المتميزه بمصر ؛ وذلك على غرار ما تم في عُمان والسعودية.

٥. تشجيع تبادل البعثات لدعم التوجه الايجابي نحو حقوق الملكية الفكرية كما يتم في عُمان والسعودية حيث يتم إرسال المواطنين إلى خارج البلاد للحصول على درجات علمية في مجال الملكية الفكرية ؛ وذلك لتحقيق التعاون البحثي في مجال الابتكار من خلال الجهات المسئولة عن الملكية الفكرية على كافة المستويات الدولية والعربية والمحلية

٦. تحقيق التنمية الإقتصادية ؛ وذلك بزيادة المساهمة في مجال الابتكار التكنولوجي ؛ وذلك من خلال إنشاء صناديق العلوم والتكنولوجيا بمصر وتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار كما هو الحال بالجامعات العُمانية والسعودية التكنولوجية.

٧. دعم تمويل الجامعات ذاتيا ، وذلك من خلال إبرام عقود شراكة مع المكاتب التي تمول البحوث الابتكارية والمشروعات البحثية سواء بمصر أو عبر الحدود ، وذلك لدعم بحوث الملكية الفكرية بالجامعات المصرية ، ودمج ذلك في الخطط الإستراتيجية للبحث العلمي بالجامعات ، والتأكيد علي ضرورة منح الجامعات صلاحية منح براءات الاختراع وذلك من خلال الشراكة مع مكتب براءات الاختراع المصري ؛ وذلك لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بها مما يزيد من معدلات تسجيل براءات الاختراع مما يوفر دعما ماليا وموارد تمويلية ذاتية للجامعات.

٨. تلبية كافة احتياجات القطاعات الخدمية بالمجتمع المصري ، وذلك من خلال وضع آليات لتدريب الباحثين المتميزين في مجال الملكية الفكرية ، وتمكينهم من الحصول

على درجات علمية في ذات التخصص ، بما يزيد من تعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بالجامعات المصرية ، ومن ثم تكوين نواة للفرق البحثية بالقطاعات الخدمية ، مما يؤثر على زيادة معدل تسجيل براءات الاختراع الصادرة عن مصر في جميع المجالات.

٩. بذل مزيداً من الجهود من قبل الجامعات المصرية ، وذلك لتعزيز سيادة البيئة التنظيمية للابتكار بها ، والبدء في القبول ببرامج جديدة مميزة يتم طرحها على مستوى الجامعات المصرية على سبيل المثال للحصر برنامج إدارة حقوق الملكية الفكرية ، وبرنامج تعليم حقوق الملكية الفكرية ، وبرنامج الخطوات القانونية لتسجيل براءات الاختراع.

١٠. انشاء الحاضنات التكنولوجية ، وجامعات البحث المستقلة ، ومراكز الأبحاث ؛ وذلك في إطار أنظمة دولية تعاونية في إطار الملكية الفكرية ؛ وذلك بعد إجراء مجموعة من الدراسات الكاشفة لتوجهات البحث الدولي ، واحتياجات السوق العالمي .

المراجع

أولا : المراجع العربية:

- أشرف محمود أحمد محمود، محمد جاد حسين أحمد : تحويل الجامعات المصرية إلى جامعات ١٥ ريادية في ضوء الاستفادة من خبرات جامعتي كامبريدج وسنغافورة الوطنية التربية المقارنة والدولية ٢٠١٦م.
- جامعة عين شمس : اللائحة التنفيذية لمكافأة النشر الدولي ، ٢٠٢١م.
- جامعة عين شمس : سياسة الملكية الفكرية لجامعة عين شمس،٢٠٢٢م.
- جمهورية مصر العربية : الجزيدة الرسمية، قانون رقم ١٥١ بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية ع ٢٨ مكرر، يولية ،٢٠٢٠م.
- جمهورية مصر العربية، رئيس الوزراء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ السنة ٢٠١٩، بإصدار ١٤٢ اللائحة التنفيذية لقانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨م.

- عفاف محمد نديم :حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي بين الحماية القانونية والوصول العادل للمعلومات ، دراسة تحليلية ، المجلد ٥٣ ، العدد ٢، ٢٠١٨م.
- محمود عطا محمد, إيمان أحمد حسن, خالد السيد محمد : آليات دعم ريادة الأعمال في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة كلية التربية جامعة بنها ، ٢٠١٨م
- – مريم جمال الحارثي ، سهى عيد الحربي : مدى وعي طالبات كلية علوم الأسرة لمفهوم الملكية الفكرية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية ، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، ع٢١, ج٢ ، ٢٠٢٢م.
- هناء عوده خضري أحمد : دليل ضوابط براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، كلية التربية جامعة عين شمس مركز تطوير التعليم الجامعي،٢٠١٢م.
- – يوسف بن عطية الثبيتي : متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للرياضة السعودية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ، المجلة العلمية لعلوم التربية البدنية والرياضية المتخصصة ،جامعة أسوان ، مج١١, ع١ ، 2021م.
- السجل الرسمي لجميع حقوق الملكية الفكرية في السعودية : تشريعات إدارة حقوق الملكية الفكرية ، ٢٠٢٠م.
- انظر: مختار الصحاح، مادة: سَوَدَا
- تقرير الإسكوا : نقل التكنولوجيا في عُمان، ٢٠١٧م.
- مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية : المبادرات في عالم ريادة الأعمال والابتكار،٢٠٢٠م.
- .جامعة عين شمس : استراتيجية جامعة عين شمس –٢٠١٨ – ٢٠٢٣م، ٢٠١٨م
- ،٢٠٢٢م. الهيكل التنظيمي: – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
- 2022م . مدينة العلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية تطور وإنجاز، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية،

- ksu.edu.saجامعة الملك سعود– :
- إبراهيم قويدر جلول: الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية، المؤتمر الدولي الأول للمكتبات والمعلومات والتوثيق، المركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجمعية المكتبات والمعلومات الأردنية والجمعية الجزائرية للمكتبات والمعلومات ، الأردن، ٢٠١٨م.
- –أسماء مراد صالح مراد زيدان : الإجراءات القانونية بإدارة الجامعة لحماية الملكية الفكرية في كل من الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وإمكانية الإفادة منها في مصر ، العلوم التربوية ، جامعة القاهرة – كلية الدراسات العليا للتربية ، مج٢٧, ع٢ ، ٢٠١٩م.
- –الأمم المتحدة : الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار في المنطقة العربية ، إزدهار البلدان كرامة الإنسان ، ٢٠١٩م.
- –المنظمة العالمية للملكية الفكرية : نموذج سياسات براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية للمؤسسات الأكاديمية والبحثية برنامج العمل والميزانية، ٢٠٢٠م.
- –الهيئة السعودية للملكية الفكرية : برنامج قادة الملكية الفكرية،٢٠١٩م.
- آمال زيدان عبدالله : حقوق الملكية الفكرية في الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية ، الرياض ، مكتبة الرشيد ،٢٠١٤م ، ط ١
- –أماني السيد غبور : رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية، جامعة المنصورة ، مجلة بحوث التربية النوعية ، ٢٠١٩م.

الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التطورات في تشريعات حماية

حقوق الملكية
الفكرية في الدول
العربية نيويورك:
الأمم
المتحدة،٢٠٠٥م-.

- الأمم المتحدة : الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار في العالم العربي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، الإسكوا ، بيروت ، لبنان ٢٠١٩م.
- الأمم المتحدة : تقرير أقل البلدان نمواً ، القدرات الإنتاجية للعقد الجديد، ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد ، ٢٠٢٠م.
- انظر: صحاح اللغة، ولسان العرب، مادة: [سَوَدَ]، و لسان العرب، مادة: زَعَمَ-
- الأونكتاد : نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة لقضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال التنمية للبلدان النامية ، ٢٠١٤م.
- إيمان بماء عبد الغفور محمد عطوه مجاهد محمد محمد إبراهيم مطر : التعليم لريادة hالأعمال بجامعة المنصورة ، مجلة تطوير الاداء الجامعي، جامعة المنصورة، ج ١٦ ، ع ١،٢٠٢١م.
- البحث،٢٠٢٢م.
- بينوا باتيستيلي: خطوات تاريخية لنظام البراءات الأوروبي في إدارة وحماية براءات الاختراع ، المكتب الأوروبي للبراءات، ٢٠٢٢م.
- الجامعة الأمريكية بالقاهرة، الخطة الاستراتيجية، ٢٠٢٢م.
- جامعة المنصورة : سياسة الملكية الفكرية، المنصورة، مايو ٢٠٢٢م.
- -جمهورية مصر العربية : وزارة التعليم العالى والبحث العلمى تقرير حصاد البحث العلمي في أرقام، إنجازات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من ١٠/٢٠١٧ – حتى ٣١/١٢/ ٢٠٢٢م، والخطة المستقبلية للوزارة ، ٢٠٢٢م.

- حسنية حسين عبد الرحمن : دور اليقظة الاستراتيجية في تحقيق التميز البحثي بالجامعات المصرية والاسترالية والصينية دراسة مقارنة جامعة عين شمس، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية ، ٢٠٢١م.
- دليل الإعداد وثيقة العلم والتكنولوجيا والابتكار لخرائط طريق أهداف التنمية المستدامة المنتدى الرابع للعلم والتكنولوجيا والابتكار ، نيويورك ٢٠١٩م.
- رشيد بنعياش : مفهوم المصلحة العامة ، مجلة القانون الدستوري والإداري ، ٢٠١٤م.
- سلطنة عُمان : جغرافيا سلطنة عُمان ، ٢٠٢٣م.
- طلال أبو غزالة : الملكية الفكرية والعصر الرقمي – مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٨م.
- عامر محمد الكسواني : الملكية الفكرية، دار الجيب للنشر والتوزيع ، عُمان ، ١٩٩٨ م.
- عبد الرحمن الهاشمي، فائزة العزاوي : المنهج والاقتصاد المعرفي، عُمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠٠٧م.
- عثمان عمران خليفة، ناصر يوسف : براءات الاختراع في الوطن العربي، المستقبل العربي ، بيروت، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٩م.
- فردوس عمر عثمان عبدالرحمن : تدابير الحماية التقنية لحماية حق المؤلف على شبكة الإنترنت ، مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية ، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة سليمان الدولية بتركيا ، ع٥، ٢٠٢١م.
- ماجد الجميل : السعودية تطرح أمام «ويبو» استراتيجياتها لتعزيز الوصول إلى الاقتصاد المعرفي ،٢٠١٧م..
- مجد الدين محمد بن يعقب الفيروز بادي : القاموس المحيط ، ج٨ ، القاهرة ،دار الحديث ٢٠٠٥م.
- مجلس الوزراء : الملكية الفكرية المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات ،٢٠٢٢م.

a. –محمد علي الصالح : إدارة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات السعودية: الممارسات والصعوبات والاستراتيجيات المقترحة ، المجلة التربوية ، جامعة الكويت ، مج٣٦،ع٢٠٢١،١٤١م .

- مرسوم سلطاني رقم ٦٨ / ٨٧ بإصدار قانون العلامات والبيانات التجارية ، ١٩٩٦م.
- معجم القانون.–.
- المملكة العربية السعودية : جغرافيا المملكة العربية السعودية ، ٢٠٢٣م.
- المملكة العربية السعودية : الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية بالمملكة ، ٢٠٢٣م.
- منظمة التجارة العالمية : وُقعت الوثيقة النهائية التي اختتمت جولة أوروغواي والتي أسست بشكل رسمي نظام في ١٥ أبريل من عام ١٩٩٤م.
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية : مؤشر الإبتكار العالمي ، ٢٠٢٢م–
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية : مؤشر الابتكار العالمي ، ملخص عمل ، الإصدار ١٤ ، ٢٠٢١م.
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية قاعدة بيانات سياسات براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية المستقاة من الجامعات ومؤسسات–
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية: أساسيات الملكية الفكرية ،٢٠٢٢م
- منى رضوان عبد الكريم النخالة: الحاضنة التكنولوجية ودورها في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة دراسة مقارنة بين حاضنة الجامعة الإسلامية وحاضنة الكلية الجامعية، ٢٠١٥م.
- منى شعبان عثمان : تطوير سياسات الملكية الفكرية لتفعيل ريادة الأعمال الأكاديمية بالجامعات في مصر على ضوء نموذج الصين ، مجلة الإدارة التربوية ، العدد السادس والثلاثون ٢٠٢٢م.

- –هناء محمد أحمد هيكل : مقومات ريادة الاعمال الرقمية بالجامعات المصرية وسبل تعزيزها في ظل جائحة كورونا : دراسة استشرافية مجلة كلية التربية جامعة عين شمس ، ٢٠٢٢م ، ع ١ مج ٤٦، ص ص ٤٥٤,٤٥٦.
- الهيئة السعودية للملكية الفكرية : المعجم العربي للملكية الفكرية ، الإصدار الأول ٢٠٢١م.
- الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية.–.
- وزارة التعليم العالي السعودية : نبذة عن الجامعات السعودية ، ٢٠٢٢م.ى–
- وسيمة مصطفى هنشور : حماية الملكية الفكرية عبر الإنترنت في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، مجلة البحوث والحقوق السياسية، الجزائر ، ٢٠١٧م.
- يحيى محمد أحمد غالب، "الموروث الحضاري في تعامل الإنسان العُماني مع الآخر في التاريخ الحديث والمعاصر".– دورية كان التاريخية.– السنة الثانية عشرة– العدد السادس والأربعون؛ ديسمبر ٢٠١٩م.
- يوسف محمد رضا : المعجم الكامل الوجيز، مكتبة لبنان للناشرين ،بيروت لبنان، ٢٠٠٢م

ثانيا : المراجع الأجنبية :

American University in Cairo ,. Intellectual Property Policy, 2014

Aris Kaloudis, Arild Aspelund, Per M. Koch:How Universities Contribute to Innovation: A Literature Review-based Analysis, REPORT, 2019.

ASU Innovation Hub : Innovation, Exposure and Variety of Career Options, Center For Innovation and Entrepreneurship, 2022.

Available online: https://www.wipo.int/about ip/ar/universities_research/ip_policies/search.jsp?territory_code-EG

Baldwin, J. R., Hanel, P., & Sabourin, D.,. : Determinants of innovative activity in Canadian manufacturing firms. In A. Kleinknecht & P. Mohnen, (Eds.), Innovation and firm performance: Econometric explorations of survey data, Springer, 2001.

-Castaldi, C.,: Sustainable innovation and intellectual property rights: Friends, foes or perfect strangers?, in Voinea, C. L., Roijakkers, N., & Ooms, W. (Eds.). (2021). Sustainable Innovation: Strategy, Process and Impact. Routledge,2021.

-Coggio, B., & Gordon, J., (n.d.). Overview of Patent Litigation. The IP Litigator: Devoted to Intellectual Property Litigation and Enforcement.

-Dhaval Chudasama: Importance of Intellectual Property Rights © Law Journals 2021. All Rights Reserved 16 Journal of Intellectual Property Rights Law http://lawjournals.celnet.in/index.php/jiprl/index, ISSN: 2582-9742 Volume 4, Issue 2, 2021 DOI (Journal): 10.37591/JIPRL

EUROPEAN UNION,INTELLECTUAL PROPERTY OFFICE: IPR-intensive industries and economic ,performance in the European Union, Industry-level analysis report, fourth edition, A joint project of the European Patent Office and the EuropeanUnion Intellectual Property Office October 2022 .

http://niip.helwan.edu.eg/?p-231,11-1-2023-

http://tico.mans.edu.eg/index.2020.

http://tico.mans.edu.eg/index.php/technology-transfer- office/report-office-ttop,2022. -

https://dar.kau.edu.sa/content.aspx?Site_ID-,2022.=

https://pgsr.mans.edu.eg/about-musg/current- news/intellectual-property-brochure,22-2-2023-

https://www.aucegypt.edu/ar/news/auc-spinoff-company- suitera-secures-additional-investment-valuation-reaches 10- million-dollars,2022.

https://www.aucegypt.edu/research/technology- transfer/about-tto1-3-2023

https://www.epo.org/law-practice/legal-texts/extension

https://www.gccpo.org/DefaultEn.aspx ,2022- .

https://www.squ.edu.om/Centres,2022..-

https://www.trc.gov.am/trcweb/about/chairman-message-

https://www.trc.gov.am/trcweb/about/chairman-message-

Jeong, B., : Policy uncertainty and long-run investment and output across countries. International Economic Review, 2002.

Khorsheed, Al-Fawzan and Al-Hargan, 2022.

Manal S. AlGhamdi, Christopher M. Durugbo : Strategies for managing intellectual property value: A systematic review, World Patent Information,2021, Volume 67, December 2021, 102080, https://doi.org/10.1016/j.wpi.2021.102080

Marion Walsmann: REPORT on an intellectual property action plan to support the EU's recovery and resilience, Committee on Legal Affairs,2021.

OECD : "Introduction to innovation statistics and the Oslo Manual", in Oslo Manual 2018: Guidelines for Collecting, Reporting and Using Data on Innovation, 4th Edition, OECD Publishing, Paris,2019

United Nations: Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development". 2022.

Vijay Sattiraju, · Virendra S. Ligade : IP Policies: Comparison of Indian HEIs' IP Policies from a Global Perspective,2022, National and Higher Education Institutions (HEIs), Journal of the Knowledge Economy https://doi.org/10.1007/s13132-022-00915-0.

Wendy Stewart: "What is an Organizational Environment? - Definition & Theory",2022.

World Economic Forum : The Global Competitiveness Report 2019.

Xiran Yang * and Yong Qi : Simulation of Intellectual Property Management on Evolution Driving of Regional Economic Growth, Appl. Sci. 2022, 12, 9011. https://doi.org/10.3390/app12189011 https://www.mdpi.com/journal/applsci